









# المكتبة الكبرى

## لإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي

رواية الامام سحنون بن سعيد التنوخي  
عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتي  
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

المجلد التاسع

«أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل»

«حقوق الطبع محفوظة للملزم»

الحاج محمد قنديل سني المغربي النوني

(التاجر بالفحامين بمصر)

تنبيه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً يئف تاريخها عن  
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله  
للحصول عليها بعد بذل الجهود وصرف باهظ النفقات ووجدني حواشي هذه  
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالفاضي عياض وأضرابه وقد نسب له  
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث  
الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

«طبعت بمطبعة السعادة بحوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣هـ - لصاحبها محمد اناعيل»

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

55727

﴿ الحمد لله وحده ﴾

(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم)

﴿ كتاب السلم الاول ﴾

﴿ في تسليف السباع بعضها في بعض ﴾

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم صف لى مايجوز فى قول مالك من الدواب أن يسلف بعضها فى بعض أو النعم أو البقر أو الثياب أو ما أشبه هذه الاشياء (قال) الابل تسلف فى البقر والبقر تسلف فى الابل والنعم تسلف فى الابل والبقر والبقر والابل تسلف فى النعم والحمير تسلف فى النعم والابل والبقر والخيل ورأيت مالكاً يكره أن تسلف الحمير فى البغال الا أن تكون من الحمير الاعرابية التى يجوز أن يسلم فيها الحمار الفاره النجيب فكذلك اذا أسلفت الحمير فى البغال والبغال فى الحمير فاختلفت كاختلاف الحمار الفاره النجيب بالحمار الاعرابى فذلك جائز أن يسلم بعضها فى بعض والخيل لا يسلم بعضها فى بعض الا أن يكون كبارها بصغارها فلا بأس بذلك أو يكون الفرس الجواد الفاره السابق الذى قد علم من جودته فلا بأس أن يسلم فى غيره مما ليس مثله فى جودته وان كان فى سنه فلا بأس بذلك والابل كذلك كبارها فى صغارها ولا يسلم كبارها فى كبارها الا أن تختلف النجابة أو يكون البعير الذى قد عرف من كرمه وقوته على المحولة فلا بأس بأن يسلف فى الابل فى سنه اذا كانت من حواشي الابل التى لا تحمل حمولة هذا وان كانت فى سنه . والبقر لا بأس أن يسلف كبارها فى

صغارها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا أرى بأساً أن تسلف البقرة القوية على العمل الفارهة في الحراث وما أشبهه في حواشي البقر وإن كانت من أسنانها (قال مالك) والغنم لا يسلف صغارها في كبارها ولا كبارها في صغارها ولا مزارها في ضأنها ولا ضأنها في مزارها إلا أن تكون غنماً غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم ﴿ قلت ﴾ ولم كره مالك صغار الغنم بكبارها إذا أسلف فيها (قال) لأنها ليس فيها منافع إلا اللحم واللبن لالحمولة (قال) وليس بين الصغير والكبير من الغنم تفاوت إلا اللحم فلا أرى ذلك شيئاً لأن هذا عنده ليس بكبير منفعة ﴿ قلت ﴾ وإنما ينظر مالك في الحيوان إذا أسلف بعضها في بعض إذا اختلفت المنافع فيها جوز أن يسلف بعضها في بعض وإن اختلفت أسنانها أو اتفقت قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك أن صالح بن كيسان حدثه عن حسين بن محمد بن علي بن أبي طالب أن علي بن أبي طالب باع جلاله يدعى عصيفير بعشرين بعيراً إلى أجل ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك أن نافعاً حدثه أن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبرة مضمونة عليه إلى أجل يوفى فيها صاحبها بالبردة ﴿ ابن وهب ﴾ عن عثمان بن الحكم أن يحيى بن سعيد أخبره عن سعيد بن المسيب أنه قال لا بأس بالحيوان النافعة الكريمة بالفلاص إلى أجل والعبد بالوصفاء إلى أجل والثوب بالثياب إلى أجل ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة والليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى عبداً بمدين أسودين ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولا يلتفت في ذلك إلى الاسنان قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن أسلفت جذوع خشب في جذوع مثلاً يصلح ذلك في قول مالك (قال) لا يصلح أن يسلف جذعاً في جذعين من صنفه ولا على مثاله إلا أن تختلف الصفة اختلافاً بيناً فلا بأس بذلك وذلك أنه يسلف جذعاً من نخيل غلظه كذا وكذا وطوله كذا وكذا في جذوع نخيل صغار فإذا اختلفت هكذا فلا بأس به لأن هذين نوعان مختلفان وإن كلوا أصلهما جميعاً من الخشب ألا ترى أن العبد البربري التاجر بالاشبانيين لا تجارة لهما لا بأس به والصقلي التاجر بالنوبيين غير التجارين لا بأس به وكلهم ولد آدم

وكذلك البربري الفصيح التاجر الكاتب بالنوبيين الاعميين لا بأس بذلك وكذلك الخليل لا بأس أن يسلف بعضها في بعض اذا اختلفت أصنافها ونجارها واف كان أصلها واحداً خيلاً كلها وكذلك الجدوع والثياب وقد وصفت لك الثياب وجميع السلع كلها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان سلف جذعا في جذع مثله في صفته وغلظه وطوله وأصل ما الجدعان منه واحداً هما من النخل أو من غير ذلك من الشجر اذا كان أصلهما واحداً وصفتهما واحدة فسلف الجذع منه في جذع مثله نظر في ذلك فان كان انما أراد به المنفعة في الذي أسلف ذلك لنفسه بطل ذلك ورد السلف وان كانت المنفعة انما هي للمتسلف على وجه السلف أمضى ذلك الى أجله (قال) ولا يصلح أن يسلف الجذع في الجذعين مثله من نوعه الى أجل ولا يصلح أن يسلف الجذع في نصف جذع لانه كانه أعطاه جذعا على أن يضمن له نصف جذع وكذلك هذا في جميع الاشياء لانه انما ترك النصف لموضع الضمان وكذلك قال مالك في الرجل يسلف الثوب أو الرأس في ثوب دونه أو رأس دونه الى أجل ان ذلك لا خير فيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن الليث قال كتب الى يحيى بن سعيد يقول سألت عن ثوب سطوي بثوبين سطويين من ضربه فقال أبي ذلك الناس حتى تختلف الاشياء وحتى يكون الثوب الذي يأخذ الرجل مخالفا للذي يعطى وكذلك الابل والنم والريق ان الدقة الكريمة تباع بالفلائص الى أجل وان العبد الفاره يباع بالوصفاء الى أجل وان الشاة الكريمة ذات اللبن تباع بالعنق من الشياه والذي ليس في أنفس الناس منه شيء في شأن الحيوان والبزوز والحيوان والدواب أنه من أعطى شيئاً من ذلك بشئ الى أجل فاذا اختلفت الصفة فليس بها بأس (قال) يحيى بن سعيد من ابتاع غلاماً حاسباً كاتباً بوصفاء يسميهم قليلاً أو ليكثر من البربر أو من السوداين الى أجل فليس بذلك بأس ومن باع غلاماً معجلاً بمشرة أفراس الى أجل وعشرة دنانير نقداً آخر الخليل وانتقد العشرة الدنانير فليس بذلك بأس ﴿ قال يحيى ﴾ وسألت عن رجل سلف في غلام أمرد جسم صبيح فلما حل الاجل لم يجد عنده أمرد فأعطاه



وصيفين بالغللام الامرء (قال) فليس بذلك بأس ولو أنه حين لم يجد عنده الغلام الامرء أعطاه مكانه غنماً أو بقرأ أو إبلاً أو دقيقتاً أو عرضاً من العروض وبرئ أحدهما من صاحبه في مقعد واحد لم يكن بذلك بأس وهذا الحيوان بعضه بعض

﴿ في التسليف في حائط بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سلفت في تمر حائط بعينه في إياه واشترطت الأخذ في إياه (قال) قال مالك اذا أزهى ذلك الحائط الذى سلفت فيه فلا بأس بذلك ولا يصلح أن يسلف في تمر حائط بعينه قبل أن يزهي ﴿ قلت ﴾ ولا بأس أن يسلف في حائط بعينه بعدما أزهى ويشترط الأخذ بعدما يرضى ويضرب لذلك أجلاً (قال) نعم لا بأس بذلك في قول مالك ﴿ وقال ﴾ قلت للمالك أنه يكون بينه وبين أخذه عشرة الايام والخسة عشر في الحائط بعينه فقال هذا قريب ﴿ قلت ﴾ فان سلف في هذا الحائط وهو طلع أو بلع واشترط الأخذ في إياه رطبه أو في إياه بصره أو في إياه جداد تمره ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يجوز أن يسلف في حائط بعينه حتى يزهي ذلك الحائط ﴿ قلت ﴾ فان سلف في حائط بعينه وقد أزهى واشترط الأخذ تمرأ عند الجداد (قال) قال مالك لا يصلح (قال) وانما وسع مالك في هذا أن يسلف فيه اذا أزهى فيشترط أن يأخذ في ذلك بسرأ أو رطباً (قال) فان اشترط أن يأخذ ذلك تمرأ فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ ولم لا يجوز أن يشترط أخذ ذلك تمرأ (قال) لان الحائط ليس بمأمون أن يصير تمرأ ويخشى عليه العاهات والجوائح وانما وسع مالك بعد أن أزهى وصار بسرأ أن ينلف فيه فيأخذ بسرأ أو رطباً لقرب ذلك ولموضع قلة الخوف في ذلك ولان أكثر الحيطان اذا أزهت فقد صارت بسرأ فليس بين زهوها وبين أن توطب الالهيسير فان اشترط أخذ ذلك تمرأ تباعد ذلك ودخله خوف العاهات والجوائح فصار شبه المخاطرة (قال) مالك ولا بدري كيف يكون التمر ﴿ قلت ﴾ أرأيت من سلف في تمر حائط بعينه بعدما أزهى واشترط أخذ ذلك رطباً ما قول مالك فيه أيسلح أن لا يقدم نقداً أو أن يضرب للنقد أجلاً وهل هذا عند مالك

يحمل السلف أو يحمل البيوع (قال) لا بأس به قدم النقد أو لم يقدم وذلك أنه يشرع  
 في أخذه حين اشتراه وبعد ذلك بالأيام اليسيرة فلا بأس بذلك عند مالك وإنما  
 هذا يحمل البيوع عنده ليس يحمل السلف فإن كان قد أخذ بعض ما اشترى وبقي  
 بعض حتى انقطعت ثمرة ذلك الحائط رجع عليه بقدر ما بقي له من الثمن وكان عليه  
 قدر ما أخذ فإن أراد أن يصرف ما بقي له في سلعة أخرى لم يكن له أن يصرف  
 ذلك في سلعة أخرى إلا أن لا يؤخرها ويقبض السلعة مكانها وليصرفها فيما شاء من  
 السلع ويتمجل ﴿قلت﴾ أرايت الفاكهة التفاح والمان والسفرجل والقتاء والبطيخ  
 وما أشبه هذه الأشياء من الفاكهة الرطبة التي تقطع من أيدي الناس إن سلف رجل في  
 شيء منها في حائط بعينه أيجوز ذلك أم لا (قال) إذا طاب أول ذلك الذي سلف فيه فلا  
 بأس بذلك ويشترط الأخذ وهذا مثل الحائط بعينه إذا سلف فيه وقد وصفت لك  
 ذلك ﴿قلت﴾ فإن لم يقدم نقده أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم أيجوز ويشترط  
 ما يأخذ في كل يوم في هذا وفي الرطب أو يشترط أخذه جميعاً في يوم واحد وإن كان  
 اشترط أخذه في يوم واحد فرضي صاحب الحائط أن يقدم ذلك له قبل محل الاجل  
 فلا بأس بذلك أذا رضى الذي له السلف وكانت صفته بعينها ﴿قلت﴾ فإن لم يسلف في  
 حائط بعينه في هذه الفاكهة الرطبة فلا بأس أن يسلف قبل إياها ويشترط الأخذ في إياها  
 في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في رجل سلف في تمر حائط بعينه أو  
 في لبن أغنام بأعيانها أو في أصوافها ويشترط أخذ ذلك إلى أيام فلائل فهلك البائع أو  
 المشتري أو هلكا جميعا (قال) قال مالك يلزم البيع ورثتهما لأن هذا بيع قد تم فلا  
 بد من انفاذه وإن مات البائع والمشتري لأن ذلك البيع قد لزمهما في أموالهما ﴿ابن  
 وهب﴾ قال وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قاله في  
 الرجل يتاع الرطب أو العنب أو التين كيلاً أو وزناً قال ربيعة لا يسلف رجل في شيء  
 من ذلك يأخذ كل يوم ما أراد حتى يكون ما يأخذ كل يوم شيئاً معلوماً فإذا انقضت  
 ثمرة الرجل التي سلفت فيها فليس لك إلا ما بقي من رأس مالك بحصة ما بقي لك

تبايعان بذلك فيما شئتا الا أنك تأخذ ما يابسته به قبل أن تفارقه ﴿ابن وهب﴾ قال  
وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم  
وزيد بن عبد الله وأبي الزناد مثله

﴿ في السلف في نسل أغنام بأعيانها وأصوافها وألبانها ﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز لي في قول مالك أن أسلف في نسل حيوان بأعيانها بصفة معلومة  
(قال) قال مالك لا يجوز أن يسلف الرجل في نسل حيوان بأعيانها وإن كانت موصوفة  
ولا في نسل غنم بأعيانها ولا في نسل بقر بأعيانها ولا في نسل ابل بأعيانها ولا في  
نسل خيل بأعيانها (قال) وإنما يكون النسل في الحيوان مضمونا لا في حيوان بأعيانها  
ولا في نسلها ﴿قلت﴾ فهل يجوز أن يسلف في قول مالك في لبن غنم بأعيانها (قال)  
قال مالك لا يسلف في لبن غنم بأعيانها الا في إبان لبنها ويشترط الأخذ في إبانها  
﴿قلت﴾ فإن سلفت في لبنها قبل إبانها واشترطت الأخذ في إبانها (قال) لا يجوز هذا  
وهذه الغنم بأعيانها ولبنها إذا سلفت في لبنها بمنزلة ثمرة حائط بعينه إذا سلف فيه ﴿قلت﴾  
وان لم يقدم رأس المال إذا أسلم في لبن هذه الغنم بأعيانها أو ضرب لرأس المال أجلا  
بعيدا هل يجوز هذا في قول مالك (قال) لا بأس بذلك في قول مالك إذا كان ذلك قريبا  
يسرع في أخذ اللبن يومه ذلك أو الى أيام يسيرة وإنما هذا عنده بمنزلة البيع ليس بمنزلة  
السلف ﴿قلت﴾ فأصواف الغنم إذا سلفت في أصواف غنم بأعيانها فهو جائز في  
قول مالك في إبان جزازها واشترطت أخذ ذلك قريبا الى أيام يسيرة بمنزلة ثمرة  
حائط بعينه أول لبن غنم بأعيانها قال نعم ﴿قال ابن وهب﴾ قال ربعة وأبو الزناد لا بأس  
باستبراء الصوف على ظهور الغنم (قال مالك) ان كان ذلك بحضرة جزازها فلا بأس به  
ان شاء الله ﴿قلت﴾ أرايت ان سلف رجل في لبن غنم بأعيانها أو أصوافها أو في تمر  
حائط بعينه وليست الغنم ولا الحائط لهذا الرجل الذي أسلفته فيه (قال) قال مالك  
في الرجل يبيع من الرجل السلعة ليست له ويوجب على نفسه أن عليه تحليصها من  
صاحبها بما بلغ قال لا يحل هذا البيع وهو من الفرر (قال) فأرى ما سألت عنه من

تمر الحائط بعينه وأصواف الغنم والبأها اذا كانت بأعيانها مثل هذا ولا أراه جائزاً  
لأنه باع ماليس عنده ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن سلف في نسل غنم بأعيانها واشترط  
من ذلك صفة معلومة وقد حملت تلك الغنم أيحوز في قول مالك أم لا (قال) لا يحوز  
قال وإنما هذا مثل رجل سلف في تمر حائط بعينه بعد ماطلع طلعه واشترط أخذ  
ذلك تمرأ فلا يصلح هذا ﴿قلت﴾ هل يحوز السلف في سمون غنم بأعيانها أو أقطها  
أو جنبها (قال) ان كان ذلك في إبان البأها وكان يسرع فيه ويأخذها كما يأخذ البأها في  
كل يوم فلا بأس به وان كان ذلك بعيداً فلا خير فيه وكذلك البأها وأشهب يكره  
السمن والاقط

﴿ في السلف في تمر قرية بعينها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلفت في تمر قرية بعينها أو حنطة قرية بعينها (قال) قال مالك  
من سلف في تمر القرى العظام مثل خير ووادي القرى وذى المروة وما أشبهها  
من القرى قال فلا بأس أن يسلف قبل إبان التمر ويشترط أن يأخذ ذلك تمرأ في  
أى الابان شاء ويشترط أن يأخذ ذلك رطباً في إبان الرطب أو بسرأ في إبان البسر  
(قال) وقال مالك وكذلك القرى المأونة التي لا تنقطع ثمرتها من أيدي الناس أبداً  
والقرى العظام التي لا ينقطع طعامها من أيدي الناس أبداً لا تخلو القرية من أن يكون  
فيها الطعام والثمره لكثرة حيطانها وزرعها فهذه مأونة لا بأس بأن يسلف فيها في  
أى ابان شاء ويشترط أخذ ذلك تمرأ أو حنطة أو شعيراً أو حبواً في أى الابان شاء  
فان اشترط رطباً أو بسرأ فليشترطه في ابانه (قال) وإنما هذه القرى العظام اذا سلف  
في طعامها أو في تمرها بمنزلة مالو سلف في طعام مصر أو في تمر المدينة فهذا مأمون  
لا ينقطع من البلدة التي سلف فيها وكذلك هذه القرى العظام اذا كانت لا ينقطع  
التمر منها لكثرة حيطانها والقرى العظام التي لا تخلو من الحنطة والشعير والقطاني  
فان كانت قرى صفاراً أو قرى ينقطع طعامها منها في بعض السنة أو تمرها في بعض  
السنة (قاله) فلا يصح أن يسلف في هذه الا أن يسلف في تمرها اذا ازهى ويشترط

أخذ ذلك رطباً أو بساً ولا يؤخر الشرط حتى يكون تمراً فيأخذه تمراً لانه اذا كان بهذه المنزلة في صغار الحيطان وقلتها وصغار القرى وقلة الارض فليس ذلك بمأمون ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا يقول بلغني أن عبد الله بن عباس كان يقول لا بأس بالسلف المضمون الى أجل معلوم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلف رجل في طعام قرية بعينها اذا كانت القرية لا ينقطع طعامها منها وليس له في تلك القرية أرض ولا زرع ولا طعام أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلف في قرية لا ينقطع تمراها من أيدي الناس سلف في ذلك الى رجل ليس له فيها نخل ولا له فيها تمراً أيجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يجوز ذلك عند مالك ولا بأس به وهذا والاول سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي نجيح المكي عن عبد الله بن أبي كثير أن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار الى سنتين أو ثلاث فقال النبي صلى الله عليه وسلم سلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ﴿ قال مالك ﴾ وبلغني أن ابن عباس سئل عن السلف في الطعام فقال لا بأس بذلك وتلا هذه الآية راياها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال مالك فهذا يجمع الدين كله ﴿ مالك ﴾ عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا بأس بأن يتناع الرجل طعاما الى أجل مسمى بسمر معلوم كان لصاحبه طعام أو لم يكن مالم يكن في زرع لم يبد صلاحه أو ثمرة لم يبد صلاحها فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار وعن اشترائها حتى يبدو صلاحها ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن أبي مجالد قال سألت عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم عن السلم في الطعام فقال كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في القمح والشعير والتمر والزبيب الى أجل معلوم وكيل معدود وما هو عند صاحبه

• ﴿ في السلف في زرع أرض بعينها أو حديد معدن بعينه ﴾ •

﴿ قلت ﴾ هل يجوز لي في قول مالك أن أسلف في زرع أرض بعينها فبدأ صلاحه

أو أفرك (قال) لا يجوز ذلك ولا يشبه هذا التمر لأن التمر يشترط أخذه بسراً أو  
 رطباً فلا يصلح أن يشترط تمرّاً والحنطة والشعير والحب إنما يشترط أخذه حياً فلا  
 يصلح في زرع أرض بعينها ولا يصلح أن يكون السلم في الحنطة والحب كله إلا  
 مضموناً يكون ديناً على من سلف إليه فيه ولا يكون في زرع بعينه وكذلك التمر لا  
 يكون في حائط بعينه إلا في مثل ما وصفت لك من الحائط إذا أزمى ﴿قال﴾ قليل  
 للمالك فلو أن رجلاً سلف في حائط بعد ما أُرطب أو في زرع بعد ما أُفرك واشترط  
 أخذ ذلك تمرّاً أو حنطة فأخذ ذلك وفات البيع أرى أن يرد فيفسخ (قال) لا وليس  
 هو عندي من الحرام البين الذي أفسخه إذا فات ولكني أكره أن يعمل به فإذا  
 عمل به وفات فلا أرى رد ذلك ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أسلم في الحنطة الحديثة  
 قبل الحصاد والتمر الحديث قبل الجداد (قال) قال مالك لا بأس أن يسلم في الحنطة  
 الحديثة قبل الحصاد والتمر الحديث قبل الجداد ما لم يكن في زرع بعينه أو حائط  
 بعينه ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا تبيعوا الحب حتى يشتد في أحكامه (قال مالك) وبلغني عن ابن سيرين أنه قال  
 لا تبيعوا الحب في سنبله حتى يبيض ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل بن عياش أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يشتري الحب حتى يبيض ﴿ابن وهب﴾ عن عبد  
 الجبار عن ربيعة قال لا سلف في الزرع حتى ينقطع عنه الماء ويبس ﴿قال ابن  
 وهب﴾ وسمعت مالكا يقول لا يباع الحب حتى يبس وينقطع عنه شربه للماء حتى  
 لا ينفعه الشرب ﴿قلت﴾ فهل يصلح أن يسلف الرجل في حديد معدن بعينه  
 ويشترط من ذلك وزناً معلوماً <sup>(١)</sup> (قال) أرى سبيل المعدن في هذا سبيل ما وصفت

(١) وجد بالأصل هنا طيارة تتعلق بهذا الموضوع ولم يعلم لها في موضع بخصوص وتخصيص  
 دونه من أجاز ابن القاسم في الكتاب أن يعلم في سمن غنم باعياها أو أقطها ومنع من ذلك أشهب  
 في السمن والأقط قال سجنون قول أشهب غداً خبر من قوله في الصناعات يريد مثل الذي يبيع  
 ثوبه على أن على البائع خياطته أو جلده على أن عليه أن يحذوه أو قححه على أن على الفاع طحنه  
 والوجه في هذه المسائل عند ابن القاسم وأشبه أقرب الأمر في هذه الصناعات وإنه لا يكاد يخفى

لك من قول مالك في السلعة في قمح القرى المأمونة ان كان المعدن مأمونا لا ينقطع حديدته من أيدي الناس لكثرة في تلك المواضع فالسلف فيه جائز اذا وصفه والا فلا

### ❦ في السلف في الفاكهة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما ينقطع من أيدي الناس في بعض السنة ما قول مالك فيه أيجوز لي أن أسلف فيه قبل إبانته واشترط الأخذ في إبانته (قال) نعم هو كما وصفت لك من السلف في الثمار الرطبة وأما ما لا ينقطع من أيدي الناس فسلف فيه متى شئت في أي إبان شئت واشترط أخذ ذلك في أي إبان شئت في قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت من أسلف في إبان الفاكهة واشترط الأخذ في إبانها فأنقض إبانها قبل أن يقبض ما سلف فيه ما قول مالك في ذلك<sup>(١)</sup> (قال) كان مالك مرة يقول يتأخر الذي له السلف الى إبانها من السنة المقبلة ثم رجع عن ذلك فقال لا بأس أن يأخذ بقية رأس ماله اذا لم يقبض ذلك في إبانته ❦ قال ابن القاسم ❦ وأنا أرى أنه ان شاء أن يؤخره على الذي عليه السلف الى إبان قابل فذلك له ومن طلب التأخير منهما فذلك له جائز الا أن يجتمعا

وجهها فأما لو كان الشيء يخفى وجهه ولا تضبط صنعته ولا تمكن اعادته بعد صنعته الى ما كان عليه فان ذلك لا يجوز عندها جميعا ولو كان الشيء مما يمكن أن يعاد لهيته مثل أن يشتري منه التراب على أن يجعله له لبنا أو الرصاص أو النحاس أو الحديد على أن يجعل له منه أداة فان ذلك جائز لانه ان كان على خلاف شرطه أمكنه أن يعيده لهيته التي كان عليها وعلى هذا الوجه أجاز ابن القاسم السلم في سمن غنم باعياها أو أقطها لازوجه معروف وهو في الغالب يضبطه صانعه لا يكاد يخرج عن ارادته ولاه ان فسد عليه ما شرع في صنعته أمكنه ان يأخذ من البها غيره وأشهب يرى أنه مما لا يضبط فذلك اختلفا وروى عن سحنون أنه قال انما كره أشهب السمن من ناحية قوله أشتري منك هذا الزيتون على أن عليك عصره قال أبو محمد بن أبي زيد انما يصح هذا التعليل لو أسلم اليه في كيل من اللان على أن يخرج له البائع منه سمنًا أو أقطًا غير معلوم المقدار فأما في هذه المسئلة فاذا أسلم في سمن أو أقط معلوم المقدار فلا يصح تعليلها لما ذكر سحنون واقطع علمه دزس (٢) في كتاب ابن حرز قالوا لو مات المسلف اليه قبل مجيء إبان الفاكهة فان تركته توقف حتى يأتي الإبان ولا يسيل الى قسم ماله وان كان عليه ديون أخر محاصوا في تركته فبصرف لصاحب الفاكهة قيمته ثم لا تراجع بينهم ان زادت القيمة عند الإبان أو نقصت انتهى من هامش الاصل

على المحاسبة فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في القصب الحلو أو في الموز والاترج وما أشبه هذا (قال) لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً فإن كان ينقطع من أيدي الناس فسيل السلف فيه كما وصفت لك وإن كان لا ينقطع من أيدي الناس فسيله سيل ما لا ينقطع من أيدي الناس وقد وصفت لك ذلك ﴿قلت﴾ والتفاح والرمان والسفرجل (قال) لا بأس بالسلف في ذلك كيلاً أو عدداً (قال) أما الرمان فإن مالكا قال لا بأس بالسلف فيه عدداً إذا كان قد وصف مقدار الرمان الذي قد سلف فيه (قال) وأرى التفاح والسفرجل بمنزلة الرمان في العدد إذا كان ذلك يحاط بعمرته ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن سلف في التفاح والسفرجل كيلاً فلا بأس بذلك أيضاً إذا كان ذلك أمراً معروفاً (قال) وكذلك الرمان لا بأس أن يسلف فيه كيلاً أن أحبوا .

#### — في السلف في الجوز والبيض —

﴿قلت﴾ كيف يسلف في الجوز في قول مالك (قال) قال مالك يسلف فيه بصفة أن يصف الجوز (قال) ومعنى ما رأيت من قوله أنه يراه عدداً ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن كان الجوز مما يسلف الناس فيه كيلاً فلا بأس به ﴿قلت﴾ ولا بأس بالسلف في الجوز في قول مالك عدداً أو كيلاً (قال) سمعت مالكا يقول لا بأس بالسلف في الجوز على عدد فإن كان الكيل أمراً معروفاً فلا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بأن يباع الجوز جزافاً ﴿قال﴾ وقال مالك لا يسلم في البيض إلا بصفة ﴿قلت﴾ ولا بأس بالسلف في البيض عدداً (قال) نعم

#### — في السلف في الثمار غير صفة — . . .

﴿قلت﴾ أرأيت أن أسلف في التمر ولم يبين برنياً من صيحاتي ولا جعرواً ولم يذكر جنساً من الثمر بعينه (قال) السلف فاسد في قول مالك ﴿قلت﴾ فإن سلف في ثمر برني ولم يقل جيداً ولا رديئاً (قال) يكون في قول مالك فاسداً حتى يصف ﴿قلت﴾



وكذلك الخنطة (قال) أما عندنا بمصر فان الخنطة محمولة فان سلف بمصر في الخنطة ولم يذ كر أى جنس من الخنطة فذلك عندنا على محمولة ولا يكون الا على صفة فان لم يصف فهو فاسد. فان أسلم في الشام فذلك على سمراء ولا يكون الا على صفة ﴿قلت﴾ فان كنت سلفت في الحجاز حيث مجتمع السمراء والمحمولة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون بمنزلة التمر يسلف فيه ولا يذ كر أى أنواع التمر سلف فيه فأرى أن يكون ذلك فاسداً الا أن يسميها سمراء من محمولة ويصف جودتها فلا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت ان سلف في زبيب ولم يذ كر جيداً ولا رديئاً (قال) ابن القاسم) أرى ان كان الزبيب تختلف صفته عند الناس فأراه فاسداً وبفسخ البيع ﴿قلت﴾ أرايت ان سلفت في تمر ولم أذ كر برنيا ولا صحياناً ولا غيرها فأنا في بأرفع التمر كله (قال) السلف فاسد ولا يجوز وان أناه بأرفع التمر كله لان الصفة وقعت فاسدة

﴿ في السلف في أصناف من الطعام كثيرة صفة واحدة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلفت مائة درهم في أرادب من خنطة وأرادب من شمير وأرادب من سمسر ولم أسم رأس مال كل واحد منها أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك السلف جائز وان لم يسم لكل واحد منها رأس مال فهو جائز لانها صفة واحدة وقعت على جميع هذه الاشياء فلا بأس بذلك (قال) ولا بأس ان جعل آجال هذه الاشياء مختلفة أو جعل آجالها جميعا الى وقت واحد ﴿قلت﴾ وكذلك الثياب والحيوان وجميع صنوف الامتعة والطعام والشراب وجميع الاشياء (قال) نعم اذا وصف صفتها ولتمها ﴿قلت﴾ أرايت ان سلف دراهم في خنطة وشمير ولم يسم ما رأس مال الشمير من رأس مال الخنطة أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من سلف في صفة واحدة في خنطة وشمير وقطنية وثياب ورفيق ودواب ونحو هذا فلا بأس بذلك وان لم يسم لكل صنف من ذلك رأس ماله من السلف اذا سمى كيهل كل صنف وصفته ﴿قلت﴾ أرايت اذا سلفت في سلع مختلفة الى آجال مختلفة أو الى أجل واحد أسلفت في ذلك دنائراً أو دراهم أو عروضاً أسلفتها في

ملك العروض أو طمأنا مختلفا أسلفته في تلك العروض المختلفة ولم أسم رأس مال كل واحد من تلك العروض (قال) لا بأس بذلك عند مالك وإن لم تسم لكل صنف من العروض التي أسلفت فيها رأس مال على حدة من سلفك ولا بأس أن تجعل الذي تسلف في هذه العروض المختلفة صفقة واحدة إذا كان يجوز ما تسلم في الذي أسلمت فيه وسميت عدد ما أسلمت فيه من الاصناف بعدد أو وزن ﴿قلت﴾ أرايت أن أسلمت دراهم في غير نوع من السلع موصوفة إلى أجل ولم أسم رأس مال كل واحد من الدراهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وكذلك إن كان رأس مالى سلعة من السلع (قال) نعم إذا كانت تلك السلعة يجوز لك أن تسلمها في تلك الأشياء فلا بأس وإن لم تسم رأس مال كل سلعة من قيمة سلتك التي أسلمتها في هذه الأشياء

### ﴿ في السلف في الخضر والبقول ﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في القصيل (قال ابن القاسم) إذا اشترط من ذلك جزأ أو حزماً أو اجمالاً معروفة فلا بأس بذلك إذا أسلف قبل الابان واشترط الاخذ في الابان أو أسلف في إياه واشترط الاخذ في إياه (قال) ولا يصالح أن يسلف في إياه ويشترط الاخذ في غير إياه ﴿قلت﴾ وكذلك القضب الاخضر والقرط الاخضر (قال) نعم إلا أن يكون القضب الاخضر لا ينقطع من أيدي الناس فلا بأس أن يسلف فيه في البلاد التي لا ينقطع منها ويشترط الاخذ في أي الابان شاء ﴿قلت﴾ فإن سلف في البقول أم يجوز في قول مالك (قال) نعم إذا اشترط حزماً معروفة ﴿قلت﴾ ولا يجوز أن يشترط فداين معروفة طولها وعرضها كذا وكذا فيسلف في كذا وكذا فداناً من نوع كذا وكذا من البقول أو القصيل أو القرط الاخضر أو القضب (قال) لا يصالح أن يشترط هذا فداين لأن ذلك يختلف منه الجيد ومنه الردي ﴿قلت﴾ فإن اشترى كذا وكذا فداناً جيداً أو وسطاً أو ردياً (قال) لا يحاط بصفة هذا لأن الجيد يختلف أيضاً يكون جيداً خفيفاً وجيداً ملتفاً فلا يكون السلف على هذا الاعلى الاحمال والحزم ولأنه إذا كان فداين لم يحاط بمعرفة طولها وصفاتها

﴿ في السلف في الرأس والاكارع والحم ﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في الرأس (قال) قال مالك من سلف في رأس فليشترط من ذلك صنفاً معلوماً صغاراً أو كباراً وقدراً موصوفاً ﴿قلت﴾ فان سلفت في الاكارع (قال) قال مالك في الرأس انه لا بأس بذلك اذا اشترط من ذلك صفة معلومة فكذلك الاكارع اذا اشترط صفة واحدة ﴿قلت﴾ فهل يجوز في قول مالك ان أسلف في اللحم والشحم (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان اشترط من ذلك لحماً معروفاً كما ذكرت لك أو شحماً معروفاً اشترط لحم ضأن أو لحم معز أو لحم ابل أو لحم بقر أو لحم جواميس والشحوم كذلك فان لم يشترط لحماً معروفاً كما ذكرت لك أو شحماً معروفاً فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ ولم ولم الحيوان عند مالك كلة نوع واحد (قال) والتمر لئند مالك كله نوع واحد فان أسلفت فيه ولم تشترط صيحاً من برني ولا جمرور ولا مصران الفأر أو نوعاً من الجناس التمر لم يصلح ذلك فكذلك هذا ﴿قلت﴾ فان أسلمت في لحم الحيوان كيف يكون السلف في ذلك أبوزن أم بنير وزن (قال) قال مالك اذا اشترط وزناً معروفاً فلا بأس وان اشترط تحريماً<sup>(١)</sup> معروفاً فان ذلك جائز ألا ترى أن اللحم يباع بمضه ببعض بالتحري والخبز أيضاً يباع بمضه ببعض بالتحري فلذلك جاز أن يسلف فيه بنير وزن اذا كان لذلك قدر قد عرفوه

﴿ في السلف في الحيتان والطير ﴾

﴿قلت﴾ أرايت السلف في الحيتان الطرى أي يجوز ان يسلف فيه أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز اذا سمي جنساً من الحيتان واشترط من ذلك ضرباً معلوماً صفتها كذا وكذا وطولها وذئبتها فلا بأس بذلك اذا سلف في ذلك قدراً أو وزناً ﴿قلت﴾ فان أسلم في صنف من الحيتان الطرى وهو ربما انقطع من أيدي الناس هذا الصنف الذي

(١) قال ابن إبياتة والتحرى أن يقول أسلم اليك في لحم يكون قدره عشرة أربال أو مائيتا

هذا وجه التحري اه من هامش الاصل

سلف فيه (قال) لا ينبغي أن يسلف فيه في قول مالك إذا كان هكذا إلا في أباه الذي يكون فيه أو قبل أباه ويستشرط الأخذ في أباه مثل ما وصفت لك في الثمار الرطبة التي تقطع من أيدي الناس ﴿قلت﴾ فإن سلف في هذا النصف من الحيتان فلما حل الأجل أراد أن يأخذ غيره من جنوس الحيتان أيجوز ذلك له أم لا (قال) نعم وهذا مثل ما وصفت لك في الشحم واللحم وصنوف لحم الحيوان ﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في الطير (قال) قال مالك لا بأس بالسلف في الطير وفي لحومها بصفة معلومة وجنس معلوم ﴿قلت﴾ وكذلك إن سلف في لحم الدجاج لحل الأجل كان له أن يأخذ لحم الطير كله إذا أخذ مثله وهو مثل ما وصفت لي في السلف في لحم الحيوان أو لحم الحيتان قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت إن سلفت في دجاج أوفى إوز فلما حل الأجل أخذت منه مكان ذلك طيراً من طير الماء (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ فإن سلفت في دجاج فلما حل الأجل أخذت مكانها اوزاً أو حماماً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لم يجوز لي مالك إذا سلفت في دجاج أن آخذ مكانها إذا حل الأجل اوزاً أو حماماً ولم يجوز لي إذا سلفت في دجاج أن آخذ مكانها إذا حل الأجل طيراً من طير الماء (قال) لأن طير الماء إنما يراد به الأكل فأنما هو لحم وإنما نهى عنه مالك من وجه أنه لا يباع الحيوان باللحم وقال أشبه ذلك جائز ﴿قلت﴾ ولم يجوز مالك لي إذا سلفت في دجاج إذا حل الأجل أو لم يحل أن آخذ به حماماً أو اوزاً أو ما أشبه ذلك من الداجن المربوب عند الناس (قال) لأنك لو أسلفت الذي كنت أسلفت في الدجاج في هذه الأوز والحمام لجاز ذلك فنحن إذا أئفينا الدجاج وجعلنا سلفك في هذا الحمام والأوز كان جائزاً فلذلك جاز ولا نك لو أخذت دجاجة بدجاجةتين يداً يد جاز ذلك وليس هذا من اللحم بالحيوان وكذلك العروض كلها ما خلا الطعام والشراب فإن الطعام والشراب إذا سلفت فيها لم يصالح لي أن أبيعها من صاحبهما ولا من غير صاحبهما الذي عليه الطعام حتى يستوفي الطعام إلا أن يأخذ من صنفه أو من جنسه من الذي عليه الطعام إذا حل أجله ﴿قلت﴾ ولم كان هذا عند مالك خلافاً للسلم (قال) للأثر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يباع

الطعام حتى يستوفي ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا سلفت في رابطة <sup>(١)</sup> فأعطاك قيصاً أو قيصين أو قطيفة أو قطيفتين فلا بأس أن وجد تلك الرابطة أو لم يجدها لأنك لو أسلفت الرابطة نفسها فيما أخذت منه لم يكن بذلك بأس ﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني إبراهيم بن نسيط أنه سأل بكير بن الأشج عن السلف في الحيتان أعطيه الدينار على أرطال مسماة قال خذ منه إذا أعطاك بسر مسعى ﴿وأخبرني﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال في رجل أسلف صياداً ديناراً على صنف من الطير كل يوم كذا وكذا طيراً فجاءه فلم يجد عنده من ذلك الصنف شيئاً ووجد عنده عصافير فأعطاه عشرة عصافير بطائر واحد مما اشترط عليه (قال) ربيعة عشرة من الطير بواحد حلال وأنا أرى ذلك حلالاً كله السلف للصياد وعشرة بواحد

#### ﴿في السلف في المسك واللؤلؤ والجوهر﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في السلف في المسك والعنبر وجميع متاع المطارين (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معلوماً ﴿قلت﴾ فما قول مالك في السلف في اللؤلؤ والجوهر وصفوف الفصوص والحجارة كلها (قال) لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك صنفاً معروفاً وصفة معلومة

#### ﴿في السلف في الزجاج والحجارة والزرنيخ﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز السلف في آنية الزجاج في قول مالك (قال) إذا كان بصفة معلومة فلا بأس به ﴿قلت﴾ أيجوز السلف في قول مالك في الطوب والجص والنورة والزرنيخ والحجارة وما أشبه هذه الأشياء (قال) لا بأس به في قول مالك إذا كان موصوفاً معروفاً مضموناً

(١) - الرابطة بكسر الياء التحتية كل ملاءة غير ذات لفقين كلها لسج واحد وقطة واحدة أو كل ثوب لين رقيق اه قاموس

﴿ في السلف في الحطب والخشب ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن ساف في الحطب ( قال ابن القاسم ) لا بأس بذلك اذا اشترط من ذلك قناطير معروفة أو وزناً أو قدراً أو صفة معلومة أو اجمالاً معروفة  
﴿ قلت ﴾ فما قول مالك في السلف في الجذوع أيجوز لي أن أسلف فيها وفي خشب البيوت وما أشبه ذلك من صنوف العيدان أو الخشب ( قال ) نعم اذا اشترط من ذلك شيئاً معلوماً

﴿ في السلف في الجلود والرقوق والقرطيس ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلف في جلود البقر والغنم ( قال ) نعم لا بأس بذلك اذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً ﴿ قلت ﴾ فان سلف في أصواف الغنم واشترط من ذلك جززاً<sup>(١)</sup> فقول كباش أو نماج وسط ( قال ) قال مالك لا يجوز أن يشترط ذلك ولا يجوز أن يسلف في أصوافها الا وزناً ( قال ) ولا يسلف في أصوافها عدداً جززاً الا أن يشترط عند إبان جزازه ولا يكون لذلك تأخير وبر الغنم فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سلف في الرقوق والادم والقرطيس أيجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) نعم اذا اشترط من ذلك أمراً معروفاً

﴿ في السلف في الصناعات ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في رجل استصنع طستاً أو توراً أو قفياً أو قلنسوة أو خفين أو ليداً أو استنحت سرجاً أو قارورة أو قدحاً أو شيئاً مما يعمل الناس في أسواقهم من آيتهم أو أمتعتهم التي يستعملون في أسواقهم عند الصناعات فاستعمل من ذلك شيئاً موصوفاً وضرباً لتلك أجلاً بعيداً وجعل لرأس المال أجلاً بعيداً أ يكون هذا سلفاً أو تفسده لانه ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً أم لا يكون سلفاً ويكون بيعاً من

(١) ( جزز ) بكسر الجيم جمع جزة وهي ماجز من الشعر أو هي صوف لعملة جز فم يخالطه غيره أو صوف شاة في السنة له قاموس

البيع في قول مالك ويجوز (قال) أرى في هذا أنه إذا ضرب للسلمة التي استعملها أجلا بعيداً وجعل ذلك مضموناً على الذي يعملها بصفة معلومة وليس من شيء بعينه يريه يعمل منه ولم يشترط أن يعمل رجل بعينه وقدم رأس المال أو دفع رأس المال بعد يوم أو يومين ولم يضرب لرأس المال أجلاً فهذا السلف جائز وهو لازم للذي عليه يأتي به إذا حل الاجل على صفة ما وصفاً ﴿قلت﴾ وإن ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً والمسئلة على حالها فسد وصار ديناً في دين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وإن لم يضرب لرأس المال أجلاً واشترط أن يعمل هو نفسه أو اشتراط عمل رجل بعينه (قال) لا يكون هذا سلفاً لأن هذا رجل سلف في دين مضمون على هذا الرجل وشرط عليه عمل نفسه وقدم تقدمه فهو لا يدري أيسلم هذا الرجل الى ذلك الاجل فيعمله له أم لا فهذا من الغرر وهوان سلم عمله له وإن لم يسلم ومات قبل الاجل بطل سلف هذا فيكون الذي أسلف اليه قد انتفع بذهبه باطلاً ﴿قلت﴾ فإن كان انما أسلفه كما وصفت لك على أن يعمل له ما اشترط عليه من حديد قد أراه اياه أو طواهر أو خشب أو نحاس قد أراه اياه (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه لا يدري أيسلم ذلك الحديد أو الطواهر أو الخشب الى ذلك الاجل أم لا ولا يكون السلف في شيء بعينه فلذلك لا يجوز في قول مالك -

### ❦ في السلف في تراب المعادن ❦

﴿قلت﴾ هل يسلم في تراب المعادن في قول مالك (قال) لا يسلم في تراب المعادن ولا بأس بأن يشتري يداً بيد ﴿قلت﴾ فإن أسلم فيه عرضاً أيسلم (قال) لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان صفته غير معروفة ﴿قلت﴾ فإن كانت صفته معروفة أكره أن يسلم فيه الذهب والفضة لانه يدخله الذهب والذهب والفضة بالفضة الى أجل (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أيسلم في تراب الصوانين في قول مالك (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ وقال مالك ولا يجوز البيع فيه يداً بيد ﴿قلت﴾ وما فرق ما بين تراب الصوانين في البيع وتراب المعادن عند مالك (قال) لان تراب المعادن حجارة

معروفة يراها وينظر إليها وتراب الصواغين إنما هو رماد لا يدري ما فيه فلذلك  
كرهه

❦ في التسليف في نصول السيوف والسكاكين ❦

❦ قلت ❦ أيجوز السلم في نصول السيوف والسكاكين في قول مالك (قال) نعم  
وذلك أن مالكا قال لنا لا بأس بالسلم في العروض كلها إذا كانت وصوفة والسيوف  
والسكاكين من ذلك

❦ في تسليف الفلوس في الطعام والنحاس والفضة ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك فيمن أسلم فلوسا في طعام (قال) لا بأس بذلك ❦ قلت ❦  
ما قول مالك فيمن أسلم طعاما في فلوس (قال) قال مالك لا بأس بذلك ❦ قلت ❦  
فإن أسلم دراهم في فلوس (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ❦ قلت ❦ وكذلك  
الذنانير إذا أسلمها في الفلوس (قال) نعم لا يصلح عند مالك ❦ قلت ❦ وكذلك لو  
باع فلوسا بدراهم إلى أجل وبدنانير إلى أجل لم يصلح ذلك قال نعم ❦ قلت ❦ لم (قال)  
لأن الفلوس عين ولأن هذا صرف ❦ قلت ❦ فإن أسلم فلوسا من نحاس في نحاس  
(قال) قال مالك لا خير فيه ولا يدايد (قال) لأنني أراه من المزبنة ❦ قلت ❦ أرايت  
أن أسلم فلوسا في نحاس والفلوس من الصفر (قال) لا خير في ذلك عند مالك  
❦ قلت ❦ لم (قال) لأن الصفر والنحاس عند مالك نوع واحد ❦ قلت ❦ وكذلك  
الرصاص والآتاك عند مالك صنف واحد قال نعم ❦ قلت ❦ أم يصلح السلم في الفلوس  
في قول مالك (قال) قال مالك لا يسلم في الفلوس

❦ تسليف الحديد في الحديد ❦ . . .

❦ قلت ❦ فإن أسلم فلوسا من نحاس في حديد إلى أجل (قال) لا بأس بذلك عند  
مالك ❦ قلت ❦ أرايت أن أسلم حديدا يخرج منه السيوف في سيوف أو سيوفا في  
حديد يخرج منه السيوف (قال) لا يصلح لأنه نوع واحد (قال) ولو أجزت السيوف



في الحديد لأجزت حديد السيوف في الحديد الذي لا يخرج منه السيوف ولو أجزت  
 ذلك لأجزت الكتان الغليظ في الكتان الرقيق (قال) ومن ذلك أن الكتان  
 يختلف فنه ما يكون ينزل منه الرقيق ومنه ما لا يكون رقيقاً أبداً والصوف كذلك  
 منه ما يخرج منه السيجان العراقية وما أشبهها من الاسوانية ومن الصوف ما لا يكون  
 منه هذه السيجان أبداً لا اختلافه وهو لا يجوز أن يسلم بعضه في بعض (قال) ولا خير  
 في أن يسلف كتانا في ثوب كتان لأن الكتان يخرج منه الثياب ولا بأس بالثوب  
 الكتان في الكتان ولا بالثوب الصوف في صوف الى أجل لأن الثوب المعجل لا  
 يخرج منه كتان وهذا الذي سمعت ممن أثق به ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم السيف  
 في السيفين اذا اختلفت صفاتهما (قال) لا يصلح ذلك في رأيي لأن السيوف منافها  
 واحدة وان اختلفت في الجودة الا أن تختلف المنافع فيها اختلافاً بينا فلا بأس  
 أن يسلم السيف القاطع في السيفين ليسا مثله في منافعه وقطعه وجوده لأن  
 مالكا قال لا بأس أن يسلم الفرس الجواد الفارح الذي قد عرفت جودته في فرح من  
 الخيل من صفته الى أجل (قال ابن القاسم) وهي كلها تجري فكذلك السيوف  
 عندى (قال مالك) وكذلك البعير البازل الذي قد عرف كرمه وحمولته في بزل  
 الى أجل لا يعرف من كرمها ولا من حمولتها مثله (قال ابن القاسم) وهي كلها تحمل  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلفت سيفاً في سيفين أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا  
 أبرى ما أقول لك فيها لأنك قد عرفت ما قال مالك في الثياب لا يسلم الا رقيق  
 الثياب في غليظ الثياب وفي العبيد لا يسلم الا العبد التاجر في العبد الذي ليس بتاجر  
 وانما جعل مالك السلم في العبيد بعضها في بعض على اختلاف منافعهم للناس فان  
 كانت السيوف في اختلاف المنافع مثل الثياب والعبيد فلا بأس أن يسلم السيف  
 الذي منفته غير منفعة السيوف التي أسلم فيها (قال) والا فلا خير في ذلك مثل  
 الفرس الجواد الذي قد عرف بالجودة والسبق فلا بأس أن يسلم في حواشي الخيل  
 وان كانت كلها خيلا وكلها تجري والسيوف كلها تقطع فان كان هذا السيف في

قطبه وجوهره وارتفاعه وجودته يسلم فيما ليس مثله في قطعه ولا جزائه عند الناس فأرجو أن لا يكون بذلك بأس ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال الليث كتب الى ربيعة الصفر والحديد عرض من العروض يباع بمضه بعض عاجلا كله حلال بينه فضل وبيع الصفر بمضه بعض لا يصلح أن يكون الى أجل بينه فضل والحديد بمضه بعض الى أجل بينه فضل لا يصلح والصفر والحديد بينه فضل عاجل وآجل لا بأس به والصفر عرض ما لم يضرب فلوسا فاذا ضرب فلوسا فهو مع الذهب والفضة يجري مجراها فيما يحل ويحرم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال كل تبر خلقه الله فهو بمنزلة عرض من العروض يحل منه ما يحل من العروض ويحرم منه ما يحرم من العروض الا تبر الذهب والورق فاذا ضربت الفلوس دخلت مع ذلك واذا لم تضرب فاما هي عرض من العروض (قال ربيعة) والشب والكحل بمنزلة الحديد والرصاص والعروض تسلف فيه ويبيع كما تباع العروض الا أنه لا يباع صنف واحد من ذلك بمضه بعض بينه فضل عاجل وآجل ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيى بن سعيد في رطل نحاس برطلين مضرويين أو غير مضرويين والحديد والرصاص لا بأس به يدأيد وأنا أكرهه نظرة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيى بن سعيد في ثوب منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول بثوب حاضر بقائب (قال يحيى) لا أرى بالثوب بأساً بفزل (قال ربيعة) في ثوب منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول قال ربيعة لا بأس بهذا وهذا بمنزلة الحنطة بالخبز والسويق بال دقيق قد اختلف هذان الآن وانما التزل بالككتان بمنزلة الحنطة بالدقيق وهذا بين ما بينهما من الفضل ولذلك كره الانثالا بمثل (قال يحيى بن سعيد) والككتان المغزول بالككتان الذي لم يفزل<sup>(١)</sup> والككتان الذي قد مشط بالككتان الذي لم يمشط برطلين حاضر بقائب

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه \* في الموازية الككتان جيده ورديته كله صنف واحد حتى ينسج فيصير الرقيق صنفا والغليط صنفا وكذلك القطن وكذلك عنده ان غزل فيصير الرقيق صنفا والغليط صنفا وصنعة الغزل قد أحالته احوالة فوجب فيه التفاضل الى أجل قال في الواضحة والحرير كله صنف قال ابن المواز والحديد جيده ورديته صنف حتى يعمل منه السيوف والسكاكين

(قال) أما الكتان بالنزل يدآيد فلا أرى به بأساً وأما عاجل بأجل فلا أحب أن  
أنهى عنه ولا آمر به وأكره أن يعمل به أحد (قال الليث) وقال ربيعة لا أحب هذا  
ولا آمر به إذا كان غائباً بحاضر وما كان من هذا يدآيد فلا بأس به

— في تسليف الثياب في الثياب —

﴿ قلت ﴾ وكذلك ثياب القطن لا يسلف بعضها في بعض في قول مالك (قال) نعم  
إلا الفسلاط منها الشقاق والملاحف اليمانية الفلاط في المروى والمروى والقوى  
والعدنى فهذا لا بأس به أن يسلم بعضه في بعض (قال مالك) وكذلك الكتان  
رقيقه كله واحد الفرقبي والشطوى والتنسي كله واحد ولا بأس به في الرقيقة  
والمرسية وذلك أنها غلاظ كلها ﴿ قلت ﴾ فكان مالك لا يميز أن يسلم العدنى في  
المروى (قال) لا يجوز عندى ﴿ قلت ﴾ وكذلك لم يكن يميز أن يسلم الشطوى في  
القصبي (قال) قال لي مالك نعم لا يجوز ﴿ قلت ﴾ فإن أسلمت فسطاطية في مروة معجلة  
ومروية مؤجلة (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أسلمت ثوباً  
من غليظ الكتان مثل الرقيقة وما أشبهه في ثوب قصبي إلى أجل وثوب فرقبي معجل  
(قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت الفسطاطي أهو من غليظ الكتان في قول  
مالك الذي يجوز أن يسلم في رقيق ثياب الكتان أم لا (قال) إنما الفسطاطي عندنا  
بمنزلة القيسي وبمنزلة الرقيقة وما أشبهها من الثياب إلا ما كان من الفسطاطي الرقيق  
المرتفع مثل المعافري وما أشبهه فإن ذلك يضم إلى رقيق الكتان إلى الشطوى والقصبي  
والفرقبي وعلى هذا ينظر في ثياب الكتان ﴿ قلت ﴾ أرايت أن أسلمت فسطاطية في  
فسطاطية معجلة ومروية مؤجلة (قال) لا بأس بذلك ولو كانت المروية معجلة  
والفسطاطية مؤجلة لم يصح لأنه سلف وزيادة فسطاطية بفسطاطية قرض وزيادة

فيجوز سلم المرتفع منها في غير المرتفع (قلت) فاصنع من الحديد سيوفاً أو سكاكين أو غير ذلك  
(قال) هذا قد اختلف واختلفت أصنافه باختلاف المنافع وكذلك النحاس وأصنافه كلها واحدة حتى

يعمل فيصير أصنافاً وكذلك جميع الأشياء إذا عملت فاختلقت بمافها

مروية لما أقرضته فهذا لا يصلح ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت ثوباً فسطاطياً في ثوب فسطاطي الى أجل (قال) انما ينظر في هذا في قول مالك الى الذي أسلم فان كان انما أراد بذلك المنفعة لنفسه فالسليم باطل وان كان أسلفه اياه سلفاً لله ومنفعة لصاحبه المستلف كان ذلك جائزاً على وجه القرض

### باب جامع القرض

﴿قلت﴾ والقرض جائز في قول مالك في جميع الاشياء البطيخ والتفاح والرمان والثياب والحيوان وجميع الاشياء الرقيق كلها جائز الا في الجوارى وحدهن (قال) نعم القرض جائز عند مالك في جميع الاشياء الا الجوارى وحدهن (قال ابن وهب) وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الذي يحرم من ذلك الثوب بالثوبين من ضربه كالرايطة من نسج الولاييد بالرايطين من نسج الولاييد وكالسارية بالساريين وأشبه ذلك فهذا الذي يتبين فضله على كل حال وتحشى دخلته فيما أدخل اليه من الشبهة في المراضاة فذلك أدنى ما أدخل الناس فيه من الفسخ والحلال منه كالرايطة السارية بالرايطين من نسج الولاييد عاجل وأجل فهذا الذي تختلف فيه الاسواق والحاجة اليه وعسى أن يبور مرة الساري وينفق نسج الولاييد ويبور نسج الولاييد وينفق الساري فهذا الذي لا يعرف فضله الا بالرجاء ولا يثبت ثبات الرماء فكان هذا الذي اقتاس الناس به ثم رأى فقهاء المسلمين وعلماءهم أن نهوا عما قارب ما ذكرت لك من هذا واقتاسوه به وشبه به ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن ابراهيم بن قيس أنه سأل بكيراً عن الثوب بالثوبين فقال اذا اختلف الثياب فلا بأس به وان كان البيع نقداً أو كالئاً وان كانت الثياب شيئاً واحداً فلا يصلح بيعها الا بنقد الثوب بالثوبين لا يؤخر من أنهما شيء ﴿أشهب﴾ عن ابن هزيمة أن بكيراً حدثه أنه سمع القاسم بن محمد وابن شهاب يقولان لا يصلح بيع الثوب بالثوبين الا أن يختلفا ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني عمرو بن الحارث والليث عن بكير عن سليمان ابن يسار أنه قال لا يصلح ثوبان بثوب الا يدايد ﴿مخرمة﴾ عن أبيه قال سمعت

ابن شهاب يقول في ثوب بثوبين دينا ( قال ) لا يصلح الا أن يختلف ذلك ( قال بكير ) وقال ذلك عبد العزيز بن أبي سلمة ( قال ابن وهب ) وأخبرني يونس عن ربيعة في السلعتين احدهما بالآخرى عبد بعد أو دابة بدابة أو نحو ذلك يتعجلانه ويزيده فضل دراهم على الاخرى الى أجل مسمى ( قال ربيعة ) اذا باعه عرضا بمرض واشترط أحدهما على صاحبه زيادة دراهم أو دنائير كالثة فهو حلال ( قال ابن وهب ) قال يونس وسألت ابن شهاب عن السلعتين احدهما بالآخرى عبد بمعد أو دابة بدابة يتعجلانها ولأحدهما فضل دراهم على الاخرى الى أجل مسمى ( قال ) لا أرى بذلك بأسا ( قال ابن وهب ) قال وقال لي مالك لا بأس بالجل بالجل مثله وزيادة دراهم يدأيد ولا بأس بالجل بالجل بالجل مثله وزيادة دراهم بالجل بالجل يدأيد والدراهم الى أجل ولا خير في الجل بالجل مثله وزيادة دراهم الدراهم نقداً والجل نسيئة وان أخرت الجل والدراهم فلا خير في ذلك وذلك أن هذا يكون ربا لان كل شيء أعطيته الى أجل فرد اليك مثله وزيادة فهو ربا ( قال ابن وهب ) وأخبرني حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس بنحو ذلك ( قال ابن وهب ) قال وأخبرني عقبة بن نافع عن خالد بن يزيد أن عطاء بن أبي رباح كان يقول بنحو ذلك أيضاً

#### تسليف الطعام في الطعام والعروض

( قلت ) أ رأيت ان أسلم حنطة في شعير وثوب موصوف أبطل السلم كله أم يجوز منه بحصة الثوب ( قال ) قال مالك يبطل ذلك كله ( قلت ) فاقول مالك فيمن أسلم عدساً في ثوب الى أجل وشعير معجل ( قال ) قال مالك لا يصلح ( قلت ) ولم أبطله مالك ( قال ) لان الطعام بالطعام لا يصلح الا جال فيه فاذا بيع الطعام بالطعام فكل شيء يضم مع أحد الصنفين أو مع الصنفين جميعا حتى يكون في صفقة واحدة مع الطعام فلا يصلح أن يؤخر السلعة التي مع الطعام في الصفقة كما لا يصلح أن يؤخر الطعام ( قال مالك ) وكذلك الدناير والدراهم اذا صرف الرجل الدناير بالدراهم ومع الدراهم ثوب أو سلعة من السلع لم يصلح أن يؤخر السلعة وأن

يتجمل الذناير والدرهم ولا بأس به أن تكون السلعة مع الذهب أو مع الفضة أو مع كل واحد منهما سلعة إذا كان ذلك يداً بيد وكان تبعاً وبكلاً لا يصلح الذهب بالفضة إلى أجل فكذا لا يصلح الأجل في السلعة التي تكون معها في صفقة واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلمت ثوباً في عشرة أرادب حنطة إلى شهر وعشرة دراهم إلى شهر آخر فأسلمت الثوب في هذه الأشياء كلها وجعلت آجالها مختلفة كما وصفت لك (قال) لا بأس بذلك مختلفة كانت آجالها أو مجمعة ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع بيعاً بمضه حلال وبعض حرام ففطن له فقال أنا أضع عنك الحرام وأمضى لك الحلال فقال ابن شهاب إن كانت الصفة فيهما واحدة تجمعهما فانا نرى أن يرد ذلك البيع كله وإن كانتا يمتين شتى لكل واحدة صفقة على حدتها فانا نرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال

— في الرجل يسلف الطعام في الطعام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلفت الحنطة في البقول أو شيئاً من الطعام في البقول (قال) لا يجوز لأن هذا يؤكل ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أسلفت حنطة في قصيل أو قصب أو فرط أو فيما يلف الدواب هل يجوز في قول مالك (قال) إن كان يحصده ولا يؤخره حتى يبلغ ويصير جافاً فلا بأس بذلك في قول مالك لأن هذا ليس بطعام ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً سلف حنطة في حنطة مثلاً إلى أجل (قال) لا خير فيه إلا أن يكون كان ذلك منه سلفاً على وجه المعروف فالسلف جائز إلى أجله وليس له أن يأخذه منه قبل محل الأجل وهو عندى قرض إلى أجل فأما أن يسلم رجل حنطة في حنطة إلى أجل على وجه المباينة وإن كانت المنفعة فيه للقابض فلا خير فيه ألا ترى إلى الحديث الذي جاء البر بالبر وبالإهاء وهاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلفت حنطة جيدة في حنطة رديئة إلى أجل سلفت سمراء في محمولة أو محمولة في سمراء إلى أجل أو سلفت صيحانياً في جرور أو جروراً في صيحاني إلى أجل (قال) قال مالك ذلك حرام لا يحل ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن سلفت حنطة في شعير أو شعيراً في حنطة

الى أجل ( قال ) قال مالك كل ذلك حرام لا يحل ولا يجوز ( قال ) وقال مالك كل من سلف طعاما في طعام الى أجل فلا يجوز الا أن يقرض رجل طعاما في طعام مثله من نوعه قرضا لا يكون أجود منه ولا دونه ولا يكون انما أراد بذلك المنفعة للذي سلف فهذا يجوز اذا كان أقرضه اياه قرضا الى أجله وما سوى ذلك من الطعام فلا يصلح أن يسلف بمضه في بعض اذا كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما يكال أو يوزن أو يعد عددا فإنه سواء لا يصلح الاجل فيها بين ذلك ( قلت ) وكذلك ان سلف حنطة في عسل أو في بطيخ أو قثاء أو في صير أو جراد أو شيء من الاشياء مما يؤكل لا يجوز في قول مالك ( قال ) نعم لا يجوز شيء من ذلك ( قلت ) أرايت من سلف حنطة في بقول أو شيئا من الطعام في بقول ( قال ) لا يجوز لأن هذا طعام يؤكل ( قلت ) أرايت ان سلف البيض في البيض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) هذا مثل ما وصفت لك من سلف الحنطة في الحنطة ان كان أسلفه اياه سلفا فلا بأس به على المعروف ( قلت ) أرايت ان سلفت بيضا في قرص خبز أو في التفاح أو في الفاكهة الخضراء أو في البقول كلها أيجوز أم لا ( قال ) لا يجوز عند مالك لأن هذا طعام كله ( قال ) وقد أخبرتك بأصل قوله ان الطعام في الطعام لا يجوز أن يسلف بمضه في بعض الا أن يكون النوع في مثله بحال ما وصفت لك في السلف في الحنطة على القرض بينهما اذا كان في مثله ( قال ابن وهب ) وأخبرني عن الليث بن سعد وغيره عن سعيد بن عبد الرحمن أنه سأل ابن المسيب عن طعام بطعام نظرة فقال الطعام كله بالطعام ربا الا يبدأ بيد ( قلت ) فاني آتى الى السقاط وهو البيع وأخذ منه الفاكهة بالحنطة حتى أقضيه ( قال ) لا تفعل ولكن خذ منه بدرهم حتى توفيه اياه ثم خذ من درهمك ما يدريك ثلثه نصفه ما أحبيت منه

— في السلف في سلعة بعينها يقبضها الى أجل —

( قلت ) هل يجوز لي أن أسلف في سلعة قائمة بعينها وأضرب لاخذها أجلا قال لا ( قلت ) لم كره مالك إن أسلف في سلعة قائمة بعينها وأضرب لاخذها أجلا ( قال )

لان ذلك عنده غرر لا يدري أتبلغ تلك السلعة الي ذلك أم لا وهو يقدم تقديده  
 فينتفع صاحب تلك السلعة بتقديده فان هلكت السلعة قبل الاجل كان قد انتفع  
 بتقديده من غير أن تصل السلعة اليه فهذا مخاطرة وغرر ﴿ قلت ﴾ فان هو لم يقدم  
 تقديده (قال) اذا لا يصلح السلف وتصير مخاطرة كانه زاده في ثمنها ان بلغت الى الاجل  
 على أن يضمها له وهو غرر ومخاطرة فصار جميع هذه المسئلة ووجوها الى فساد  
 ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب لا يجوز لانه اشتراها وهو يقدر على أخذها بهذا  
 الثمن على أن البائع ضامن لها الى أجل فصار للضمان ثمن من الثمن الذي بيعت به  
 السلعة ولا ينبغي أن يكون للضمان ثمن ألا ترى أنه لا يصلح أن يقول الرجل للرجل  
 اضمن لي هذه السلعة الى أجل ولك كذا وكذا لانه أعطاه ماله فيما لا يجوز لاحد  
 أن يتناعه وانه غرر وقار ولو علم الضامن أن السلعة تموت أو تقوت لم يرض أن  
 يضمها بضعف ما أعطاه ولو علم المضمون له أنها سلم لم يرض أن يضمها اياه بأقل مما  
 ضمنه اياها به أضعافا بل لم يرض بدرهم ألا ترى أنها ان سلمت أخذ الضامن من  
 مال المضمون مالا باطلا بغير شيء أخرجه وان عطبت غرم له قيمتها من غير مال  
 ملكه ولا كان له أصله ولا جرت له منفعة في حال ولا معتمل ﴿ وقال أشهب ﴾  
 عن مالك وان اشتريت سلعة بعينها قائمة واشترطت أن يقبضها الي يوم أو نحو ذلك  
 قال فلا بأس به ان اشترطته على البائع أو اشترطه عليك البائع لان يومين قريب  
 ولا بأس به وان كنتما في سفر وكان ذلك ذابة فلك أن تركبها ذيك اليومين ( وقد  
 أخبرني ) مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من جابر بن عبد الله بعمراً  
 له في سفر من أسفاره قريباً من المدينة وشرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره  
 الى المدينة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت حلة بعينها قائمة فاشترطت ان أقبضها الى  
 يوم أو يومين أو نحو ذلك ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يشتري الطعام الى يومين  
 يكتاله أو ثلاثة أيام وذلك الطعام بعينه ( قال ) لا بأس بذلك وكذلك السبع كلها  
 عندى والسلع أي أن لا يكون بها بأس ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد



عن ربيعة أنه قال من اشترى من رجل طعاماً فأعطاه الذهب ووعدته غداً بكيه إياه فليس هذا بأجل إنما هذا كبيع الناس يدايد بالسوق يعطيه ذهبه قبل أن يكتال طعامه ولا يجوز له أن يبيع منه طعاماً إلا أن يكون عنده وقد قال مالك وعبد العزيز وما اشترى عن الحيوان بعينه غائباً واشترط عليه أن يتقدمه ثمنه قبل أن يستوفيه فإن ذلك يشبه الربا وهو من أبواب السلف إلا أن يكون غيبة قريبة جداً فإن ذلك شيء مأمون ولا يخشى منه ما يخشى من البعید وإن كان الله تبارك وتعالى يقضي في ذلك كله بما شاء ولكن حذر الناس وشفقتهم ليست في ذلك على أمر واحد وتفسير ما كره من ذلك أنه كانه أسلفه الثمن على أنه إن كانت السلعة حية فهي له بذلك الثمن وإن كانت فانت بموت أو غيره كان الثمن سلفاً عنده حتى يؤديه إليه ولا يجد أحداً يشتري حيواناً غائباً ويسلف ثمنه بمثل ما يشتريه به إذا لم يتقدم ثمنه لأن الذي يسلف منه الثمن يصيب مرفقا من أجله وضع لصاحبه من الثمن

❦ في السلف في السلع في غير إياها تقبض في إياها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إن سلف رجل في بطيخ أو في الرطب أو في الفتاه أو في التفاح أو فيما أشبه هذه الأشياء مما ينقطع من أيدي الناس سلف في ذلك في غير إياه واشترط الأخذ في إياه (قال) قال مالك ذلك جائز ❦ قلت ❦ فإن سلف في إياه واشترط الأخذ في غير إياه (قال) لا يجوز ❦ قلت ❦ فإن سلف في غير إياه واشترط الأخذ في غير إياه (قال) لا يجوز إلا أن يسلف في إياه ويشترط الأخذ في إياه أو يسلف فيه في غير إياه ويشترط الأخذ في إياه

❦ في الرجل يسلف في الطعام المضمون إلى الأجل القريب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أتني بعت عبداً لي من رجل بطعام حال وليس عند الرجل الذي اشترى محي البعد طعام ولكني قلت له بعتك بمائة أردب حنطة جيدة أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن رجل يبتاع الطعام من الرجل إلى يوم أو

يومين مضمون عليه يوفيه اياه فقال لا خير فيه الا الى أجل أبعد من هذا ﴿ قال ﴾  
فقلت لمالك فالحیوان والثیاب (قال) هو بمنزلته لا خير فيه الا الى أجل (قال) ولم  
يقل لي مالك بدنانير ولا ببد ولا بثياب ولا بشئ وهذا كله عندي واحد بما ابتاعه  
به من عبد أو دراهم أو ثياب فهو سواء ولا يجوز أن يبيع ما ليس عنده الا أن  
يكون على وجه السلف مضمونا الى أجل معلوم تختلف في ذلك الاسواق وترتفع  
وتخف (قال) ولقد سمعت بعض أهل العلم وهو الليث بن سعد يذكر عن  
سعيد بن المسيب أنه سئل عن رجل سلف رجلا في طعام مضمون الى يوم أو يومين  
أو ما أشبهه (قال سعيد) لا الا الى أجل ترتفع فيه الاسواق وتخف ﴿ قلت ﴾  
ما هذا الذي ترتفع فيه الاسواق وتخف (قال) ما حد لنا فيه حداً وانى لارى الحسة  
عشر والعشرين (قال) فاذا باع ما ليس عنده بدنانير أو بمرض فهو عندي سواء  
﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترت من رجل مائة أردب بمائة دينار فدفعت اليه الدنانير  
ولم تر طعاما بعينه (قال) قال مالك كل من اشترى طعاما أو غير ذلك اذا لم يكن  
بعينه فنقد رأس المال أو لم ينقد فلا خير فيه طعاما كان ذلك أو سلمة من السلع اذا لم  
تكن بعينها اذا كان أجل ذلك قريبا وما أو يومين أو ثلاثة أيام فلا خير فيه اذا كانت  
عليه مضمونة لان هذا الاجل ليس من آجال السلم وراه مالك من المخاطرة (قال)  
وليس هذا من آجال البيوع الا أن يكون ذلك الى أجل تختلف فيه الاسواق وترتفع  
فان كان سلمة بعينها وكان موضعها قريبا اليوم واليومين ونحو ذلك طعاما كان أو غيره  
فلا بأس بالنقد فيه وان تباعد ذلك فلا خير فيه في أن يقدم

﴿ في المسلم اليه يصيب برأس المال عيبا أو يتلف قبل أن يقبضه البائع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل دراهم في حنطة فأصابها زيوفاً أنتقض السلم  
فيها بيننا أم لا (قال) لا أرى أن ينتقض السلم ويدها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلمت  
الى رجل ثوباً في عشرة أردب حنطة الى أجل فأحرق رجل الثوب في يدي قبل أن  
يقبضه المسلم اليه (قال) ان كان انما تركه ودية في يديه بعد ما دفعه اليه فأرى له

قيمته على من أحرقه والسلم على حاله وإن كان لم يدفعه إليه حتى أحرقه رجل وقامت  
 عليه يئنه فللمسلم إليه أن يتبع الذي أحرق الثوب بقيمة الثوب ويكون السلم عليه كما  
 هو ﴿ قلت ﴾ فإن أسلمت إلى رجل حيواناً أو دوراً في طعام موصوف فلم يقبض  
 الحيوان مني حتى قتله رجل فأراد المسلم إليه أن يتبع الذي قتل الحيوان ويجوز السلم  
 هل يكون له ذلك أم لا (قال) ذلك لازم للذي عليه السلم عند مالك إن شاء وإن  
 أبي لأن المصيبة في الحيوان منه فالسلم لازم جائز للبائع ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أسلم  
 دوراً أو أرضين في طعام أو عروض إلى أجل فهدم الدور رجل أو حفر الأرضين  
 فأفسدها كان ضمانها من الذي عليه السلم في قول مالك والسلم جائز (قال) نعم  
 والعروض التي تغيب عليها الناس ليست بهذه المنزلة وهي من الذي أسلم حتى يقبضها  
 المسلم إليه فإن هلك قبل أن يقبضها المسلم إليه انتقض السلم إذا كان ذلك لا يعرف  
 إلا بقوله وقد قال عبد الرحمن بن القاسم إذا لم يعرف ذلك إلا بقوله فالسلم منتقض  
 ﴿ قلت ﴾ رأيت أن أسلمت في حنطة فلما تفرقنا أصاب رأس المال نحاساً أو زيوفاً  
 بعد شهر أو شهرين فجاء ليبدل أن تنقض سلفي أم لا (قال) تبدلها ولا ينتقض سلفك  
 (قال أشهب) إلا أن يكونا عملاً على ذلك ليحيزا بينهما الكال بالكال فيفسخ  
 ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم وقد قال مالك إنما يجوز أن يؤخر رأس مال السلف ولا يقبضه  
 اليوم واليومين ونحو ذلك ولم يحجز أكثر من ذلك وهذا قد مكث شهرين بعد أن  
 قبض هذه الدراهم وهي رصاص فهذا قد فارقته منذ شهرين قبل أن يقبض رأس  
 المال (قال) لا يشبه هذا الذي فارق صباحه قبل أن يقبض رأس المال فأقام شهرًا ثم  
 جاء يطلب رأس المال لأن هذا له أن قبل هذه الدراهم الزيوف والرصاص فأجازها  
 ولم يرد أنها تبدلها كان بذلك له وكان السلف عليه والذي ذكرت لم يقبض شيئاً حتى  
 اقترقا وحتى مكثا شهرًا فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾ رأيت أن أسلمت دراهم في  
 عروض أو طعام فأتاني البائع ببعض الدراهم بعد شهر أو أيام فقال أصبتها زيوفاً فقلت  
 دعها فأتنا أبدلها لك بعد يوم أو يومين (قال) لا بأس بذلك لأن مالكاً قال لي لو أن

رجلاً أسلم في طعام أو عروض ولم ينقد يوماً أو يومين لم أر بذلك بأساً ﴿قلت﴾  
 فان قال له سأبدلها لك بعد شهر أو شهرين (قال) أرى ذلك غير جائز لان مالك قال  
 لا يصلح أن يشترط في السلم أن يؤخر رأس المال شهرًا أو شهرين وكذلك هذا  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان جاء يبدلها فقال الذي دفع الدراهم دفعها اليك جياداً وأنكر  
 الذي عليه السلف ذلك وقال هي هذه وهي رصاص (قال) قال مالك القول قول  
 الذي سلف وعليه اليمين أنه ما أعطاه الا جياداً في علمه الا أن يكون انما أخذها الذي  
 عليه السلف على أن يريها فان كان انما أخذها على أن يريها فالقول قوله وعلى رب  
 السلف أن يبدلها له وعليه اليمين

— فيمن كان له دين على رجل فأمره أن يسلفه له في طعام أو غيره —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل ألف درهم من بيع أو من قرض فقلت له أسلمها  
 لي في طعام ففعل أيجوز هذا (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يكون له على الرجل  
 الذهب فيسأله أن يسلفها له في سلعة فقال مالك لاخير في ذلك حتى يقبضها ﴿قلت﴾  
 لم قال لاخير فيه (قال) لانه يخاف أن يكون انما أخره على وجه الانتفاع فيصير  
 سلفاً جبر متفعلاً فيخاف فيه الدين بالدين أن يكون الذي عليه الدين يعطيه من عنده  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال له اشتر لي بها سلعة فقد أيجوز أم لا (قال) ان كان  
 الآمر والمأمور حاضرين فلا بأس بذلك وان كانا غائبين فلاخير فيه ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا قال في الرجل يكتب الي الرجل أن يتاع له  
 سلعة فيما قبله فيفعل ويبعث بها اليه فاذا بعث بها اليه كتب الذي اشتراها اليه يسأله  
 أن يشتري له بتلك الذهب التي اشترى له بها بعض ما يحتاج اليه في موضعه (قال)  
 قال مالك لا بأس بهذا وهذا من المعروف ﴿قلت﴾ للمالك فلو أن رجلاً له على رجل  
 دين فكتب اليه أن يشتري له بذلك الدين شيئاً مما يحتاج اليه (قال) قال مالك لاخير  
 فيه الا أن يוכל في ذلك وكلاً ﴿قلت﴾ فان كانت لي على رجل مائة درهم فقلت  
 له أسلمها لي في طعام أو عرض (قال) قال لي مالك لاخير فيه ولا يعجبني حتى

يقبض منه دراهمه ويبرأ من التهمة ثم يدفعها اليه ان شاء فيسلمها له بعد ذلك ﴿قلت﴾ ما كره مالك من ذلك (قال) خوف الدين بالدين ﴿قال سحنون﴾ أخبرني ابن وهب وابن نافع عن ابن أبي سلمة أنه قال كل شيء كان لك على غريم كان نقداً لم يقبضه أو الى أجل فخل الاجل أو لم يخل فأخره عنه وزادك عليه شيئاً من الاشياء قل أو أكثر فهو ربا وكل شيء كان لك على غريم كان نقداً فلم يقبضه أو الى أجل فخل الاجل أو لم يخل فلا تبعه منه بشيء وتؤخره عنه فأنك اذا فعلت ذلك فقد أريت عليه وجعلت ربا ذلك في سر بلفه لك لم يكن ليعطيك الا بنظرتك اياه ولو بعته بوضعية من سر الناس لم يصلح ذلك لانه باب ربا الا أن يشتريه منك فينقذك يداً بيد مثل الصرف ولا يصلح تأخيره يوما ولا ساعة

﴿فيمعن سلف في طعام الى أجل فأخذ في مكانه مثله من صنفه﴾

﴿أو باع طعاما الى أجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل في طعام محمولة فلما حل الاجل أخذت منه سمراء مثل مكيلته (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فان بعته طعاما محمولة دفعها اليه بمائة دينار الى أجل أيجوز لي أن أخذ بالمائة دينار اذا حل الاجل سمراء مثل مكيلة المحمولة التي بعته (قال) لا يجوز هذا لان هذا أخذ من ثمن الطعام طعاما وليس هذا بأقالة ﴿قلت﴾ ويفترق في قول مالك اذا أسلمت اليه في محمولة فلما حل الاجل أخذت سمراء بمكيلة المحمولة جوزه لي واذا بعته طعاما الى أجل محمولة فلما حل الاجل أخذت من دنائيرى مثل مكيلة المحمولة سمراء كرهه مالك ولم يجوز (قال) نعم ذلك مفترق في قول مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه في السلم انما كان لك عليه طعام سمراء فلما حل الاجل أخذت بها بيضاء فكأنك بادلتها بها يداً بيد والذي باع البيضاء بالدناير الى أجل فأخذ بثمنها سمراء وان كانت مثل مكيلتها فانما النبي الثمن فكأنه باعه بيضاء بسمراء الى أجل وكذلك التمر العجوة والصينجاني والبرني والزبيب أسوده وأحمره كذلك اذا كان من بيع باعه الطعام بدناير الى أجل ولا ينبغي أن

يأخذ في فضائه شيئاً من الاشياء كان من صنفه أو من غير صنفه اذا كان لا يجوز  
له أن يسلف الطعام الذي اشترى فيه وان كان أدنى (قال) وان كان من سلم خل  
الاجل وأخذ من محمولة سمراء مثل مكيالتها فأنما هذا رجل أبدل طعامه يداً بيد فلا  
بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت اذا أسلفت في حنطة محمولة فلما حل الاجل أخذت  
سمراء أيجوز ذلك أو أسلفت في سمراء فلما حل الاجل أخذت محمولة أو شعيراً  
(قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كنت  
أسلفت في شعير فلما حل الاجل أخذت سمراء أو محمولة (قال) لا بأس بذلك  
وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) لا اذا  
حل الاجل فأخذت بعض هذا من بعض مثل الذي ذكرت لي وأخذت مثل كيله  
فأنما هذا بدل وليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ولا خير في هذا قبل  
الاجل عند مالك ﴿قلت﴾ فالدقيق (قال) لا خير فيه من بيع ولا بأس به من قرض  
اذا حل الاجل (وقال أشهب) مثل قول ابن القاسم في الدقيق يقتضي من السمراء أو  
المحمولة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أسلفت في ألوان التمر فلما حل الاجل أخذت غير  
الالوان التي أسلفت فيها أهو مثل ما ذكرت لي من ألوان الطعام في قول مالك  
قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم في لحم فلما حل الاجل أراد أن يأخذ شعماً أو  
أسلم في لحم المعز فلما حل الاجل أراد أن يأخذ لحم ضأن أو لحم ابل أو لحم بقر (قال)  
لا بأس بذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ لم يجوز مالك ذلك أليس هذا بيع الطعام قبل  
أن يستوفي (قال) ليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لأن هذا نوع واحد عند  
مالك ألا ترى أنه لا يصح أن يشتري لحم الحيوان بعينه بعض الامثلاً بمثل فهو  
اذا أخذ مكان ما سلف فيه من لحم الضأن لحم معز مثله أو دونه أو سلف فيه شحم  
فأخذ مكانه لحماً فكأنه أخذ ما سلف فيه ﴿قلت﴾ وكذلك ان سلف في محمولة  
فلما حل الاجل أخذ سمراء قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان سلف في حنطة فلما حل  
الاجل أخذ شعيراً (قال) نعم لا بأس به وكل هذا انما يجوز بعد محل الاجل أن يبيعه

من صاحبه الذي عليه السلف ولا يجوز أن يبيعه من غير صاحبه الذي عليه السلم بنوعه ولا بشئ من الاشياء ولا بمثل كيله ولا صفته حتى يقبضه من الذي عليه السلف لانه ان باعه من غير الذي عليه ذلك بمثل كيله وصفته صار ذلك حوالة والحوالة عند مالك بيع من البيوع فلذلك لا يجوز أن يحتال بمثل ذلك الطعام الذي سلف فيه على غير الذي عليه السلف لانه يصير ديناً بدين وبيع الطعام قبل أن يستوفى **قلت** ولم جوز مالك أن يبيع هذا اللحم الذي حل أجله بشحم من الذي عليه السلف بعد ما حل الاجل **قال** لان ذلك عند مالك اذا كنت انما تبيع ذلك من الذي لك عليه السلف بعد ما حل الاجل فانما ذلك بدل ولا بأس أن يبدل الرجل اللحم بالشحم مثلاً بمثل فكذلك هذا ولا يكون هذا بيع الطعام قبل أن يستوفى لانه من نوعه عند مالك **قال** وقال مالك اذا أسلفت في طعام محمولة فحل الاجل فغذبه ما شئت ان شئت سمراء وان شئت شعيراً وان شئت سلماً مثل مكيتك يداً بيد وكذلك ان كنت أقرضته محمولة فلما حل الاجل أخذت منه سمراء مثل مكيتك التي أقرضته يداً بيد فلا بأس بذلك وهذا انما هو حين يحل الاجل ولا خير فيه قبل الاجل في سلف ولا بيع وان كنت انما بعت طعاماً بمن الى أجل فلا بأس أن تأخذ منه بذلك الثمن طعاماً مثله في صفته وكيله ان محمولة فمحمولة وان سمراء فسمراء وان كنت انما بعت محمولة الى أجل فلما حل الاجل أردت أن تأخذ بمن الطعام الذي لك عليه سمراء أو شعيراً أو سلماً مثل مكيتك التي بعت فلا يجوز ذلك وان كان يداً بيد اذا حل الاجل لانه قد أخذت بمن الطعام طعاماً غير الطعام الذي بعت فكأنك بعت المحمولة على أن تأخذ منه سمراء الى أجل أو شعيراً أو سلماً والثمن ملني فيما بينكما فلا يجوز ذلك. وكذلك ان كنت انما بعت السمراء فلما حل الاجل أخذت منه محمولة أو شعيراً أو سلماً بالثمن فلا يجوز ذلك وان كان الذي تأخذ دون الذي أعطيته لانه كأنك أعطيته سمراء بضمها الى أجل على أن تأخذ منه محمولة اذا حل الاجل وكذلك هذا في التمر الصيحاتي والوان التمر بمنزلة ما وصفت لك من

الحنطة وألوانها ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك والزبيب الاسود والاحمر كذلك أيضاً مثل ما وصفت لك من التمر والتمعج والشعير ﴿ قال سحنون ﴾ واتمخاف عبد العزيز في تسليف الدنانير في عرض أن قال ومما يشبه الزبا أن يسلف الرجل ذهباً أو ورقاً في ابل أو غم أو سلعة أو غير ذلك فإذا حلت سلعتك أخذت بها من بيعك ذهباً أو ورقاً أكثر مما كنت أسلفته (قال عبد العزيز) وأنا أخشى أيضاً إذا أخذت أقل مما أعطيته الذريعة والدخلة فأما أن تأخذ مثل ما أعطيت فأما تلك اقالة وتفسير ما كره من ذلك انك كأنك أسلفت ذهباً في ذهب أو ورقاً في ورق وألغيت السلعة بين ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وهي الاثمان وليست بثمونة فكيف بما يشتري وهو مضمون ﴿ قال سحنون ﴾ وقد ذكر مالك عن أبي الزناد عن ابن السيب وسليمان بن يسار انهما كانا ينيان أن يبيع الرجل طعاماً بذهب الى أجل ثم يشتري بتلك الذهب تمراً قبل أن يقبضها (قال مالك) وقال ابن شهاب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ أخبرني مالك والليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن أبي بكر بن حزم مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن عبد العزيز في إصرته على المدينة أمر رجلاً في تقاضي دين لمتوفى من ثمن طعام أن لا يأخذ في ذلك الدين طعاماً وقال ذلك يحيى ابن سعيد وبكير بن الاشج وأبو الزناد ﴿ قال سحنون ﴾ وقال مالك وابن أبي سلمة وغيرهما من أهل العلم مثله وقالوا ذلك بمنزلة الطعام بالتمر الى أجل فمن هنالك كره ابن وهب ﴿ عن ابن لميعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تأخذ الا مثل طعامك أو عرضاً مكان الثمن ﴾ ابن وهب ﴿ عن عثمان بن الحكم عن يحيى ابن سعيد مثله وقال الا أن يأخذ من ذلك الطعام مكيلاً بمكيلة

تم كتاب السلم الاول من المدونة الكبرى والحمد لله كثير لا شريك له

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

ويليه كتاب السلم الثاني



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم)

﴿ كتاب السلم الثانى ﴾

﴿ فى الرجل يسلم فى الطعام سلماً فاسداً فيريد أن يأخذ برأس ماله تمراً ﴾  
﴿ أو طعاماً أو يصالحه على أن يؤخره برأس ماله ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن أسلمت الى رجل فى حنطة سلماً فاسداً  
أيجوز لى أن آخذ برأس مالى منه تمراً أو طعاماً غير الحنطة اذا قبضت ذلك ولم  
أؤخره (قال) نعم لان السلم كان فاسداً ولان مالك يقول فى السلم اذا كان فاسداً انما  
له رأس ماله ﴿ قلت ﴾ أفيجوز أن يصالحه على أن يؤخره برأس ماله (قال) نعم  
لا بأس به اذا كان البيع فاسداً (قال) ولقد سئل مالك عن رجل باع داراً له على أن  
ينفق المشتري على البائع حياته ففكره ذلك مالك وقال ان وقع الشراء على هذا  
وقبضها المشتري فاستغلتها سنين كانت الغلة للمشتري لانه كان ضماناً لها ويرد الدار  
الى صاحبها وينفم اثبات للمشتري قيمة ما اتفق عليه. المشتري ان كان اتفق عليه  
شيئاً (قال ابن القاسم) فان فاتت الدار بهدم أو بناء كان عليه قيمتها يوم قبضها ﴿ قلت ﴾  
أ رأيت السلم الفاسد فى الطعام أيجوز لى أن آخذ برأس مالى طعاماً سوى ذلك  
الصنف الذى أسلمت فيه أتعجله ولا أؤخره (قال) نعم لانه انما لك عليه رأس مالك  
وهو هو له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت السلم اذا كان فاسداً فأخذت نصف رأس مالى وحططت  
عنه مابقى (قال) لا بأس بذلك

﴿ في التسليف الى غير أجل أو يقدم بعض رأس المال ويؤخر بعضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت دابة أو بعيراً بطعام موصوف ولم أضرب له أجلاً أو بثياب موصوفة ولم أضرب لها أجلاً وليس شيء مما اشتريت به البعير أو الدابة عندي أيجوز ويكون شراء البعير والدابة مضمونا الى أجل أو يكون تقدماً (قال) هذا بيع حرام لا يجوز أن يكون مضمونا وليس له أجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل في مائة أردب تمر مائة دينار خمسين أعطيتها اياه وخمسين أجاني بها (قال) قال مالك لا يجوز هذا وينتقض جميع السلم ﴿ قلت ﴾ فان سلفت في طعام ولم أضرب رأس المال أجلاً فافترقنا قبل أن أقبض رأس المال (قال) هذا حرام الا أن يكون على التقد (قال) وقال مالك لا بأس بذلك وان افترقا قبل أن يقبض رأس المال اذا قبضه بعد يوم أو يومين أو نحو ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت عبداً لي في كذا وكذا كراً من حنطة ولم أذكر الاجل (قال) لا خير فيه اذا كان الطعام مضموناً اذا لم يضربا في ذلك الاجل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أسلم عبداً له في طعام بعينه الى أجل وجعل الاجل بعبداً (قال) لا يجوز ذلك أيضاً عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم لا يبطل الشرط هاهنا وتجزئ البيع بينهما وتجعله كله هاهنا حالاً لانه قد قدم البعير في طعام بعينه (قال) لانهما قد اشترطا الاجل فلا يبطل البيع الشرط ولكن الشرط يبطل البيع لان الشرط انما وقع به البيع فلما لم يصح البيع مع هذا الشرط بطل البيع (قال) فقلت للمالك فان كان الشرط بينهما الى أجل يوم أو يومين (قال) البيع جائز ولا بأس بذلك اذا كانت سلامة بعينها أو طعاما بعينه فان كان ذلك مضموناً فلا خيره الا أن يتأعد الاجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلفت في طعام قد قدمت بعض رأس المال وضربت لبعض رأس المال أجلاً أيجوز ذلك في قول مالك أم لا وهل يجوز من ذلك حصه النقد أم لا (قال) قال مالك ذلك كله حرام مفسوخ لان عقدة البيع وقعت واحدة ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك في رجل سلف رجلاً ألف درهم في مائة أردب حنطة خمسمائة منها كانت ديناً على المسلف اليه وخمسمائة نقداً نقده اياها ايصلح

حصة النقد أم لا (قال) قال مالك لا يحل هذا السلف لان بمضه دين في دين ألا ترى أن الخمسة التي كانت عليه ديناً فلسفه اياها في دين فصارت ديناً في دين فلما بطل بعض الصفقة بطلت كلها ولا يجوز من ذلك حصة النقد اذا بطل بعض الصفقة بطلت كلها ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعث عبداً الى بطعام الى أجل سنة أو أسلمته في طعام الى أجل سنة ثم افرقنا قبل القبض فلم يقبض العبد منى الا بعد شهر (قال) أرى أنه ان لم يكن شرط أنه يقبض العبد بعد شهر فالبيع جائز ولم يوقت لنا مالك في الشهر اذا لم يقبض العبد الى ذلك الاجل ولكن رأيي أنه جائز وان تأخر العبد الى ذلك الاجل اذا كان ذلك هرباً من احدهما أو تأخيراً من غير شرط أن ينفذ البيع بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلفت ثوباً بعينه أو حنطة بعينها في عبد موصوف الى أجل فاقرقنا قبل أن يقبض الحنطة أو يقبض الثوب ثم قبضه منى بعد يوم أو يومين (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فان قبضه منى بعد أيام كثيرة (قال) كان مالك يكره ذلك ولا يجبه ﴿قلت﴾ أترأه مفسوخاً اذا تركه الايام الكثيرة ثم قبضه (قال) ان كانا شرطاً ذلك فذلك مفسوخ عند مالك ﴿قلت﴾ فان كانا تركا ذلك الايام الكثيرة من غير شرط (قال) حفظت عن مالك الكراهية فيه ولا أحفظ عنه الفسخ (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان ذلك من غير شرط أن ينفذ البيع بينهما

### في التسليف للفاقد

﴿قلت﴾ ما قول مالك قيمن سلف في حنطة ولم يذكر جيدة ولا رديئة (قال) لا خير فيه اذا سلف في حنطة وقد نقد الثمن وضرب الاجل ولم يذكر جيدة ولا رديئة فلا خير فيه (قال ابن القاسم) يفسخ ولا خير فيه الا أن يصفها بجودتها لان الطعام يختلف في الصفة ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلف في طعام موصوف الى أجل معلوم وقدم تقصده واشترط الطعام الذي أسلف فيه بمكيال عنده أو عند رجل أو بقصة أو بقدح (قال) قال مالك لو أن رجلاً اشترى طعاماً بقدح أو بقصة ليس بمكيال

الناس رأيت ذلك فاسداً ولم أره جائزاً فالسلف فيه بتلك المنزلة أو أشد (قال) وقال مالك وإنما يجوز هذا أن يتبايعوه فيما بينهم بالقدح والقصمة والمكيال إذا كان المكيال هكذا بعينه ليس بمكيال السوق والناس لمن يشتري من الأعراب حيث ليس ثم مكيال معروف للناس ولا الأسواق ولا القرى مثل الطلف والتبن والخطيط ﴿وقال أشهب﴾ مثله في الكراهية إلا أنه يقول أن نزل لم أفسخه (وقال غيره) إنما يجوز للناس أن يشترطوا في تسليم الطعام وفي الشراء بالمكيال الذي جملة الوالي للناس في الأسواق وهو الجاري بينهم يوم سلف ويوم الشراء فأما الرجل يسلف أو يشتري ويشترط مكيالاً قد ترك وأقيم للناس غيره ولا يعرف قدره ولا معياره من هذا المكيال الجاري بين الناس فإن ذلك لا يجوز وهو مفسوخ ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً سلف تبراً جزافاً في سلعة موصوفة إلى أجل أيحوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فإن سلف دراهم جزافاً وإن عرفاً عددها إذا لم يعرفاً وزنها في سلعة موصوفة إلى أجل (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فافرق ما بين التبر والدرهم جزافاً (قال) لأن التبر بمنزلة السلعة والدرهم ليست بتلك المنزلة إنما الدرهم عين وثمن فلا يصلح أن تباع الدراهم جزافاً وقد يباع التبر المكسور جزافاً من الذهب والفضة والآنية من الذهب والفضة جزافاً والحلى من الذهب والفضة جزافاً إذا كان ذهباً باعه بفضة وبجميع السلع وإذا كانت فضة باعها بذهب وبجميع السلع فهذا فرق ما بينهما في قول مالك ﴿قلت﴾ ما تقول مالك في الرجل إذا أسلم في طعام دراهم لا يعلم ما وزنها (قال) لا يجوز في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك وإذا كانت الدراهم لا يعلم ما وزنها إنما اعتزليها<sup>(١)</sup> وجه القمار والمخاطرة فذلك لا يجوز ﴿قلت﴾ فإن أسلم نقار فضة وتبراً مكسوراً لا يعلم ما وزنه (قال) ذلك جائز وهو بمنزلة سلعة من السلع ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أسلم دراهم قد عرف وزنها ودنانير لا يعرف وزنها أسلم جميع ذلك في حنطة موصوفة (قال) قال مالك من أسلم دنانير في حنطة لا يعرف وزنها لم يحز ذلك ﴿قلت﴾ فهل يجوز حصة الدراهم التي قد عرف وزنها

أم لا ( قال ) لا يجوز حصتها في قول مالك لأن هذه صفقة واحدة ( قال ) فإذا بطل بعضه بطل كله ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي لم يعرف وزنه إذا أنت فسخت ما بينهما القول قول من في قول مالك ( قال ) القول قول البائع الذي يرد الدنانير لأنه يقول لم يدفع إلى الأهدال الآخر مدع أنه قد دفع أكثر من هذه الدنانير فلا يصدق إلا بينة وله اليمين على صاحبه فإن أبي صاحبه أن يحلف ردت عليه اليمين لحلف وأخذ ما ادعى ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلم رجل إلى رجل في حنطة على أن يوفيا إياه بمصر أ يكون هذا فاسداً في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً بعينه ولكن إذا لم يسم أي المواضع من مصر يدفع إليه ذلك فهو فاسد لأن مصر ما بين البحر إلى أسوان

### ❦ القضاء في التسليف ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلمت إلى رجل في حنطة على أن يوفيني بالنسقاط فلما حل الاجل قال أوفيك في ناحية من النسقاط وقال الذي له السلم لا بل في ناحية أخرى سهاها له ( قال ) قول مالك أنه يوفيه ذلك في سوق الطعام ( قال ابن القاسم ) وكذلك جميع السلع إن كان لها أسواق فاختلفاً فأتا يوفيه ذلك في أسواقها ﴿ قلت ﴾ فأنليس له سوق فاختلفاً أين يوفيه ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه إذا أعطاه بالنسقاط إذا لم يكن لتلك السلعة سوق فحينئذ أعطاه فهو للمشتري لازم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أسلمت إلى رجل في مائة أردب حنطة فلما حل الاجل قال هذه مائة أردب قد كلتها فآزدت أخذها ولا أكيل وأصدقته ( قال ) قال مالك لا بأس بملك ( قال مالك ) وكذلك لو اشترى مائة أردب من حنطة فكلها البائع وأجبر المشتري أنه قد كلها فأراد أن يصدقها ويأخذها بكيل البائع ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فإن كلها المشتري بعد ذلك فأصابها تنقص من الكيل الذي أخبره به البائع ( قال ) قال مالك إن كانت له بينة أنه حين قبض القمح من البائع كاله قبل أن ينسب عليه رجوع بالنقصان في الثمن على البائع إن كان من غير نقصان الكيل وإن غاب

عليه لم يصدق الا أن يقيم بيته أنه قبضه ناقصا وان لم يكن له بيته حلف البائع أنه قد وفاه جميع ماسعى له من الكيل ان كان كاله هو وان كان انما جاءه بالطعام رجل فأخبره بكياله فباعه على ذلك الكيل أحلف على أنه قد باعه على ما قيل له في كياله حين جاءه أو كتب به اليه وكان القول قوله فان أبي أن يحلف ردت اليمين على المبتاع خلف وأخذ النقصان من الثمن فان أبي أن يحلف فلا حق له ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل مديا من حنطة من سلم فلما حل الاجل قلت له كله لي في غرائرك أو في ناحية بيتك أو دفعت اليه غرائري فقلت له كله لي في هذه ففعل الرجل ذلك ثم ضاع الطعام قبل أن يصل اليّ (قال) قال مالك لا يعجبني ذلك (قال ابن القاسم) فأما أنا فأرى اذا كان قد اكثاله بيته فضايع بعد ما اكثاله كما أمره فلا شيء له عليه (قال) وان كان كاله بنير بيته فهو ضامن للطعام كما هو ولا يصدق الا أن تصدقه فان صدقته أنه قد كاله وقال هو انه قد ضاع وكذبت أنت في الضياع فالقول في الضياع قوله ولا شيء عليه لانك لما صدقته أنه قد كاله كما أمرته فقد صرت قابضا لما قد كاله لك فان ضاع فلا شيء لك عليه لانه انما ضاع بعد قبضك ﴿قلت﴾ أتخفظ هذا عن مالك (قال) لا

— في الرجل يساف ببلد ويشترط أن يقضى ببلد آخر —

﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل في طعام وشرطت عليه أن يوفيني ذلك في بلد من البلدان فلما حل الاجل قال لي خذ هذا الطعام مني في بلد أخرى وخذ مني الكراء الى البلد الذي شرطت لك أن أتضيكه فيه (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لأن البلدان بمنزلة الآجال فهذا بمنزلة رجل قدم الطعام الذي عليه قبل حل الاجل اذا كان من بيع وزاده دراهم أو عرضا فهذا لا يجوز لأنه من بيع الطعام قبل أن يستوفي فالآجال والبلدان في هذا سواء عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أتيت أسلمت الى رجل في طعام يدفعه اليّ بالفسطاط فقال خذه بالاسكندرية وخذ الكراء ففعلت فاستهلكك الطعام والكراء كيف يصنع بما استهلكك (قال) ترد مثله في قول مالك مثل الطعام بالاسكندرية وترد الكراء عليه ثم تأخذ طعامك الذي أسلمت فيه حيث

شرطته وقد فسر لك لم كرهه مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا أسلم الى رجل في مائة أردب قح يوفيه اياه بالفسطاط على أن على المسلم اليه حملانها الى القلزم (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد بينت لك أن ابن عمر قبل هذا حين اشترى على أن يوفيه بالربذة

﴿في الرجل يسلف في الطعام الى أجل يقضى قبل محل الاجل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أسلم الى رجل في طعام فأتيته بالطعام قبل محل الاجل أيجبر على أن يأخذه مني في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ فان كان ذلك قرضا الى أجل فأتيته به قبل محل الاجل أيقبضه ويجبر الذي له الطعام أن يأخذه قبل محل الاجل قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿في الدعوى في التسليف﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أسلمت الى رجل في طعام فاختلفنا (قال) قال مالك اذا اتفقا في الطعام واتفقا أن السلم في حنطة مضمونة الى أجل فقال البائع بتك ثلاثة أرداب بدينار وقال المشتري بل اشتريت منك أربعة أرداب بدينار وذلك عند حلول الاجل (قال) القول قول البائع الذي عليه الحق اذا جاء بما يشبه من الحق والقول الا أن يدعى مالا يشبه مبايعة الناس والمشتري مدع وعليه البينة ﴿قلت﴾ فان قال أسلفتك في قح وقال البائع بل أسلفتني في شعير أو قال أسلفتك في حمار وقال الآخر بل أسلفتني في بغل (قال) يتحالفان ويترادان الثمن (قال) ولم أره يجعله مثل النوع اذا اتفقا عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى على ما قال مالك في الحنطة أن كل ما تقاروا عليه من دابة اتفقا عليها ان السلم كان فيها مثل بغل أو حمار أو رقيق أو عرض من العروض اتفقا على التسمية واختلفا في الصفة ات القول قول البائع اذا أتى بما يشبه ويحلف والمبتاع مدع وان اختلفا في السلعتين تحالفا وفسخ البيع بينهما ويرد الى المشتري رأس ماله (قال) ولقد سألت رجلا مالكا وأنا قاعد عنده

في رجل باع من رجل حائطا له واشترط فيه فخلات يختارها فقال المشتري انما  
اشترط على فخلات اراي اياهن وقال البائع بل اشترطت عليه الخيار ولم اره فخلات  
قال مالك اري أن يتحالفا ويفسخ البيع بينهما ﴿قال﴾ فقلت للمالك غير مرة قال رجل  
يبيع من الرجل السلعة على النقد فينقلب بها ولم يتقد ثمنها ويأمنه عليها صاحبها  
وذلك في العروض كلها فيأتيه البائع فيقتضيه الثمن فيقول البائع بتمك اياها بكذا وكذا  
ويقول المتابع بل ابتعتها منك بكذا وكذا وقد انقلبها واثمنته عليها (قال) قال مالك اري  
أن يحلفا جميعا ويفسخ الامر بينهما الا أن تقوت في يدى المتابع بيع أو موت أو نساء  
أو نقصان أو اختلاف من الاسواق فان قامت بنساء أو نقصان أو اختلاف من  
الاسواق أو بيع أو موت فالحقول قول المتابع اذا أتى بما يشبه الثمن وإن لم تقوت  
وكانت على حالها فالحقول قول البائع بعد أن يتحالفا ويفسخ ذلك بينهما اذا تحالفا الا  
أن يرضى المتابع قبل أن يحكم بينهما أن يأخذها بما قال البائع فذلك له ما لم يفسخ بحكم

— في المتبايعين يدعى أحدهما حلالا والآخر حراما —

﴿أو يأتي بما لا يشبه أحدهما﴾

﴿قلت﴾ أرايت ما اشتريت وانقلبت به من جميع السلع الطعام وغيره من كل  
ما يتبايع الناس من دار أو أرض أو حيوان أو رقيق أو غير ذلك فبنت به وزعت  
أنى قد دفعت الثمن وقال البائع لم تدفع الى الثمن (قال) قال مالك أما ما كان من البيوع  
مما يتبايعه الناس على وجه الاستقاد شبه الصرف مثل الحنطة والزيت واللحم والفواكه  
والخضر كلها ومما يتبايع الناس في أسواقهم مما يشبه هذه الاشياء فان ذلك مثل  
الصرف فالحقول فيه قول المشتري وعليه اليمين وما كان مثل الدور والارضين  
والبروز والرقيق والدواب والعروض فان القول في الثمن قول البائع وعليه اليمين  
وان قبضه المتابع فلا يخرججه من أداء الثمن قبضه وبينوته به الا أن يقيم البيعة على  
دفع الثمن والا فالحقول قول البائع وعليه اليمين ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى  
رجل في سلعة من السلع وادعيت أن الاجل قد حل وقال الذي عليه السلم لم



يحل الاجل ( قال ) قال مالك القول قول البائع الذي عليه السلم اذا أتى بما يشبه  
ولم يدع ما لا يشبه من أجل السلم ﴿ قلت ﴾ فان أتى المسلم اليه بما لا يشبه ( قال )  
قال مالك أرى أن القول اذا كان هكذا قول المبتاع الذي له السلم اذا أتى بما يشبه  
( قال ) وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يبيع السلعة الى أجل فيبين بها المشتري  
فتفوت فيقول البائع بمتكها الى أجل كذا وكذا ويقول المبتاع بل اشتريتها منك  
الى أجل كذا وكذا لاجل أبعد منه ( قال ) القول قول المبتاع ( قال ابن القاسم )  
وذلك عندي اذا أتى بما يشبه فان لم يأت بما يشبه فالقول قول البائع ﴿ قلت ﴾ أرايت  
ان أسلمت الى رجل فقلت اني ضربت للسلم أجل شهرين وقال المسلم اليه لم تضرب  
للسلم أجلا يريد فساده أو قال الذي دفع الدراهم لم يضرب للسلم أجلا وقال الذي  
عليه السلم قد ضربنا للسلم أجلا ( قال ) القول قول من يدعى الصحة والحلال منهما  
ولا يلتفت الى قول من يدعى الفساد والحرام منهما الا أن يكون له وعليه البيئة فان  
لم تكن له بيئة أحلف الذي يدعى الصحة وكان القول قوله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان  
تناقضا السلم واختلفا في رأس المال ( قال ) القول قول الذي عليه السلم ﴿ قلت ﴾  
أرايت لو أتى أسلمت الى رجل في مائة أردب من حنطة فلما حل الاجل قال الذي  
عليه السلم لم أقبض رأس المال منك الا بعد شهر أو شهرين أو قال كنا شرطنا أن  
رأس المال انما يدفعه اليّ بعد شهر أو شهرين وقال الذي له السلم بل قد تدتك عند عقدة  
البيع والشراء ( قال ) القول قول من يدعى الصحة منهما ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا  
قال لرجل أسلمت اليك هذا الثوب في مائة أردب من حنطة وقال الآخر بل  
أسلمت اليّ هذين الثوبين لثوبين غير الثوب الاول في مائة أردب من حنطة وأقاما  
جميعا البيئة على ذلك ( قال ) فتصير له الاثواب الثلاثة في مائتي أردب من حنطة لان  
بيئة هذا شهدت على سلم غير ما شهدت به بيئة هذا وكذلك الآخر ﴿ قلت ﴾ فان  
أقاما جميعا البيئة أقام هذا على أني أسلمت اليه هذا العبد في مائة أردب حنطة وقال  
الآخر بل أسلمت اليّ هذا العبد وهذا الثوب في مائة أردب من حنطة ( قال )

هذا يكون سليماً واحداً ويكون عليه مائة أردب من حنطة بالثوب والبعد جميعاً لأن  
 بيئة شهدت بالبعد والثوب جميعاً شهدت بالأكثر فكان ذلك له لأن مالكا قال لو  
 أن رجلاً أقام شاهداً على خمسين وشاهداً على مائة (قال) يحلف مع شاهده الذي  
 شهده بالمائة ويأخذ المائة كلها (قال) ولم أسمع من مالك السلتين جميعاً (قلت) فلو  
 على أنى أقت البيئة أنى أسلمت هذا الثوب إلى هذا الرجل في مائة أردب من حنطة  
 وأقام هو البيئة أنى أسلمت إليه ذلك الثوب وعبدى في مائة أردب شعير (قال) أرى  
 أن يتحالفا ويتناسخا ويترادا إذا تكافت البيتان وذلك أن البيئة إذا تكافت في أمر  
 اختلف فيه المدعى والمدعى عليه فتكافت البيئة كأنها بمنزلة من لم تقم لها بيئة فيتحالفان  
 ويترادان (قلت) أرايت أن اختلف المسلم إليه ورب السلم في الموضع الذي يقبض  
 فيه الطعام فقال المسلم إليه إنما قبضت منك دراهمك على أن أعطيك الطعام بالفسطاط  
 وقال الذي له السلم إنما دفعت إليك على أن أقبض منك بالاسكندرية وإنما كان دفع  
 دراهمه بالفسطاط (قال) ابن القاسم إذا اختلفا في البلدان هكذا نظر إلى الموضع الذي  
 أسلم إليه فيه فيكون عليه أن يدفع إليه الطعام في ذلك الموضع إن كان أسلم إليه  
 بالفسطاط فعليه أن يدفع إليه بالفسطاط وإن كان أسلم إليه بالاسكندرية فعليه أن  
 يدفع إليه بالاسكندرية (قال) وإذا اختلفا في البلدان فادعى الذي عليه السلم غير  
 الموضع الذي دفع إليه فيه الدراهم وادعى الذي له السلم غير الموضع الذي دفع  
 إليه فيه الدراهم أيضاً وتصادقا أن السلم إنما دفعه إليه في موضع كذا وكذا وليس  
 يدعى واحد منهما أنه شرط عليه الدفع أو القبض في الموضع الذي كان فيه السلم  
 فالقول قول البائع لأن المواضع بمنزلة الأجل وإن تباعدت المواضع حتى لا يشبه  
 قول كل واحد منهما القبض فيه أو الدفع فيه تحالفاً وفسخ ما بينهما .

— الدعوى في التسليف —

(قلت) أرايت أن أسلمت إلى رجل في طعام فلما حل الأجل اختلفت أنا والذي  
 أسلمت إليه فقلت له إنما أسلمت إليك عشرة دنانير في مائة أردب حنطة وقال بل

أسلمت الى العشرة الدنانير في خمسين أردباً من حنطة (قال) قال مالك القول قول  
 البائع وأنا أقول من عندي ان كان لا يشبه ما قال البائع من سلم الناس نظر الى ما قال  
 المتابع فان كان ما قال يشبه سلم الناس كان القول قوله وانما ينقض اذا قال هذا  
 أسلمت الى في خمسين أردب شعير وقال صاحبه بل أسلمت اليك في خمسين أردب  
 حنطة أو قطنية أو غير ذلك فاذا اختلفت الانواع تحالفا وترادا الثمن فأما اذا كان  
 نوعاً واحداً فاختلفا في الكيل والوزن نظرنا الى قول البائع المسلم اليه فان كان ما قال  
 يشبه أن يكون سلم الناس يوم أسلم اليه فالقول قوله وان أتى بما لا يشبه أن يكون  
 سلم الناس يوم أسلم اليه وتبين كذبه فالقول قول المتابع اذا أتى بما يشبه وليس  
 اختلافاً في الكيل اذا تصادقا في النوع الذي أسلم اليه فيه كاختلافهما في الانواع  
 وانما اختلافهما في الكيل اذا تصادقا في النوع الذي أسلم اليه فيه بمنزلة رجلين باع  
 أحدهما جارية من صاحبه فانت الجارية عند المشتري فاختلفا في ثمنها فقال المشتري  
 اشتريتها بخمسين ديناراً وقال البائع بثمنها بمائة دينار (قال مالك) القول قول  
 المشتري الا أن يتبين كذبه وبأنى بما لا يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم اشتراها  
 فاذا أتى بما لا يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم اشتراها كان القول قول البائع اذا أتى  
 بما يشبه ان يكون ثمن الجارية يوم باعها (قال) وقال مالك فان لم يأت البائع بما  
 يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم باعها كان على المتابع قيمتها يوم اشتراها المشتري  
 فلما قال مالك اذا أتيا جميعاً بما لا يشبه كانت عليه قيمتها يوم اشتراها وقال في الكيل  
 اذا تصادقا في النوع الذي أسلم اليه فيه فالقول قول البائع الا أن يأتي بما لا يشبه  
 وانما اختلافهما في السلم اذا اختلفا في الانواع فقال البائع أسلمت الى في حنطة  
 وقال المشتري بل أسلمت اليك في قطنية بمنزلة قول بائع الجارية بثمنها منك بمائة  
 أردب حنطة وقال بمشتريها اشتريتها منك بمائة أردب عدس فهذا اذا كانت قائمة  
 تحالفا وتراداً وان فانت كانت قيمة الجارية على المشتري لان مالكا قال لي في الدنانير  
 اذا دفعت سلماً فقال هذا في حمص وقال هذا في عدس بعد حلول الاجل وقد أسلمه

الى أجل من الاجال انهما يتحالفان ويترادان الثمن فلما رد مالك الثمن وفسخ البيع ولم يكن فوات الزمان عنده تصديقا لقول البائع كانت الجارية كذلك لم يقبل قول واحد منهما فجعلت القيمة كأنها ذهب لانه لو باعها أو ماتت أو اعورت أو نقصت كان ضامنا لها فله نماؤها وعليه نقصانها وعليه قيمتها يوم قبضها لانه كان ضامنا لها **قلت** **﴿** أ رأيت ان أسلمت ثوبا في حنطة فلما حل الاجل أو كان الاجل قريبا ولم تحمل أسواق الثوب ولم تتغير اختلافنا في الكيل **قلت** أنا أسلمت اليك الثوب في ثلاثين أردب حنطة وقال المسلم اليه بل أسلمت الي في عشرين أردب حنطة والثوب قائم بعينه أي يكون القول قول المسلم اليه أم لا **﴿** قال **﴾** لا ولكن يتحالفان ويترادان اذا كان الثوب قائما بعينه لم يفت بتغير أسواق ولا غير ذلك لانه مالكا قال اذا لم يفت بتغير سوق ولا نماء ولا نقصان ولم يخرج من يده فالقول قول البائع ويتحالفان ويترادان اذا كان الثوب قائما بعينه فكل أجل قرب باعا اليه وتناكرافه وان بعد الاجل وقبض السلمة ولم تفت ببناء ولا نقصان ولا بتغير أسواق فهو بمنزلة ان لو كانت قائمة **﴿** فان قال **﴿** قائم اذا اتمته عليها ورضى بالاجل وزاد في الثمن فهو نادم اذا غاب عليها المشتري فان مالكا قد قال لي غير مرة ولا عام يتحالفان ويترادان اذا قبضها المبتاع وغاب عليها ما لم تفت بتغير كما وصفت لك ولم يجعل البيع اذا قبضها المبتاع وغاب عليها ندما من البائع فلو كان يكون اذا باعها الى أجل فاختلغا في الثمن ندما من البائع ويجعل فيه القول قول المشتري لكان بيع النقد اذا غاب عليها المشتري وقبضها ندما من البائع ولم يقل لي مالك بدين ولا بتقد الا أنه قال لي غير مرة اذا لم تفت ببناء ولا نقصان ولا بمساقاة ولا بهبة ولا بتغير أسواق فالقول قول البائع ويترادان ولم يقل لي بتقد ولا الى أجل فهما في القياس واحد وأصل هذا أن ينظر الى السلمة ما كانت قائمة بعينها لم تتغير قائما يتحالفان ويترادان فاذا تغيرت السلمة في يد المبتاع فصارت دينا عليه فالدين الذي صار عليه بمنزلة السلم على رجل يجوز للذي عليه السلم من القول ما يجوز لهذا الذي فاتت الجارية عنده لان هذا قد صار دينا والسلم دين فحملهما محل واحد

إذا تصادقا في السلامة التي فانت واختلفا في ثمنها أو اختلفا في الكيل في السلم إذا تصادقا في النوع الذي أسلم فيه فحملهما فيه حمل واحد

— ماجاء في الوكالة في السلم وغيره —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قلت لرجل خذ لي دراهم سلما في طعام إلى أجل ففعل الرجل فأخذ لي دراهم في طعام إلى أجل وإنما أخذ ذلك لي أيلزمني السلم أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك لازم للآمر عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وإن اشترط المشتري على المأمور أنه إن لم يرض فلان وقد ساء له الذي أمره فأنت لبيبي ضامن حتى توفنيه إلى الاجل ( قال ) ذلك جائز ولا بأس به ( قال ) مالك وإنما مثل ذلك مثل رجل يقول لرجل اتبع لي غلاما أو دابة بالسوق أو ثوبا فأتاني المأمور إلى من يشتري منه فيقول له إن فلانا أرسلني أشتري له ثوبا فيبعوه فقد عرفتموه فيقولون نحن نبيعه. قالت أفرلنا بالثمن فأنت بريء والا فالثمن عليك توفياته نقداً أو إلى أجل فهذا لا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أمرت رجلا يشتري لي جارية أو أمرته أن يشتري لي ثوبا ولم أسم له جنس الثوب ولم أسم له جنس الجارية فاشتري لي ثوبا أو اشتري لي جارية أيلزم ذلك الأمر ( قال ) إن اشتري له جارية يعلم أن مثلاً من خدم الأمر أو مما يصلح أن يكون من جوارى الأمر جاز ذلك على الأمر ( قال ) وإنما ينظر في هذا إلى ناحية الأمر فإن اشتري له ثوبا مما يعلم أن ذلك مما يجوز على الأمر لزم ذلك الأمر وإن اشتري له جارية يعلم أن مثلاً من خدم الأمر أو مما يصلح أن يكون من جوارى الأمر جاز ذلك على الأمر وإن اشتري له شيئاً مما ليس يشبه أن يكون من ثياب الأمر ولا من خدم الأمر لم يجوز ذلك على الأمر إلا أن يشاء وينظم تلك المأمور وهذا قول مالك فيما بلغني ( قال ) ولقد قلت لمالك الرجل يضع مع الرجل في خادم يشتريها له بأربعين ديناراً فيشتريها بثلاثين أو بأكثر من ذلك ويصف له صفة الخادم ( قال ) أما إن اشتراها بأدنى وكانت على الصفة لزمه ذلك وإن اشتراها بأكثر مما أمره به وكان ذلك زيادة الديار والديارين

أوما يشبه أن يزداد على مثل ذلك الثمن لزم الأمر أيضا وغرمه وكانت السلعة للأمر اذا كانت على الصفة وان كانت زيادة كثيرة لا يشبه أن تكون تلك الزيادة على مثل ذلك الثمن كان الأمر بالخيار أن أحب أن يعطيه ما زاد فل وأخذ السلعة وان أبي لزمتم للمأمور وغرم للأمر ما أبضع معه (قال) فأرى ان كانت الزيادة كثيرة لا تشبه الثمن ففانت السلعة أو تلفت قبل أن يرضاها الأمر أن مصيبتها من المأمور ويرجع عليه الا مير بماله وان كانت الزيادة تشبه الثمن فصيبتها من الأمر والزيادة له لازمة يرجع عليه بها المأمور لأن السلعة سلمته لا خيار له فيها ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا ليسلمه لي في طعام فأسلم ذلك الى نفسه أو الى زوجته أو الى أبيه أو الى ولده أو الى ولد ولده أو الى أمه أو الى جده أو الى جدته أو الى مكانه أو الى مدبره أو الى مدبرته أو الى أم ولده أو الى عبده المأذون له في التجارة أو الى عبيد ولده الصغار الذين هم في حجره أو الى عبيد زوجته أو الى عبيد أحد من هؤلاء الذين سألتك عنهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ذلك جائزا كله ما خلا نفسه أو ابنه الصغير أو أحدا ممن يليه في حجره من يقيم أو سفيه أو ما أشبه هؤلاء وما سوى هؤلاء ممن سألت عنه فأرى السلم جائزا اذا لم تعرف في ذلك محابة منه وعرف وجه الشراء بالصحة منه ﴿قلت﴾ فان أسلم ذلك الى شريك له مفاوض (قال) أرى أن ذلك غير جائز لأنه اذا أسلم الى شريكه المفاوض فأنما أسلمه الى نفسه ﴿قلت﴾ فان أسلم ذلك الى شريك له شركة عنان ليست شركة مفاوضة (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت وكيلاً يسلم لي في طعام فأسلم ذلك الى نصراني أو يهودي (قال) لا بأس بذلك

— في وكالة الذمي والعبد —

﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت ذميا في أن يسلم لي في طعام أو ادام أو رقيق أو حيوان فدفعت اليه الدراهم (قال) قال مالك لا تدفع الى النصراني شيئا يبيع لك ولا يشتري لك شيئا من الاشياء ولا تستأجره على أن يتقاضى لك شيئا ولا تبضع معه ولا يجوز شي مما

يصنه النصراني للمسلمين في بيع ولا شراء الا أن يستأجره للخدمة فاما أن يستأجره  
 أن يتقاضى له أو يبيع له أو يشتري له فلا يجوز ذلك (قال) وكذلك عبدك النصراني  
 لا يجوز لك أن تأمره أن يشتري لك شيئاً ولا يبيعه ولا يتقاضى لك (قال مالك)  
 ولا ينبغي للمسلم أن يمنع عبده النصراني أن يشرب الخمر أو يأكل الخنزير أو يبيعهما  
 أو يتاعهما أو يأتي الكنيسة لان ذلك من دينهم (قال) قفلت للمالك هل يشارك المسلم  
 النصراني (قال) لا الا أن لا يوكله يبيع شيئاً وبلى المسلم البيع كله فلا بأس بذلك  
 (قال) قفلت للمالك أيساقى المسلم النصراني (قال) لا بأس بذلك ان كان لا يعصره  
 خمرآ (قال ابن القاسم) يريد مالك بقوله أن لا يوكله أن لا ينبغي على بيع ولا شراء  
 إلا بحضرة المسلم (قال) قال مالك ولا أحب للرجل المسلم أن يدفع الى النصراني مالا  
 قراضاً ولا يأخذ المسلم من النصراني مالا قراضاً

— في وكالة البعد ووكالة الوكيل —

قلت (قال) رأيت ان وكلت عبداً مأذوناً له في التجارة أو محجوراً عليه في أن يسلم  
 لي في طعام ففعل (قال) أرى ذلك جائزاً (قلت) رأيت ان وكلت رجلاً في أن  
 يسلم لي في طعام فوكل الوكيل وكيلاً غيره بذلك (قال) أراه غير جائز

— في تعدى الوكيل —

قلت (قال) رأيت ان وكلت رجلاً في أن يبيع لي طعاماً أو سلعة فباعها بطعام أو  
 شعير أو بمرض من العروض فعداً وانتقد الثمن أيجوز ذلك على الأمر في قول مالك  
 (قال ابن القاسم) أحب الى أن يكون المأثور ضامناً اذا باع بغير العين ويباع ذلك  
 عليه فإن كان في قيمتها وفاء فيكون ذلك للأمر وإن كان نقصان فعلى المأمور بما تعدى إلا  
 أن يجب الأمر أن يميز البيع وبأخذ الثمن فذلك له وقال غيره الا أن يشاء الأمر أن  
 يقبض ثمن ما بيع له ان كان عرضاً أو طعاماً (قلت) وكذلك ان أمره أن يشتري  
 له سلعة من السلع فاشتراها له بمرض من العروض أو بمحظة أو شعير أو بشيء مما

بوزن أو يكال سوى الدينار والدرهم (قال) لا يجوز ذلك على الأمر وهو بالخيار إن شاء  
 أن يدفع إليه كل ما اشترى له به ويأخذها فذلك له ﴿قلت﴾ فإن باع ما أمره به أن يبيع  
 أو اشترى ما أمره به أن يشتري بالفلوس (قال) الفلوس في رأي بمنزلة العروض إلا  
 أن تكون سلعة خفيفة الثمن إنما يتبع بالفلوس وما أشبه ذلك فالفلوس فيها بمنزلة  
 الدينار والدرهم لأن الفلوس ها هنا عين ﴿قلت﴾ أرايت أن دفعت إلى رجل دراهم  
 في أن يسلمها في ثوب هروى فأسلمها في بساط شعر أيكون لي أن أتبع الذي  
 أخذ الدرهم الذي أسلم إليه في بساط شعر في قول مالك (قال) لا لأن الدرهم لما  
 تعدى عليها المأمور وجبت ديناً للأمر على المأمور والبيع لازم للمأمور فليس للأمر  
 على البائع قليل ولا كثير وليس له أن يفسخ البيع الذي بين المأمور والبائع ﴿قلت﴾  
 أرايت أن أراد الأمر أن يأخذ البساط الشعر ويقول أنا أجيز ما فعل المأمور وإن كان  
 قد تعدى أيكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك ليس ذلك له لأنه لما تعدى أمر  
 صاحبه صار ضامناً للدرهم التي دفع إليه فلما صار ضامناً للدرهم صارت ديناً عليه فلا يجوز  
 له أن يفسخ دينه الذي وجب له على المأمور في سلعة تكون ديناً فيصير هذا الدين بالدين  
 ﴿قلت﴾ وكذلك إن أمرت رجلاً أن يسلم لي في جارية ولم أسم له جنس الجارية أو يسلم  
 لي في ثوب ولم أسم له جنس الثوب ولم أدفع إليه الدرهم فأسلم لي في جارية لا تشبه  
 أن تكون من خدي أو أسلم لي في ثوب لا يشبه أن يكون من ثيابي فلما بلغني ذلك  
 رضيت بذلك أيحوز هذا في قول مالك (قال) أرى أنه جائز إذا نقد الثمن ولا يكون هذا  
 من الدين بالدين ولا تشبه هذه المسئلة الأولى لأن هذا لم يدفع إلى المأمور شيئاً يكون  
 على المأمور ديناً بالتدعي فلما كان المأمور متديلاً لم يكن على الأمر شيء من الثمن ديناً  
 بما دفع المأمور في ثمنها فلما أخبره بذلك كان الأمر مخيراً أن شاء دفع الثمن وأخذ  
 ما أسلف له فيه وإن شاء تركه ولا يجوز في هذه المسئلة أن يؤخره بثمنها وإن رضى  
 بذلك المأمور والأمر جميعاً لأن المأمور لما تعدى لم يكن على الأمر شيء من الثمن فإن  
 رضي الأمر الآن والمأمور أن تكون السلعة للأمر ويؤخر الثمن كان ديناً بالدين وكان



بيعاً مستأنفاً ولا يجوز للأمر وإن رضى إلا أن يتعد الثمن ألا ترى أن السلعة التي أسلم فيها  
 للمأمور إنما وجبت له فصارت ديناً للمأمور فإن رضى الأمر أن يختارها بالثمن ويؤخره  
 صار ديناً في دين فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت أن دفع الأمر إلى المأمور الثمن والمسئلة  
 على حالها فزاد المأمور من عنده زيادة معلومة يعلم أن تلك الزيادة لا تكون على مثل  
 هذا الثمن أو أسلم له في غير ما أمره به فأراد الأمر أن يأخذ تلك السلعة التي أسلم له  
 فيها المأمور ويزيده مازاد المأمور في ثمنها أنه أن يأخذ تلك السلعة التي أسلم له فيها برأس  
 المال الذي تعدى المأمور فيه (قال) قال مالك أما السلعة التي أسلم له رأس ماله فيها وهي  
 غير ما أمره به فإن ذلك لا يجوز وهو من وجه الدين بالدين لأنه حين تعدى وأسلم  
 له في غير سلعته كان قد ضمن له رأس ماله فإذا صرف رأس ماله في سلعة إلى أجل  
 كان ذلك ديناً بدين (قال ابن القاسم) فأرى أنه إذا زاد حتى يكون ضامناً ويلزم  
 للمأمور أداء الثمن كان بمنزلة السلعة التي تعدى ما أمره الأمر فيها ولم يزد على رأس مال  
 الأمر شيئاً لأنه قد ضمن له رأس ماله يدفعه إليه نقداً حين زاد ما لم يأمره به وكان  
 الأمر يأخذ منه سلعته إلى أجل بذهب وجبت له على المأمور وذهب يزيده أياها  
 معها فهذا الدين بالدين ﴿قلت﴾ أرايت لو أمرت رجلاً أن يسلم لي عشرة دنانير في  
 قمح ويكون الثمن من عنده حتى أدفعه إليه فأسلم لي في عس أو في حمص فرضيت  
 بذلك ودفعت إليه الثمن مكانه (قال) لا بأس بذلك وليس يشبه ما دفعت إليه ثمنه  
 فتعدى فيه لأن ذلك أن أخرته كان ديناً بدين ولأنه إذا أسلفك من عنده فتعدى  
 فأخذه ودفعت إليه الثمن كان لوليه لأنه لم يلزمه شيء تعدى لك فيه ولا صرف فيه  
 ذهبك ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً أبضع مع رجل في توين فسلف الرجل  
 البضاعة في طعام لم يجوز للأمر أن يأخذ ذلك الطعام (قال) مالك لأنه عندي من وجه  
 الدين بالدين وبيع الطعام قبل أن يقبض (قال ابن القاسم) وهذا من بيع الطعام قبل  
 أن يستوفى لا شك فيه لأنه إنما وجب الطعام حين تعدى المأمور للمأمور فليس له  
 أن يبيعه حتى يقبضه ﴿قلت﴾ أرايت أن دفعت إلى رجل ثوباً ليبيعه لي بدرهم فذهب

فأسلفه في طعام أو عرض الى أجل (قال) قال مالك ان كان أسلمه في عرض بيع ذلك المرض بنقد فان كان فيه وفاء بما أمره به أو فضل عن ذلك كان لصاحب الثوب وان كان فيه نقصان كان على المأمور بما تعدى ﴿قال﴾ وقال مالك وان كان طعاما أخذ من المأمور ما أمره به صاحب الثوب من الثمن ان كان أمره أن يبيعه بعشرة دراهم أخذ منه عشرة دراهم وان كان لم يأمره بثمن معلوم أخذ منه قيمته فدفع الى صاحبه ثم استوفى بالطعام فاذا حل الاجل استوفى ثم يبيع فان كان فيه فضل عما دفع الى الأمر صاحب السلعة من مال المأمور كان الفضل للأمر أيضاً وان كان كفافاً دفع الى المأمور وان كان نقصاناً كان على المأمور بما تعدى ﴿قلت﴾ أرايت ان كان المأمور لم يسلم الثوب في شيء ولكن باعه بدنانير أو بدراهم الى أجل (قال) قال مالك تباع تلك الدنانير أو تلك الدراهم بمرض معجل ثم يباع المرض بدين فان كان فيه وفاء ما أمره به الأمر من الثمن الذي أمره ان يبيع به ثوبه فذلك للأمر وان كان فيه فضل أيضاً فذلك للأمر وان كان فيه نقصان فذلك على المأمور بما تعدى ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان لم يأمره بثمن مسمى (قال) ينظر الى قيمة الثوب يوم تعدى فيه وباعه بالدين فيعمل في قيمته مثل ما وصفت لك في ثمنه ﴿قال﴾ قلنا للمالك فلو أن رجلاً دفع الى رجل سلعة وأمره ان يبيعها له الى أجل فباعها المأمور بنقد (قال) قال مالك ينظر الى قيمة السلعة الساعة فان كان ما باعها به المأمور مثل قيمتها كان ذلك للأمر وان كان فيما باعها به المأمور فضل عن قيمتها كان ذلك أيضاً للأمر وان كان فيما باعها به المأمور نقصان عن قيمتها ضمن اتمام القيمة للأمر بما تعدى لانه أمره ان يبيع الى أجل فباع بالنقد ولا ينظر الى شيء من الاجل ﴿قلت﴾ أرايت ان كان أمره ان يبيعه بثمن قد سماه له الى أجل فباعها بالنقد (قال) هو في هذا ان سمي الثمن أو لم يسم الثمن فهو سواء وعليه القيمة بما تعدى الا ان يكون ما باع به السلعة من الثمن أكثر من قيمتها فقد يكون ذلك لرب السلعة

﴿قَالَ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل السلعة بيعها له بثمن سواه له فيبيعها له بعشرة دنانير فيأتيه صاحب السلعة بعد ما باعها فيقول له لم أمرك إلا بثنى عشر ويقول المشتري إنما أنت نادم وقد أقررت أنك قد أمرته ببيعها فمن يعلم أنك قد أمرته ببيعها بثنى عشر ويقول المأمور ما أمرتني إلا بعشرة دنانير أو فوضت إلى اجتهادي (قال) قال مالك يحلف صاحب السلعة بالله الذي لا اله الا هو ما أمره إلا بثنى عشر ويأخذ سلعته ان كانت لم تقف فان فانت حلف المأمور بالله الذي لا اله الا هو ما أمره الا بعشرة أو فوض اليه بالاجتهاد ولا يكون عليه للامر شيء اذا فانت ﴿قُلْتُ﴾ أرايت ان دفعت مائة دينار الى رجل يسلمها لي في طعام فصرفها دراهم أيضا من أم لا (قال) ان كان انما صرفها نظرا للامر وعرف ذلك منه فكانت الدراهم أرفق بالامر لان المواضع مختلفة ومن المواضع مواضع الدراهم فيها أفضل وربما كان السلم انما يسلم الى رجل نصف دينار والى آخر ثلث دينار والى آخر ربع دينار حتى يجمع من ذلك الطعام الكثير أو يكون البلد انما يبيعهم بالدراهم والدراهم بها أنفق والناس عليها أحرص فاذا كان هكذا رأيت أن لا ضمان عليه ولا أرى به بأسا وأرى الطعام للامر وان كان انما صرفها متعديا على غير ما وصفت لك ثم أسلم الدراهم في الطعام رأيت ضمانا للدنانير والطعام للمتعدى ولا يصلح لها وأن رضيا جميعا أن يجعلوا الطعام للامر إلا أن يكون المأمور قد قبض ذلك الطعام فيكون الامر بالخيار ان أحب ان يأخذه أخذه وان أحب أن يضمته ذهبه ضمته اياها

﴿قَالَ﴾ في الرجل يوكل الرجل يتاع له طعاما فيفعل ثم يأتي الامر به

﴿يَلْقِيْضُهُ فَيَأْتِي الْبَائِعُ أَنَّهُ يَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَيْهِ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أرايت ان وكلت رجلا يسلم لي في طعام ففعل فلما حل الاجل أتيت الى الذي عليه السلم لا قبض منه الطعام فتعني وقال لم تسلم الي أنت شيئا ولا أرفع الا الى الذي دفع الى الثمن (قال) قال مالك ان كان الاشتراء قد ثبت للامر بينة تقوم

أن المأمور إنما اشترى هذا الطعام للآمر لزم البائع أن يدفع ذلك الطعام إلى الأمر ولم يكن له في ذلك حجة وإن لم يكن دفع ذلك بينة كان المأمور أولى بقبضه من الأمر ﴿قلت﴾ فإذا دفع الطعام إلى الأمر أيراً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويدفع الطعام إلى الأمر إذا قامت له بينة كما ذكرت في قول مالك (قال) نعم وإن كان لم يحضره المأمور

### — ﴿الرهن في التسليف﴾ —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أسلمت في طعام إلى أجل وأخذت رهناً بذلك الطعام فهلك الرهن قبل الاجل أبطل حق في قول مالك (قال) إذا أخذت رهناً في سلم في قول مالك فهلك عندك الرهن قبل محل الاجل فإذا كان الرهن حيواناً دواب أو رقيقاً أو غير ذلك فلا ضمان عليك ولك الطعام على صاحبك إلى أجله وإن كان الرهن مما يذاب عليه ثياباً أو عروضاً آية أو غير ذلك من العروض أو دنائير أو دراهم فهلك الرهن فسلمك عليه إلى أجله وأنت ضامن لقيمة رهنه فإن كنت إنما أسلمت في ثياب أو عروض أو حيوان فهلك الرهن الذي أخذته قبل محل الاجل فأردت أن تقاصه بما صار عليك من قيمة الرهن بالذي لك عليه من سلمك فلا بأس بذلك إذا لم يكن الرهن ذهباً أو ورقاً فإن كان الرهن ذهباً أو ورقاً فلا خير فيه إلا أن يكون رأس مال السلم غير الذهب والورق وإن كنت إنما أسلمت الذهب والورق في طعام فأخذت رهناً فهلك الرهن عندك والرهن ثياب أو عروض سوى الحيوان والدور والارضين فانت ضامن لقيمة الرهن وسلمك عليه إلى أجله ولا يصلح لك أن تقاصه من سلمك بما صار له عليك من قيمة الرهن لأن هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ وكذلك إن حل الاجل لم يصلح أن تقاصه أيضاً بما صار له عليك من قيمة الرهن بما لك عليه من الطعام الذي لك عليه من السلم (قال) نعم لا يصلح لأن هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي وليس هذا باقالة ولا شرك ولا تولية إنما هذا بيع طعام لك عليه من سلم وإن كان

قد حل طعامك عليه بدين وجب له عليك من قيمة متاع له ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ارتهن  
 تمراً في رؤس النخل في سلم أسلمته في طعام أو غير ذلك فهلك الثمرة في رؤس  
 النخل (قال) لا شيء عليك في قول مالك وسلمك في الطعام على حاله هو لك إلى أجله  
 ﴿قلت﴾ وكذلك الزرع قبل أن يحصد في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالحيوان  
 والدور والأرضون والثمار والزرع مثل هذا إذا ارتهنه في قول مالك فأت الحيوان  
 أو أصاب الثمر والزرع جوائح فهلك ما قبضه المرتهن فأنما هذا من الرهن (قال) نعم  
 لأن هذا عند مالك ظاهر الهلاك معروف ﴿قلت﴾ فإن كان زرعاً لم يبد صلاحه أو  
 ثمره لم يبد صلاحه فلا بأس أن يرتنه في سلم له على رجل في طعام أو غير طعام قال  
 نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو ارتهنه أيضاً قبل أن يبد صلاحه في دين أقرضه فلا بأس  
 بذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وإن هلك ما ارتهن بعد ما قبضه أو قبل أن  
 يقبضه فهو من الرهن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك العروض كلها التي  
 يغيب عليها الرجل إذا ارتهنها إن قبضها وغاب عليها صاحب الحق فهلك فهي في  
 ضمان المرتهن (قال) نعم إلا أن يكونا وضماها على يدي رجل ارتضياه فهلكته فهي  
 من الرهن إذا كان الرهن على يدي غير المرتهن ﴿قلت﴾ فإن ارتهن هذه العروض  
 التي إن غاب عليها ضمنها إن هلك فلم يغيب عليها وفارق صاحب الرهن المرتهن  
 ولم تفارقه البينة حتى هلك الرهن (قال) قال مالك هو من الرهن لأنه لم يغيب عليه  
 المرتهن إذا كانت له بينة أنه لم يغيب عليه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أسلمت في طعام إلى  
 أجل وأخذت به رهناً طعاماً مثله (قال) قال مالك في الدنانير إذا تواضعاها فلا  
 بأس به أو تختماها عند المرتهن خوفاً من أن ينتفع بها المرتهن فيرد مثلها فيدخله  
 بيع وسلف ﴿قلت﴾ هو كذلك لو كان الطعام من غير الصنف الذي أسلم فيه (قال)  
 نعم خوفاً من أن ينتفع به المرتهن ويرد مثله فيصير سلفاً وبهما فهذا لا يصلح (قال)  
 وإنما قال لي مالك ذلك في الذهب والفضة وهذا مثله ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أسلمت إلى  
 رجل في طعام مضمون موصوف وأخذت به كفيلاً أو رهناً أو أخذت كفيلاً ورهناً

جميعا أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل في طعام وأخذت رهنا فأت المسلم اليه قبل أجل السلم ( قال ) اذا مات فقد حل الاجل ﴿ قلت ﴾ وهو أولى برهنه من الغرماء حتى يستوفي حقه ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان مات الذي له السلم قبل محل السلم هل يحل أجله ( قال ) لا يحل أجله ويكون ورثته مكانه ويكون الرهن في أيديهم الى أجله فاذا حل الاجل دفع الطعام الى الورثة وأخذ رهنه

— الكفالة في التسليف عن الذي عليه الحق —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلفت مائة دينار في ثياب موصوفة الى أجل وأخذت منه كفيلا قبل محل الاجل على ثياب أو عرض من المروض أو طعام أو دراهم أو دنائير ( قال ) ان كانت باع الكفيل اياها يباعا والذي عليه الدين حاضر مقرح حتى لا يكون للكفيل على البائع إلا ما عليه فلا بأس به اذا باعها بما يحل وان كان صالحه بأمر يكون البائع عليه فيه بالخيار ان شاء أجاز صلحه وان شاء أعطاه ماله عليه فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ فان كان صالحه الكفيل لنفسه على ثياب ( قال ) ان صالحه قبل محل الاجل على ثياب مثل الثياب التي عليه في صفتها وعددها فلا بأس به وان كانت أقل أو أكثر أو أجود رقاعا أو أشر فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلا أسلف رجلا مائة دينار الى أجل وأخذ منه كفيلا فصالح الكفيل الغريم قبل محل الاجل أو بعد محل الاجل على طعام أو ثياب ( قال ) ان كان ما صالح عليه الكفيل أمرا يكون فيه الذي عليه الحق غيرا ان شاء دفع اليه ما صالحه عليه وان شاء دفع اليه ما كان عليه فلا خير فيه وان كان ما صالحه عليه يكون ذلك يرجع الى القيمة لانه لا يوجد مثله من الثياب والرقيق والدواب فأرأى مجازا لانه كأنه قضاء دنائير لان ذلك يرجع الى قيمة الذي عليه ان كان الذي عليه دنائير فيدفع اليه الاقل وان كان الذي عليه عرضا أو حيوانا فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز أن يصالح الكفيل على ثياب من صنف النوع أسلم فيها أقل منها أو أكثر ( قال ) لان الثوب بالتوئين مثله الى أجل ربا ( قال )

ألا ترى أنه إذا صالح الكفيل على ثوبين من نوع ما أسلف فيه وانما له على الذي  
أسلم اليه ثوب واحد فقد باع ثوبا الى أجل بثوبين من نوعه فلا يجوز وان كان السلم  
ثوبين فلا يصالح الكفيل على ثوب لانه اذا فعل ذلك فقد باع الكفيل ثوبين الى  
أجل بثوب من نوعه نقداً وهذا الربا بعينه ﴿ قلت ﴾ فهذا قد علمته اذا كان السلم  
ثوبين فأخذ من الكفيل ثوبا قبل محل الاجل انه ربا لم كرهه اذا كان السلم ثوبا  
الى أجل فأخذ من الكفيل ثوبين نقداً (قال) لانه لا ينبغي للرجل أن يدفع ثوبين  
الى رجل نقداً في ثوب من نوعهما الى أجل لانه انما زاده الثوب على أن يضمن له  
الثوب الآخر الى محل الاجل فهذا لا يصالح وكذلك الكفيل مثل هذا ﴿ قال ﴾  
وقال مالك وان أخذ من الكفيل ثوبا قبل محل الاجل هو أرفع من الثوب الذي على  
الغريم اذا كان من صنفه لم يصالح لانه انما زاده على أن وضع عنه اللخمان ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان أسلمت الي رجل في حنطة الى أجل وأخذت منه كفيلا لم يجوز لي  
أن أصالح الكفيل في قول مالك قبل محل الأجل (قال) لا يجوز لك أن تصالح الكفيل  
قبل محل الأجل بشئ من الاشياء الا أن تأخذ منه مثل رأس مالك الذي أسلفت  
اليه تولية توليه اياها أو اقاله برضا الذي عليه السلم أو مثل طعامك الذي أسلفت  
فيه ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز لي أن آخذ من الكفيل سمراء اذا كان السلم حنطة محمولة  
قال لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك لا يجوز لي أن آخذ منه اذا كان السلم حنطة سمراء فلا  
يجوز لي أن آخذ منه محمولة أو شعيراً (قال) نعم لا يجوز ولا يجوز لك أن تأخذ من  
الكفيل قبل محل الأجل ولا بعد ما حل الاجل الا مثل حنطتك التي شرطت  
﴿ قلت ﴾ والذي عليه السلم أي شئ يجوز لي أن آخذ منه قبل محل الأجل (قال)  
لا يجوز لك أن تأخذ منه قبل محل الأجل الا حنطة مثل حنطتك التي أسلفت فيها  
أو رأس مالك بعينه ﴿ قلت ﴾ فان أخذت من الذي عليه السلم سمراء وكانت محمولة  
أو شعيراً أو سائماً أو أخذت محمولة أو شعيراً أو سائماً وكانت سمراء وذلك قبل محل  
الاجل (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ والكفيل والذي عليه السلم قبل محل الأجل هما

سواء لا يجوز لي أن آخذ منهما إلا دراهم مثل دراهمي أو مثل الحنطة التي أسلفت فيها بصفتها (قال) نعم لأن الذي عليه السلم يجوز لك أن تقيله ولا يجوز لك أن تقيل الكفيل الأبرضا الذي عليه السلم ﴿قلت﴾ ولم جوزت لي قبل محل الاجل أن أولي الكفيل (قال) لأنك لو وليت أجنبيا من الناس جاز لك ذلك فالكفيل أولى أن يجوز ذلك له ولك أن تولي من شئت من الناس ﴿قلت﴾ فلم كرهت لي أن أقيل الكفيل الأبرضا الذي عليه السلم (قال) لاني إذا أجزت لك أن تقيل الكفيل بغير رضا الذي عليه الحق كان الذي عليه السلم خيرا في أن يقول لا أجزى الاقالة وأنا أعطى الحنطة التي على ذلك له أن لا يعطى الا الحنطة التي عليه لا يلزمه غيرها فكان الكفيل انما استقال على أن البائع بالخيار أن أحب أن يعطى طعاما أعطاه وإن أحب أن يعطيه دنائير أعطاه فقبحت الاقالة هاهنا لما كان الذي عليه السلم خيرا وصار الكفيل هاهنا كاجنبي من الناس استقال الذي له الحق على أن جعل الخيار للذي عليه السلم أن أحب أن يعطى دنائير أعطى وإن أحب أن يعطى طعاما أعطاه فصار بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ولانه اذا كان الخيار للبائع الذي عليه السلم لم يجوز فيه النقد وكان النقد فيه فاسدا فلما تقدم الكفيل على ان الذي عليه السلم بالخيار فكانه أسلفه الذهب سلفا على أن البائع ان شاء رد ذهباً وإن شاء أعطى طعاما فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى لاشك فيه ﴿قلت﴾ فلم أجزت أن تقيله برضا الذي عليه السلم (قال) لان الاقالة هاهنا انما تقع للبائع فيصير الكفيل هاهنا كأنه أسلفه الدنانير سلفا وهذا يجوز للاجنبي من الناس ان يعطيني ذهباً على أن أقيل الذي عليه السلم برضاه فاذا رضى فانما استقرض الذهب قرضا وأوفاني وانما يتبع الذي عليه السلم هاهنا بالذهب لا بغير ذلك والكفيل والاجنبي هاهنا سواء ﴿قلت﴾ لم أجزت لي أن آخذ من الكفيل قبل محل الاجل طعاما مثل طعامي الذي أسلفت فيه وهذا لا يجوز لي أن آخذه من أجنبي غير الكفيل (قال) لان الكفيل هاهنا انما قضى عن خمسة خنطة عليه إلى أجل قبل محل الاجل فذلك جاز حل الاجل أو لم يحل



ولا يجوز للاجنبي من الناس أن يعطيني عن الذي عليه السلم مثل حنطتي التي لي عليه وأحيله عليه الى محل الاجل لان هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي فلا يجوز ذلك حل الاجل أو لم يحل الا أن يستقرض الذي عليه السلم هذا الطعام من هذا الاجنبي ليوفيني أو يأمر أجنبيا من الناس فيوفيني عنه مثل الطعام الذي لي عليه من غير أن أسأل أنا الاجنبي أن يوفيني ذلك وأحيله على الذي عليه السلم فإذا كان كذلك فهو جائز حل الاجل أو لم يحل ولا يجوز للاجنبي من الناس وإن حل الاجل أن يوفيني على أن أحيله على الذي عليه السلم ولا أن أسلف مثل الطعام الذي لي على الذي عليه السلم وأحيله عليه بذلك فهذا لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز لي أن آخذ من الكفيل اذا كانت الحنطة التي أسلمت فيها سمراء محمولة ولا شعيراً ولا سلتاً ولا غير ذلك من الاطعمة قال نعم ﴿ قلت ﴾ حل الاجل أو لم يحل قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولم (قال) لانه اذا فعل ذلك صار بيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿ قلت ﴾ فان حل الاجل أيسر لي أن آخذ من الكفيل سمراء والسلم محمولة أو شعيراً أو سلتاً (قال) لا يجوز ذلك لان هذا أيضاً بيع الطعام قبل أن يستوفي لانه يعطيني ويتبع بغير ما أعطاني ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي لي عليه السلم أن يجوز لي أن آخذ منه قبل حل الاجل مثل طعامي الذي لي عليه قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويجوز لي أن آخذ منه مثل دراهمي التي أسلمت اليه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهل يجوز لي أن آخذ منه قبل حل الاجل شيئاً غير دراهمي أو طعامي الذي لي عليه بعينه (قال) لا يجوز لك أن تأخذ منه غير الذي لك ﴿ قلت ﴾ أفيجوز لي أن آخذ منه محمولة اذا كان السلم سمراء قبل حل الاجل أو شعيراً أو سلتاً قال لا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي لانك لم تأخذ طعامك بعينه وانما أخذت طعاماً منه غير طعامك الذي كان لك عليه فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي ويدخله ضع وتعجل ﴿ قلت ﴾ فان حل الاجل فأخذت منه سمراء من محمولة أو محمولة من سمراء أو سلتاً أو شعيراً (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وما فرق ما بين الكفيل وبين الذي عليه السلم

إذا حل الاجل (قال) إذا حل الاجل فأخذت من الذي عليه السلم محمولة من سمراء  
 أو سمراء من محمولة فانما هذا بدل ألا ترى أنك إذا أخذت منه سمراء من محمولة أو  
 محمولة من سمراء بطل الذي كان لك عليه وإذا أخذت من الكفيل محمولة من سمراء  
 أو سمراء من محمولة إذا حل الاجل لم يبطل عن الذي عليه السلم ما عليه بالذي أخذته  
 من الكفيل واتبع الكفيل الذي عليه السلم بالطعام الذي عليه فهذا بيع الطعام قبل أن  
 يستوفى ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أسلمت في طعام الى أجل وأخذت به كفيلة  
 فأعطاني الكفيل الطعام قبل حل الاجل الكفيل أن يتبع الذي عليه الطعام (قال)  
 ليس ذلك للكفيل حتى يحل الاجل فإذا حل الاجل اتبع الكفيل الذي عليه الطعام  
 لانه قد أداه ﴿ قلت ﴾ فإن حل الاجل ولم يؤد الكفيل الطعام الكفيل أن يتبع  
 الذي عليه الطعام فيأخذه منه على أن يؤديه الى الذي له السلم (قال) ليس له أن يأخذه  
 منه ولكن له أن يتبعه حتى يؤديه الي من يحمل له عنه ويرأى من حاله ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت ان أسلمت في طعام أو عروض فأخذت بذلك كفيلة فحل الاجل فأردت أن  
 أخذ الكفيل (قال) قال مالك ليس له أن يأخذ الكفيل الا أن يكون الذي عليه  
 الحق كثير الدين فهو ان قام على حقه خاف أن يحاصه الغرماء أو يأتي غرماء آخرون  
 فيتبعونه فان كان كذلك أو كان غالباً رأيت له أن يتبع الكفيل فان لم يكن كذلك  
 لم أر أن يباع له مال الخيل حتى يستوفي حقه من الغريم فان عجز الذي عليه السلم عن  
 حقه أو لم يوجد له شيء اتبع الكفيل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان الذي عليه السلم ملياً  
 بالحق أنه أن يأخذ الكفيل فيقول للكفيل الزم الذي عليه الحق حتى يملئني حتى  
 (قال) لا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حل الاجل فجاءني الكفيل وقال لي أد  
 الى الطعام الذي تحملت به عنك فدفعته اليه يؤديه عنى فتلف عنده (قال) هو ضامن  
 له اذا كان انما أخذه منك على وجه الاقتضاء مما تحمّل به عنك ﴿ قلت ﴾ كانت له  
 على ضياعه بيته أو لم تكن قال نعم ﴿ قلت ﴾ كان مما ينبغي عليه أو مما لا ينبغي عليه  
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ اقتضاني ذلك أو كنت أنا الذي دفعته اليه قبل أن يقتضيني ذلك

(قال) نعم اذا كان أخذه على وجه الاقتضاء مما تحمل به عنك وسواء كان ذلك بقضاء من سلطان أو غيره إلا أن يكون الذي عليه الحق دفعه الى الكفيل من غير اقتضاء منه للحق على وجه الرسالة له فلا يضمن ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلمت في طعام الى أجل وأخذت بذلك كفيلًا فخل الاجل ثم ان الذي عليه السلم دفع الطعام الى الكفيل بعد محل الاجل فباعه الكفيل فأنت الذي له السلم فقال أنا أجزى بيع الكفيل الطعام الذي قبض لي من الذي عليه السلم (قل) لا يجوز ذلك لانه لم يوكله أن يقبض منه ماله ويدخل هذا بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴿قلت﴾ أف يكون للذي له السلم أن يرجع بطعامه على الذي له عليه السلم قال نعم ﴿قلت﴾ وان شاء أخذ الكفيل بمثل الطعام الذي دفعه اليه الذي عليه السلم يؤديه عنه (قال) نعم اذا كان دفعه اليه على غير اقتضاء ولا ضمان عليه فيه ﴿قلت﴾ فان أخذ الذي عليه السلم بطعامه الذي عليه أرجع على الكفيل الذي باع الطعام بثمن الطعام الذي باعه (قال) نعم اذا كان دفعه اليه على غير اقتضاء ولا ضمان عليه فيه ﴿قلت﴾ وان أحب أن يأخذه بمثل الطعام الذي دفعه اليه ليؤديه عنه أخذه قال نعم ﴿قلت﴾ فان أخذ الذي له السلم الكفيل بمثل الطعام الذي قبضه من الذي عليه السلم وكفله أيسوغ له الثمن الذي باعه به قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يكون للذي كان عليه السلم أن يقول أنا أخذ منه الثمن الذي باعه به وأرد عليه مثل الطعام الذي أخذ منه رب السلم (قال) نعم لا يكون له ذلك اذا كان أخذه منه على وجه الاقتضاء لانه كان له ضمانًا ﴿قلت﴾ أرأيت رجلاً اسلم الى رجل في طعام أخذ منه كفيلًا برأس ماله أي يكون على الكفيل ثمن ان كانت حملته برأس ماله أن يأخذ رأس ماله من الحمل ان لم يوفه الذي عليه الطعام حقه (قال) لا خير في هذا البيع وهذا حرام ﴿قلت﴾ أما رأيت لو أن رجلاً على ألف درهم الى أجل من الآجال فأخذ مني بها كفيلًا ثم ان الكفيل صالح الذي له الحق على من الالف التي له بمائة درهم دفعها اليه قبل الاجل أيصالح هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يصلاح من صاحبه فكيف من الكفيل ولا خير في ذلك لانه لا يجوز فيما بين الكفيل وفيما بين الذي له

الحق الا ما يجوز بين الذي عليه أصل الحق وهذا من وجه ضع عنى وتمجل فهذا لا يجوز ﴿قلت﴾ فان حل الاجل وصالحه الكفيل على مائة درهم من حقه (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فبم يرجع الكفيل على الذي عليه أصل الحق (قال) بمائة درهم لا يرجع عليه بأكثر من ذلك لانه لم يؤد عنه الا مائة درهم ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا بيع ألف درهم بمائة درهم ألا ترى أنه باع ألف درهم له نلى الذي عليه أصل الحق بمائة درهم أخذها من الكفيل (قال) ليس هذا بيع ألف درهم بمائة انما هذا رجل أخذ مائة درهم من الكفيل وترك تسعمائة كان سلمها الذي عليه الحق فانما جاز له أن يأخذ هذه من الكفيل ويهضم التسعمائة عن الذي عليه أصل الحق لانه لو جاءه رجل فجعل أجنبي فقال له أنا أدفع اليك مائة درهم على أن تهضم عن فلان تسعمائة فعمل كان ذلك جائزاً وانما رددنا الكفيل عليه بالمائة التي أدى لأنه أداها عنه لأنه كان كفيلاً بها ﴿قلت﴾ فالذي تطوع فأدى مائة بغير أمره أيرجع بها على الذي عليه الدين (قال) نعم يرجع بها عليه ﴿قلت﴾ فان قال له الكفيل أعطيك مائة درهم على أن تكون الالف التي لك على الذي تكفلت عنه لى (قال) هذا حرام لا يحل والمائة مردودة على الكفيل ﴿قلت﴾ فان قال الذي له الحق أنا أحتسبها من حقى وأنبئك بتسعمائة التي بقيت لى عليك (قال) لا يكون ذلك له الا أن يكون الذي عليه الحق معدوماً أو غائباً فان كان كذلك فله أن يحتسبها ثم يطلب الكفيل بما بقى له من حقه اذا كان الذي عليه الأصل غائباً أو معدوماً فان كان الذي عليه الأصل موسراً وكان حاضراً رد المائة على الكفيل وأبى الذي عليه الأصل بالالف كلها ﴿قلت﴾ فان كان انما صالحه الذي عليه أصل الحق بمدة حلول الأجل على أن أخذ منه مائة وهضم عنه تسعمائة (قال) هذا جائز فى قول مالك ﴿قلت﴾ ولا يشبه صاحبه الذي عليه أصل الحق فى هذه المائة اذا حل الأجل صالحه الكفيل (قال) نعم لا يشبه لأن صاحبه الكفيل بيع ورقى بأكثر منها وصلحه الذي عليه الأصل انما هو شئ تركه له ﴿قلت﴾ أرايت ان صالح الكفيل الذي له الحق من هذه الآلف على خمسين ديناراً

(قال) لا أراه جائزاً على حال من الحال لأنه إذا صالح الكفيل الذي له الحق على دنائير كان الذي عليه الدين مخيراً أن شاء دفع الذهب التي أدى عنه الكفيل وإن شاء أدى الألف درهم التي كانت عليه فلما كان مخيراً في ذلك بطل هذا الصلح ﴿قلت﴾ ولم أبطلته (قال) ألا ترى أن الذي عليه الألف درهم إذا اختار أن يعطى الكفيل الألف درهم صارت ذهاباً ورقاً إلى أجل لأن الكفيل إذا أعطى الذي له الحق ذهاباً وتأخذ من الذي عليه الحق ورقاً فلا يجوز ﴿قلت﴾ وكذلك إن قال الكفيل للذي له الحق أشتري منك هذه الألف التي لك على فلان بهذه الخمسين ديناراً (قال) هذا لا يحل لأن الكفيل يشتري ورقاً بذهب ليس يداً بيد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ فإن صالح الكفيل الذي له الحق من الألف على عبد أو على سلمة من السلع (قال) الصلح جائز ويكون للكفيل على الذي عليه الحق الألف درهم قيمة سلمته في الألف التي عليه فإن بلغت قيمة السلعة التي صالح بها الألف درهم كلها أخذها وإن كانت أقل من الألف لم يكن للكفيل أكثر من قيمة سلمته وإن كانت قيمتها أكثر من الألف لم يكن له إلا الألف لأنه إنما صالح عنه بها ﴿قلت﴾ فإن قال الكفيل للذي له الحق أشتري منك هذه الألف التي لك علينا بهذه السلعة ففعل (قال) البيع جائز ويرجع الكفيل على الذي عليه الألف بجميع الألف لأنه قد اشترى الألف بالسلعة اشتراءً جائزاً ﴿قلت﴾ والصلح لا يكون في هذا بمنزلة الاشتراء (قال) لا لأنه حين صالح بالسلعة إنما قال للذي له الحق خذ هذه السلعة مني عن فلان فلا يكون للكفيل إلا قيمة ما دفع عنه فأما إذا اشترى الألف بسلعة من السلع فأنما قال له الكفيل خذ مني هذه السلعة على أن تكون الألف كلها لي فهذا جائز ونصير الألف له لأنه لو وهب الألف للكفيل لجاز ذلك فكذلك إذا جعلها له سلمة أخذها منه جاز ذلك وكانت الألف كلها له



﴿ في الرجل يسلف رجلا في ثوب الى أجل ثم يأتيه قبل  
 ﴿ الاجل أو يمدده فيزيده عليه على أن يحمله أطول أو أجود ﴾  
 ﴿ من صنفه أو من غير صنفه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت الى رجل في ثوب فلما حل الاجل زدته درهما على أن يعطيني أطول . من ثوبي الذي أسلمت اليه فيه من صنف ثوبي الذي أسلمت اليه فيه أو من غير صنفه فلا بأس بذلك ( قال ) نعم كذلك قال مالك اذا تمجبت ذلك وكذلك ذكر لنا مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال لا بأس بأن يزيد المشتري البائع ما شاء . وأخذ أرفع من ثيابه ( قال مالك ) ولا يصلح له ان يأخذ دون ثوبه على أن يسترجع شيئا من الثمن الذي دفع فيه ان كان دفع فيه ذهباً أو ورقاً لم يأخذ ذهباً ولا ورقاً . وأخذ دون ثوبه وان كان رأس المال عرضاً لم يحز أن يأخذ ثوباً دون ثوبه ويسترجع من صنف المرض الذي هو رأس شيئا وان هو أخذ عرض من غير صنف المرض الذي هو رأس المال فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ولم كرهه مالك اذا أخذ من المرض الذي هو من صنف رأس المال ( قال ) لان الرجل لو سلف حنطة في ثياب موصوفة الى أجل فلما حل الاجل أخذ دون ثيابه على أن يرد عليه الذي عليه الثياب حنطة لم يصلح هذا وصارت حنطة بحنطة الى أجل وثوب فيدخله بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ وأين وجه السلف ( قال ) ما ارتجع من حنطته فذلك السلف ﴿ قلت ﴾ فأين يدخله البيع ( قال ) ما أمضى له من حنطته بالتوب فهذا البيع فصار في هذه الصفقة بيع وسلف فلا يجوز هذا في قول مالك ( قال ) وكذلك لو كان رأس المال ثياباً والذي سلف فيه عرض سوى الثياب حيوان وغير ذلك فلا يصح ذلك أيضاً اذا استرجع شيئاً من صنف رأس ماله على أن أخذ بعض سلمه لانه يدخله ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فان استرجع بعض رأس ماله بعينه على ان أخذ سلمه كله الذي كان أسلم فيه أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم لا بأس به اذا استرجع بعض رأس ماله بعينه اذا كان رأس ماله بزاً أو دقيقاً أو حيواناً أو صوفاً أو عرضاً

لان هذا انما رد اليه المسلم اليه بعض ما كان أخذ منه وثبت حق رب السلم كما كان عليه (قال) وان كان رأس ماله الذي أسلم ذهباً أو ورقاً أو طعاماً وقد تفرقا فلا يصلح أن يسترجع بعض رأس ماله ويأخذ ما أسلم فيه وان كان الذي استرجع من ذلك انما هو من نوع رأس ماله بعينه فلا يجوز اذا افرقا لانه لا يعرف أنه هو بعينه وان لم يفرقا فلا بأس به أن يقيله من بعض رأس ماله ويرد اليه بعض رأس ماله ويترك الحق على الذي عليه الحق كما هو والطعام والدرهم والدنانير في هذا اذا كان رأس المال مخالفا للعروض اذا كان رأس المال عروضاً لان العروض تعرف بعينها وان افرقا والذهب والدرهم والطعام لا تعرف أنها بعينها اذا افرقا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أسلمت الى رجل مائة درهم في ثوب موصوف الى أجل فأتيته قبل الاجل فقلت له زدني في طول الثوب كذا وكذا ذراعاً بمائة درهم أخرى ونقدته أيجوز هذا قال نعم ﴿قلت﴾ ولم أجزته وقد صارت صفقة واحدة فيها درهم نقداً ودارهم الى أجل بثوب الى أجل (قال) ليس هذه صفقة واحدة ولكنها صفقتان ولو كانتا صفقة واحدة ماجاز وهو قول مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك لا بأس به في النسيج اذا دفع الرجل النزل الى النسيج على أن ينسج له ثوباً ستة في ثلاثة فزاده درهماً وزاده غزلاً على أن يجعله سبعة في أربعة (قال) مالك لا بأس به ﴿قلت﴾ له مستثنى بيع وهذه اجارة فكيف تكون مثله (قال) الاجارة في قول مالك بيع من البيوع يفسدها ما يفسد البيوع في التسليف والنقد ويجزها ما يميز البيوع في التسليف والنقد وكذلك قال لي مالك في التسليف في الثوب وفي النسيج ﴿قلت﴾ وهذا الذي قال لكم مالك في النزل أصفقتان هو عند مالك أم صفقة واحدة (قال) بل صفقتان

### ••• في التسليف في الثياب •••

﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم رجل في ثياب موصوفة بذراع رجل بعينه الى أجل أيجوز ذلك أم لا (قال) سئل مالك عن رجل باع وبة وحفنة بدرهم قال اذا أراه الحفنة فلا بأس بذلك لان الحفنة تختلف فأرى الذراع بهذه المنزلة لا بأس بذلك لانه قد

أراه الذراع ﴿قلت﴾ أولاً تراه من التغير ان هو مات قبل هذا الاجل لم يعرف  
الذي أسلم كيف يأخذ سلمه (قال) ليس ذلك بتغير وليأخذوا قياس ذراعه فليكن  
ذلك عندهم فاذا حل الاجل أخذوه بذلك ﴿قلت﴾ أرايت من أسلم في ثوب  
حرير اشترط طوله وعرضه ولم يشترط وزنه أيجوز ذلك أم لا (قال) لا بأس  
بذلك اذا وصفه ووصف صفاقته وخفته ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) لم أسمع  
مالكا يقول في السلم في الثياب توزن في حرير ولا خز ولا غير ذلك وانما كان قول  
مالك بصفة معلومة وذراع معلوم طوله وعرضه وصفاقته وخفته ونحوه ولقد سئل  
مالك عن السلم في الثياب اذا أراد الرجل أن يسلم فيها عليه أن يأتيه بثوب فيقول  
على صفة هذا أو يجتزى بالصفة ولا يريه ثوبا ويقول على صفة هذا (قال) ان أراه  
فحسن وان لم يره أجزت عنه الصفة ﴿قلت﴾ أيجوز في قول مالك ان أسلم في ثوب  
فسطاطي صفيق رقيق طوله كذا وعرضه كذا جيدا (قال) ما أعرف جيدا في قول  
مالك انما السلم في الثياب على الصفة وكذلك الحيوان قال مالك انما يسلم فيها على  
الصفة (قال) ولا أعرّف من قول مالك فارها (قال) فاذا أتى بهما على الصفة لم يكن  
للمشتري أن يأتي بذلك

— في الرجل يسلف في الطعام الى أجل ثم يزيد المسلم اليه —  
﴿السلف في طعامه الى الأجل أو أبعد أو أدنى﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة أردب حنطة ثم لقيت  
بعد ذلك فاستزدته فزادني مائة أردب الى محل أجل الطعام أو قبل محل أجل الطعام  
أو الى أبعد من أجل الطعام أيجوز هذا (قال) لا بأس بذلك ان يزيد الرجل الرجل  
في سلفه لانه لو اشترطه في أصل السلف لم يكن به بأس انما هذا رجل استغنى شراءه  
فاستزاد بالثمن فزاده ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم



❦ في الاقالة في الصرف ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان صاوت رجلا دنائير بدراهم ثم لقيته بعد ذلك فقال أقلني من الصرف فدفعته اليه دنائيره واقرقنا قبل أن أقبض دراهمي (قال) لا يجوز هذا عند مالك ❦ قلت ❦ فان اشتريت سيفاً على كثير الفضة النصل للفضة تبع بدناير ثم انا التقينا بعد ذلك فتقابلنا فدفعتم اليه السيف واقرقنا قبل أن أقبض الدناير أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن مالكا قال لا يباع هذا الا يدايد فلاقالة هاهنا بيع مستقبل فلا يصح له أن يقبله ويفترقا قبل أن يقبض دنائيره لأن مالكا قال لي في الاقالة هي بيع من البيوع يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع

❦ الاقالة في الطعام ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني أسلمت في طعام أليس لا يجوز لي الا أن آخذ رأس مالي أو الطعام الذي أسلمت فيه ولا يجوز في قول مالك غير ذلك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت لو أني أسلمت الى رجل ثيابا في طعام الى أجل فأقلته من نصف الطعام الذي لي عليه قبل محل الأجل أو بعد ما حل الأجل على أن يرد علي نصف الثياب التي دفعتها اليه بعينها أيجوز هذا وكيف ان كان قد بحالت أسواق الثياب أو لم تحل افرقا أو لم يفترقا (قال) لا بأس بذلك ولا تشبه الثياب الدراهم لان الدراهم ينتفع بها والثياب لا منفعة فيها اذا ردت بأعيانها والدراهم لا تصرف بأعيانها لانه لو سلف دراهم في طعام الى أجل فأقله من نصف ذلك الطعام قبل أن يفترقا على أن رد اليه نصف دراهمه لم يكن بذلك بأس فكذلك الثياب وقد قاله مالك (وقال) لنا مالك فيمن أسلم دابة أو غلاما في طعام فلم يتغير الغلام ولا الدابة في يديه بئاء ولا نقصان فحل الأجل فأراد أن يقبله (قال) لا بأس أن يقبله ويأخذ دابته أو غلامه ويقبله من سلمه ❦ قلت ❦ فان أقاله قبل محل الأجل (قال) لا بأس بذلك أيضاً في قول مالك ❦ قلت ❦ وان تغيرت أسواقه فلا بأس بذلك ما لم يتغير في بدنه (قال) انما قال لنا

مالك في تغير البدن ولم يقل لنا في تغير الاسواق ولو كان تغير الاسواق عنده مثل  
تغير البدن في مسئلتك هذه لقاله لنا . ولقد قال لنا مالك لا بأس أن يقيه من سلمه  
ويأخذ دابته بعد شهرين أو ثلاثة فهذا يدل على أن أسواقها قد حالت فلم ير مالك  
بذلك بأسا لان في شهرين أو ثلاثة ما تحول فيه أسواق الدواب ﴿قلت﴾ فإذا  
أسلمت ثيابا في طعام أو حيوانا في طعام فأقلته من نصف ذلك بعد ما اقترنا على أن  
أخذ منه نصف الثياب أو نصف الحيوان لم أجزته (قال) لأنه بعينه ولأن المنفعة لم  
تدخل فيه للبائع ولا للمشتري ولا يقع فيه بيع وسلف فكل بيع كان بذهب أو  
بورق أو بعرض من العروض فسلف في طعام لم يدخله بيع وسلف ولا زيادة ولا  
نقصان فلا بأس أن يقيه ترقفا أو لم يترقفا ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت عبدا لي في مائة  
أردب من حنطة ثم انا قايلا وقد تغير سوق العبد ودخله ثمانية أو نقصان (قال) سألت  
مالك عنه اذا كان العبد على حاله لم يدخله ثمانية ولا نقصان وان تغيرت أسواقه (قال)  
لا أرى بأسا أن يقيه من الطعام الذي له عليه ﴿قلت﴾ فان دخله نقصان بين من عود  
أو عيب من العيوب (قال) لا يعجبني ذلك ولا خير فيه (قال ابن القاسم) وأنا أرى  
النماء بمنزلة الدابة المعجزة تسمن أو الصغير يكبر أو البيضاء العيين يذهب بياضهما  
والصماء يذهب صممها ان ذلك لا ينبغي فيه الاقالة لأنه زيادة وأما لو كان السلم جارية  
ممزولة فسمنت لم أر به بأسا ولم أر مالكا يحمل سمانة الرقيق وعجفهم مثل سمانة  
الدواب وعجفها وقال انما تشتري الدابة لشحمها والرقيق ليسوا كذلك ﴿قلت﴾  
أرايت لو أني بعثت جارية بعبد فتقابلنا ثم مات العبد فتقابلنا (قال) ما أحفظ من  
مالك فيه شيئا ولا أرى الاقالة تكون اذا مات أحدهما وانما تكون الاقالة اذا كانا  
حيين ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت عبدا بعبد دفعته اليه وقبضت لآخر ثم  
أصاب أحد العبدین عي أو عور أو عيب ثم تقايلا أتجوز المقابلة فيما بيننا (قال) لا  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أحفظه الساعة ﴿قلت﴾ فلم لا تجوز المقابلة فيما  
بينهما (قال) لأنه انما أقال كل واحد منهما صاحبه على أن يأخذ ما دفع من الثمن فاذا

انتقص من الثمن شيء فليس على هذا اقالة ﴿قلت﴾ فان علم بأن العبد الذي دفع قد انتقص بعود أو عمي أو عيب فتقايلا على هذا (قال) هذا جائز اذا علم لانه رضى أن يدع بعض حقه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلين أسلما الى رجل في طعام فأقاله أحدهما أيجوز أم لا (قال) قال مالك لا بأس به وأنا أرى ذلك جائزا ألا أن يكونا متفاوضين في شراء الطعام وبينه أو متفاوضين في أموالهما فيكون ما أقاله هذا وما أتى لشريكه فيه نصيب فلا يجوز ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلين أسلما الى رجل في حنطة معلومة أو ثياب معلومة موصوفة فاستقاله أحدهما أو ولى حصته رجلا (قال) قال مالك لا أرى بذلك بأسا ﴿قلت﴾ وان لم يرض شريكه (قال) قال مالك نعم وان لم يرض شريكه فان ذلك جائز عليه (قال مالك) وليس للشريك على شريكه حجة فيما أقاله ﴿قال﴾ وقال لى مالك انما الحجة فيما بين الشريك وبين البائع وليست له حجة على الذى اشترى معه أن يقبل صاحبه يأخذ ذهبه ولم أره يجعل له شركا فيما أخذ من شريكه أن يرجع فيه معه ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلم رجلان الى رجل في طعام صفقة واحدة فأقاله أحدهما من رأس ماله أيجوز ذلك أم لا (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ولم أجازه مالك وانما هي صفقة واحدة (قال) لانه لا يتهم ان يكون انما يبيع من أحدهما على أن يسلفه الآخر ﴿قلت﴾ فان كان رأس المال ثوبا واحداً أسلماه جميعا في طعام فاستقاله أحدهما (قال) لا أرى بذلك بأسا ويكون شريكاً في الثوب معه ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا انما قال لى مالك في الرجلين يسلمان سلما واحداً فيقول أحدهما انما قال لنا مالك ذلك في الذهب والورق وجميع الاشياء اذا كان رأس المال لم يتمير في بدن بحال ما وصفت لك فذلك عندنا فى الاقالة من أحدهما بمنزلة الدراهم ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلم رجل الى رجلين في طعام موصوف الى أجل أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان أقال أحدهما أيجوز الاقالة في قول مالك أم لا (قال) ان كان لم يشترط عليهما عند اشتراعه منهما أن أحدهما يحمل بصاحبه أيهما شاء أخذ بحقه لم أر بالاقالة بأسا لانه ليس له

أن يتبع كل واحد منهما إلا بما عليه وهذا في الاجارة أين مما أجاز لي مالك في  
 الرجلين يشتريان من الرجل الواحد فبقيله أحدهما وبأبي الآخر أن ذلك جائز  
 ﴿قلت﴾ ولم كرهت في الرجلين إذا كان كل واحد منهما حميلاً عن صاحبه لم  
 كرهت الاقالة (قال) لأنه كان جميع الحق على واحد فأقاله من بعض وأخذ بمضا  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة أردب فلما حل الاجل  
 أو قبل أن يحل الاجل رد عليّ الدراهم وأعطاني الطعام أو رد عليّ الدراهم قبل محل  
 الاجل وأرجأ الطعام عليه الى محل الاجل (قال) لاخير في هذا ﴿قلت﴾ فإن رد عليّ  
 نصف رأس مالى قبل محل الاجل وأرجأ الطعام الى أجله (قال) لاخير في ذلك  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة خنطة ثم انا تقايلنا  
 ودراهمي في يد الذي أسلمت اليه بعينها فأراد أن يعطيني غيرها فقلت لا آخذ غيرها  
 (قال) له أن يعطيك غيرها إذا كانت مثل دراهمك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان لم  
 يفارقني ودراهمي معه قد تقدمت حتى تقايلنا فأراد ان يعطيني غير دراهمي (قال) نعم  
 ذلك له ﴿قلت﴾ وكذلك لو كنت أسلمت طعاماً في عروض ثم انا تقايلنا والطعام  
 عند الذي أسلمت اليه فأراد ان يعطيني غير طعامي ويعطيني طعاماً مثل صفة طعامي  
 فأبيت (قال) يكون ذلك لك ﴿قلت﴾ فإن كانت الدراهم قائمة بعينها عنده والطعام  
 بعينه عنده فأقلته على أن يدفع الى دراهمي بعينها أو طعامي بعينه (قال) أرى الدراهم  
 وان اشترط ذلك فله أن يدفع غيرها وأما الطعام فله أن يأخذه ان كان قائماً بعينه  
 اشترط أو لم تشترط ﴿قلت﴾ فافرق بين الدراهم وبين ما يكال أو يوزن في هذا  
 قال لان الدراهم لا يشتري بأعيانها والطعام وما يوزن وما يكال مما يؤكل ويشرب  
 أو لا يؤكل ولا يشرب قد يشتري بعينه فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ وكذلك كل  
 شيء ابتعته مما يؤكل ويشرب أو لا يؤكل ولا يشرب إذا كان يكال ويوزن فأقلته  
 فاستقالي صاحبه بعد ما أثقلتته فالاقالة فيه جائزة وعليّ مثله (قال) نعم اذا علم بذلك  
 فأقاله بعد العلم فالاقالة جائزة ﴿قال سحنون﴾ وكان عنده المثل حاضراً ﴿قلت﴾

وكذلك لو اغتصبته فأقلته كان على مثله ولم تكن على قيمته وإن حالت أسواقه  
(قال) نعم كذلك قال مالك وليس عليه أن يدفعه إليه إلا في الموضع الذي اغتصبه فيه  
منه وفي الأقاله إنما يلزمه أن يرد إليه ذلك الشيء حيث دفعه إليه وإن حالت الأسواق  
﴿قلت﴾ أ رأيت أن أسلمت إليه ثوبا في طعام إلى أجل فهلك الثوب ثم استقاني  
فأقلته أتجاوز الأقاله أم لا في قول مالك ويكون عليه قيمة الثوب (قال) لم أسمع من  
مالك فيه شيئا ولا يعجبني لأن الثوب قد ضاع ولا تكون الأقاله على القيمة ولا  
على ثوب يشتره وإنما الأقاله عليه بعينه ليس تجوز الأقاله إلا عليه بعينه (قال) والأقاله  
على القيمة لا تجوز ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا اشترت منه طعاما إلى أجل  
بشوب فقبضت الطعام ثم أنه استقاني فأقلته فلف الطعام عندي بعد ما أقلته قبل أن  
أدفعه إليه (قال) قال مالك هلاك الطعام منك حتى ترده إلى صاحبه الذي أقلته منه  
وتفسخ الأقاله ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني أسلمت ثوبا في طعام ثم أنا تقابلنا (قال) تجوز  
الأقاله إذا رد الثوب بحضرة الأقاله ولم يؤخر دفع ذلك الثوب ﴿قلت﴾ فإن كان  
الثوب حين تقابلنا قائما عند صاحبه بعينه يعلمان ذلك فلما تقابلنا بمثل ليؤتى بالثوب  
فأصاب الثوب قد تلف (قال) فلا أقاله بينهما ويكونان على سلمهما لأنه لا يصلح أن يقيله  
الابنتقد فلما لم ينتقد بطلت الأقاله وإنما كانت الأقاله على ثوبه بعينه فلف فلما تلف  
بطلت الأقاله ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أقله والثوب قائم بعينه فأصاب الثوب قد تلف  
فأعطاه مثله قبل أن يتفرقا أتجاوز الأقاله أم لا (قال) لا تلزمه الأقاله ولا أتجاوز فإذا  
كانت الأقاله على رأس المال ورأس المال ثوب قائم بعينه لم يضع ثم أنه تلف بعد ذلك  
فليس له أن يمطى مكانه مثله لأن الأقاله إنما وقعت على ذلك الثوب الذي تلف بعينه  
﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلا أعطى رجلا عبدا أو فرسا أو بغلا أو حمرا في طعام  
إلى أجل وذلك الأجل إلى شهر فأعسر صاحب الطعام به وقد اختلفت أسواق الرقيق  
وانضمت والدواب مثل ذلك أيجوز له أن يقيله ويرده إليه (قال) نعم إذا كان على حاله  
(قال ابن القاسم) إلا أن يدخله عور أو نقصان أو زيادة فإن دخله هذا فلا أقاله

منفسخة ﴿قلت﴾ فأصل قول مالك في هذا كله ان أنا أسلمت حيواناً أو دواب أو رقيقاً أو عروضاً ثياباً أو غير ذلك مما هو من العروض مما يكال أو يوزن ومما لا يكال ولا يوزن اذا كان مما لا يؤكل ولا يشرب أسلمت ذلك في طعام الى أجل فتقابلنا والسلع التي أسلمت اليه في هذا الطعام قائمة بعينها الا أنها قد تغيرت بالسواق لسعر رخص أو غلا فلا بأس بالاقالة بيننا قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان دخل هذه العروض وهذا الحيوان نقصان في أبدانها تخرقت العروض أو أصابها حرق أو أصاب الحيوان عور أو عرج أو عوى أو شلل أو نحو ذلك ثم تقابلنا لم تجز الاقالة فيما بيننا (قال) نعم ﴿قلت﴾ وان تلفت العروض ومات الرقيق والحيوان ثم تقابلنا بعد ما تلفت العروض ومات الرقيق والحيوان فالاقالة فيما بيننا لا تجوز وعليه مثل الرقيق والحيوان والعروض يدفعها بمحضرة ذلك قبل أن يتفرقا (قال) لا تجوز الاقالة بعد ما تلفت

---

﴿ثم كتاب السلم الثاني بحمد الله وعونه﴾  
 ﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم﴾  
 ﴿وبليه كتاب السلم الثالث﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

( وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم )

﴿ كتاب السلم الثالث ﴾

﴿ في اقالة المريض ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة أردب حنطة ثمنها مائتا درهم ولا مال لي غيرها فأقلته في مرضي ثم مت أيجوز له من ذلك شيء أم لا (قال) يجيز الورثة فان أحبوا أن يقيلوه يأخذوا رأس المال فذلك جائز وان أبوا قطعوا له بثالث ماعليه من الطعام وأخذوا ثلثيه وان كان الثابت يحمل جميعه جاز ذلك له وتمت وصيته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم يكن فيه محابة انما كان الطعام يسوى مائة درهم وانما كان رأس مال المريض مائة درهم فأقله أيجوز أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ تحفظ هذه المسائل عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال في بيع المريض وشرائه انه جائز الا أن يكون فيه محابة فيكون ذلك في ثلثه

﴿ ما جاء في الرجل يساف الجارية في طعام فتلد أولاداً ثم يستقيه فيقبله ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت جارية الى رجل في طعام الى أجل فولدت عنده فاستقلته فأقالني (قال) لا يعجنني ذلك لان مالكا قال الاقالة فيها جائزة ما لم تتغير في بدنها بناء أو نقصان فالولد عندي بمنزلة النماء في البدن لان الولد نماء ﴿ قلت ﴾ ولم لا يجيز الاقالة فيها نفسها ويجبس الآخر ولدها (قال) ما سمعت فيه الا ما أخبرتك عن مالك في نماء البدن

ونقصانه (قال) ولا يجوز هذا الذي قلت ويدخله أيضاً التفرقة ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل في طعام غنماً أو نخلاً أو دوراً فأكلت من لبنها أو من ثمرها أو أخذت كراء الدور ثم استقاني فأقلته (قال) قد أخبرتك بقول مالك في العبد والدابة لا بأس أن يقيه بعد شهرين أو ثلاثة اذا لم تتغير في بدنهما بنماء أو نقصان والدابة اذا أقامت شهرين أو ثلاثة وهي تركب والعبد لا شك أنه يعمل ويشغل والدار تسكن فملى هذا فقس ما يرد عليك من هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت عبداً في طعام فأذن له المشتري في التجارة فلحق العبد دين ثم تقايلا أتجوز الاقالة في قول مالك (قال) قال مالك الدين عيب من العيوب اذا باعه وعليه دين فان له أن يرده ﴿قلت﴾ فان علم هذا بالدين الذي على العبد فأقاله بعد المعرفة (قال) لا يجوز لان الدين الذي لحق العبد عند مالك عيب ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل ثوباً في طعام الى أجل فلقيته فاستقلته فأبى فزده دراهم على أن أقالي (قال) لا يصلح هذا في قول مالك ويدخل هذا بيع الطعام قبل استيفائه ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أسلم في طعام الى أجل فتقايلا فأخذ منه بالدرهم عرضاً من العروض بعد ما تقايلا يجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك حتى يأخذ رأس ماله لانه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفي لانه اذا أقاله فلم يأخذ رأس ماله حتى أخذ سلعة من السلع فكانه انما باعه سلعة الذي كان له عليه بهذا الفرض وانما الاقالة لغو فيما بينهما

ما جاء في الرجل يبيع السلعة وينقد ثمنها ثم يستقبله فأقاله وأخذ الثمن

﴿قلت﴾ أرايت ان باعه سلعة بيمينها ونقده الثمن ثم استقاله فأقاله واقرقا قبل أن يدفع اليه رأس المال أتجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا بأس بذلك (قال مالك) ولا بأس بذلك وان أقاله على أن جعل الثمن الى سنة لانه بيع حادث ﴿قلت﴾ فالاقالة كلها عند مالك بيع من البيوع (قال) نعم قال مالك هي بيع من البيوع يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت في حنطة أو عروض فاستقاني فأقلته أو طلب الى رجل فوليته أو بعت ذلك السلم رجلاً ان كان مما يجوز



يسعه أيجوز لي أن أؤخر الذي وليت أو الذي أقلت أو الذي بدت يوماً أو يومين بشرط أو بغير شرط (قال) قال مالك لا يجوز أن يؤخره ساعة ولا يجوز أن يتفرقا حتى تقبض ذلك من الذي وليت أو من صاحبك الذي أقلته أو من الذي بدت والا لم يصلح ذلك وصار ديناً في دين وكذلك الصرف ولا يصلح في الصرف أيضاً أن يتفرقا قبل القبض فكذلك هذا (قلت) أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل في طعام فلما حل الاجل أقلته على أن يعطيني برأس المال حميلاً أو دهماً أو يحميني به أو يؤخر لي بذلك يوماً أو ساعة (قال) مالك لا يجوز هذا لأن هذا يصير ديناً في دين وبيع الطعام قبل أن يستوفي ولو أن رجلاً أقال رجلاً في طعام ابتاعه منه فلم يتقدمه الذهب حتى طال ذلك (قال) أرى الإقالة منفسخة وأراها على يمينها (قال) ولم أسمعه من مالك وهو رأيي. ولو أن رجلاً أسلم إلى رجل في طعام فأخر النقد حتى حل الاجل (قال) أكره ذلك وأراه من الدين بالدين ولا يجوز وهو رأيي

جاء ما جاء في الرجل يسلف الثوب في الطعام إلى أجل

ثم استقاله قبل الاجل فاقاله

(قلت) أرأيت إن أسلمت إلى رجل ثوباً في طعام فاستقلته قبل الاجل فأقالني أيجوز أم لا في قول مالك (قال) إن كان الثوب لم يتغير بزيادة ولا نقصان وهو بحاله فلا بأس به وإن كانت أسوائه قد حالت لأني سألت مالكا عن الرجل يعطي العبد أو الدابة في طعام إلى أجل فإذا حل الأجل قال له ما عندي طعام فأقالني وأحسن خذ دابتك أو عبدك (قال) قال لي مالك إن كان ماله بحاله لم يتغير بتماء ولا نقصان فلا أرى به بأساً وفي الشهرين تحول أسوائه فالثوب عندي أين أنه لا بأس به (قلت) لم قال إذا زادت السلعة التي أخذها في غن الخنطة في السلم أو قصمت في بدنائه لا تصلح الإقالة فيها رأساً (قال) لأنه يصير بيع الطعام قبل أن يستوفي لأن رأس مال هذه الخنطة إذا تغير بتماء أو نقصان فليس هو رأس ماله (قلت) ولا يلتفت فيه إلى حوالة الاسواق ولا ترى بأساً وإن حالت الاسواق أن يقيله في قول مالك

( قال ) لما قال لى مالك انه لا بأس أن يقيه في الحيوان بعد شهرين اذا كان الحيوان رأس مال الطعام علمت أن مالكا لم يلتفت الى الاسواق لأن الحيوان في شهرين تحول أسواقه فلم يلتفت مالك الى ذلك

﴿ ما جاء في الرجل يسلف في ثياب موصوفة الى أجل فلما حل الأجل ﴾  
﴿ استقاله فأقاله من النصف على أن يأخذ النصف الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني أسلمت في ثياب موصوفة الى أجل معلوم فلما حل الأجل استقالني فأقلته من نصفها على أن أخذ النصف الآخر أيجوز هذا ( قال ) لا يجوز هذا في قول مالك لأن هذا يصير فضة نقدا بفضة وثياب الى أجل فلا يجوز وقد فسرته لك في المسئلة التي في التسليف في الطعام وهو في الطعام وفي جميع الاشياء اذا أقاله من بعض وأخذ بمضاً لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت اليه ثيابا في حيوان موصوفة قطع الثياب بعد ما قبضها فبعته نصف تلك الحيوان بنصف تلك الثياب قبل الاجل أو بعد الاجل ( قال ) لا بأس بذلك اذا قبض الثياب قطعها أولم يقطعها لان مالكا قال في الثياب اذا كانت بأعيانها فلا بأس به أن يقيه ويزيده معها ما شاء فإن كان التقطيع زيادة فلا بأس به وان كان نقصا فلا بأس به ولا تهمة في هذا وانما التهمة في هذا أن لو كان أخذ غيرها من صنفها وزيادة معها لانه يدخله سلف بزيادة ازدادها

﴿ في الرجل يسلف ثوبا في حيوان الى أجل فاذا حل أو لم يحل أقاله ﴾  
﴿ فأخذ الثوب بعينه وزيادة ثوب معه من صنفه أو من ﴾  
( غير صنفه على أن أقاله من الحيوان )

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلم ثوبا في حيوان الى أجل فلما حل الاجل أو قبل أن يحل أخذ الثوب من الرجل بعينه وزاده ثوبا من صنفه أو من غير صنفه على أن أقاله من الحيوان الذي أسلم اليه فيه ( قال ) لا بأس بهذا كذلك قال مالك حل الاجل أولم

يحل ﴿قلت﴾ أرايت الثوب اذا كان قد تغير في يد المسلم اليه بيعب دخله من خرق  
أو عور فأخذ ثوبه ذلك الذي دخله العيب بعينه على أن زاده معه ثوبا من صنفه أو  
من غير صنفه أو زاده معه دنائير أو دراهم أو حيوانا على أن أقاله من سلفه أيجوز  
هذا أم لا في قول مالك (قال) نعم ان كان قد حل الاجل أو لم يحل الأجل فلا بأس  
به أيضا في قول مالك الا أن يزيد شيئا من صنف السلم الذي كان عليه فان زاده  
شيئا من صنفه لم يصلح قبل الاجل ولا بأس به اذا حل الاجل ولا بأس به أن  
يأخذ سلمته التي أعطاه وأسلفها في هذا الشيء ببعض ما كان له عليه مما أسلفه فيه  
ويترك بقيته الى أجله ولا يقدمه قبل الاجل ولا يؤخره بمنزلة ما لو أن رجلا باع  
عبدا أو دابة بمائة دينار الى سنة ثم أخذ بعد ذلك الدابة بعينها أو العبد بعينه بخمسين  
مما له عليه أو ترك الخمسين الباقية قبله الى أجلها فهذا لا بأس به فقس جميع العروض  
عليها اذا أسلمت فيها

— ما جاء في الرجل يبتاع العبدین صفقة واحدة كل واحد بعشرة دراهم —  
﴿دراهم واستقال من أحدهما على أن يكون الآخر بأحد عشر درهما﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت عبدین صفقة واحدة كل واحد منهما بعشرة دراهم  
فاستقلت من أحدهما على أن يكون الباقي على بأحد عشر درهما أيجوز ذلك أم لا في  
قول مالك (قال) هذا جائز لانه لا بأس أن يديه أحدهما بدرهم أو أقل أو أكثر  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت الى رجل  
في كره حنطة فتقابلنا قبل محل الاجل أو بعد ما حل الاجل فأحالي بالثمن على رجل  
وتقرنا قبل أن أقبض ما أحالي به (قال) قال مالك لا يجوز هذا وهذا دين بدين  
﴿قلت﴾ فان أعطاني الذي أحالي عليه الدراهم قبل أن أفارق الذي أقالني (قال)  
لا بأس بذلك لانه قبضت الدراهم من قبل أن تفارقه ﴿قلت﴾ فان لم يحلني ولكن  
أقالني فافترقنا قبل أن أقبض منه الثمن (قال) لا يصلح عند مالك وهذا دين بدين  
﴿قلت﴾ فان دفع الى قبل أن أفارقه (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان

تقابلنا ثم وكلت وكيلاً قبل أن نفترق قبض الثمن منه وفارقه أو وكل هو وكيلاً بعد ما تقابلنا على أن يدفع إلى الثمن وذهب أيجوز هذا في قول مالك (قال) أرى إذا دفعه إلى الوكيل مكانه أو دفعه وكيل صاحبك مكانه إليك من قبل أن تفترق فلا بأس به وإن كان أمراً يستأخر فإنه لا يجوز لانهما قد افترقا قبل أن يدفع إليه الثمن الذي أقاله به فصار بيع الدين بالدين ﴿قلت﴾ والعروض كلها إذا كانت رأس مال السلم فتقابلنا لم يجز لي أنت أفارقه حتى أقبض رأس مالى وهو مثل الدراهم والدنانير في ذلك عند مالك (قال) نعم

✽ ما جاء في الرجل يتبع من الرجل السلعة أو الطعام فيشرك ✽  
 ﴿ فيها رجلاً قبل أن يتقده أو بعد ما تقده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلاً قبل أن أتقده أو بعد ما تقده أى صلح ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاماً بثمن إلى أجل فأناه رجل فقال أشركنى في هذا الطعام وذلك قبل أن يكتال طعامه الذى اشترى (قال مالك) لا بأس بذلك ان أشركه على أن لا يتقده الا الى الاجل الذى اشترى اليه الطعام فان انتقد فلا خير في ذلك (قال مالك) وان اكتال الطعام ثم أناه رجل فقال أشركنى في هذا الطعام على أن أتقده لم يكن به بأس ان يشركه في ذلك الطعام انتقد أو لم ينتقد لان ذلك يصير بيعاً مستأنفاً اذا اشترط النقد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكتال طعامه المشتري وقد كان اشتراه الى أجل ثم أناه رجل فقال أشركنى في طعامك هذا فقال قد أشركتك ولم يشترط النقد (قال) يكون نصف الثمن على المشترك الى أجل الطعام الذى اشتراه اليه المشتري ﴿ قلت ﴾ وكذلك التولية في قول مالك (قال) نعم سألت مالكا عن التولية في مسئلتك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشركة

﴿ ما جاء في الرجل يتاع السلعة أو الطعام كيلا يتقد فيشرك ﴾  
﴿ رجلا قبل أن يكتال الطعام أو يقبض السلعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة من رجل يتقد فلم أقبضها حتى أشركت فيها رجلا أو وليها رجلا أيجوز ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وان كان طعاما اشتريته كيلا وتقدت الثمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن أكتاله من الذي اشتريته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك الحلال اذا انتقد مثل ما تقدم عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) قد جاء هذا وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي الا ما كان من شرك أو اقالة أو تولية ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني ابن القاسم عن سليمان بن بلال عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه الا ما كان من شرك أو اقالة أو تولية (قال) وقال مالك اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والاقالة والتولية في الطعام قبل أن يستوفي اذا انتقد الثمن ممن يشركه أو يقيله أو يوليه

﴿ ما جاء في الرجل يتاع الطعام بتقد فيشرك فيه رجلا ثمن الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتري رجلا طعاما بتقد فتقد الثمن ولم يكتله حتى ولاه رجلا أو أشركه أو أقال البائع ولم ينتقد وشرط على الذي ولى أو أشرك أو أقال أن الثمن الى أجل (قال) قال مالك لا يصلح هذا لان هذا لما دخله الاجل صار يما مستقبلا فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي وانما يصلح ذلك اذا انتقد منه لانه اذا انتقد قد صار المشرک والمولى والمقال بمنزلة المشتري فاذا صنع ذلك المشرک والمولى والمقال في الطعام في النقد مثل ما صنع المشتري فقد حل محل المشتري فلا بأس بذلك وان لم يفعل في النقد مثل ما شرط على المشتري فليس هذا بتولية وهذا بيع الطعام مستقبلا فيصير بيع الطعام

قبل أن يستوفى فلا يصلح ذلك وكذلك قال لي مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وما  
 ابتمت من العروض والحيوان الى أجل مضمونة على رقاب الرجال فبعثها بريح أو  
 نقصان وانتقدت ثمنها فأفلس الذي عليه المتاع أو الحيوان فليس على الذي باع منه  
 قليل ولا كثير والتباعة للذي اشترى على الذي عليه المتاع وليس على الذي باع السلعة  
 من التباعة قليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لانه انما  
 اشترى ديناً على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سلعة قائمة بعينها

ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً فتتلف قبل أن يقبضها ﴿

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشترت سلعة من السلع فأنا في رجل فقال أشركني في سلعتك  
 ففعلت فأشركته فهلكت السلعة قبل أن يقبضها مني المشرک أو قبل أن يقبض  
 منها شيئاً ( قال ) هلاكها منهما جميعاً عند مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن  
 رجل اشترى طعاماً فآكله في سفينة فأنا رجل فقال أشركني في طعامك هذا  
 ففعل وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الطعام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته  
 ( قال ) قال مالك هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي  
 تقدمه في الطعام

ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً ولا يسمى شركته ﴿

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً اشتراه رجلان فلقبهما رجل فقال أشركاني فأشركاه كم  
 يكون له من العبد (قال) يكون لكل واحد منهم ثلث العبد لانهما انما أراد أن يكون  
 في العبد كاحدهما

ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً على أن يتقدمه ﴿

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشترت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلاً على أن يتقدمه  
 عندي وذلك بعد أن قبضت ما اشترت أو قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك عند

مالك في الوجهين جميعا لان هذا عند مالك بيع وسلف فلا يجوز ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك لا يصلح أن يشركه على أن يتقدم عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

— ما جاء في التولية —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أسلمت الى رجل في طعام فقال للذي أسلمت اليه بعد ذلك ولى هذا الطعام الذى لك على ففعلت هل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) انما التولية عند مالك لتير الذى له عليه الطعام فالذى عليه الطعام انما يقال وليس يولى فاذا قال ولى الطعام الذى لك على ففعل ونقده كان جائزا ويكون اقالة وليس يكون تولية ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت من رجل طعاما فلما أكلته أتاني رجل فقال ولى فقلت أوليك بكى (فقال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فان قال هذا مدى اشتريته فانا أوليكه فتولاه منى فأصابه ناقصا (قال) نقصانه للمولى وزادته اذا كان من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هذا الذى ولى من نقصان الكيل شئ وليس له من زيادته شئ ﴿قلت﴾ أ رأيت ان ولى هذا المدي الى الذى اشتري فأصابه الذى قبضه ناقصا نقصانا بنا (قال) ان كان ذلك النقصان من نقصان الكيل فهو للمولى وان كان نقصانا أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحساب ما اشتري ولم يكن على الذى ولى ضمان ما انتقص وان كانت زيادة يعلم أنها ليست من زيادة الكيل فهو للذى ولى ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الشركة في جميع هذا قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال لى مالك واذا أشركه وان لم يكتله فتلف كانت المصيبة بينهما ﴿قلت﴾ فان أسلمت في جنطة فوليت بمقتضا قبل محل الاجل ربحها بربع الثمن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم وكذلك جميع العروض ﴿قلت﴾ وعلى هذا يحمل ما كان من جميع هذه الاشياء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أليس كان مالك لا يرى بأسا بالشرك والتولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطعام وغيره اذا انتقد (قال) نعم لم

يكن يرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة عبداً أو غيره فلقيت رجلاً  
 فقال ولني السلعة التي اشتريت بالثمن الذي اشتريت ولم أخبره بما اشتريت به السلعة  
 فقلت نعم قد وليتك ثم أخبرته بالثمن أ ترى البيع جائزاً أو فاسداً في قول مالك (قال)  
 لا أحفظ عن مالك في هذا بعينه شيئاً ولكني أرى المشتري بالخيار اذا أخبره البائع بما  
 اشتراها به ان شاء أخذ وان شاء ترك فان كان انما ولاءه على أن السلعة واجبة له بما اشتراها  
 به هذا المشتري من قبل أن يخبره بالثمن فلا خير في ذلك وهذا من المخاطرة والقمار فاذا  
 ولاءه ولم يوجهه عليه كان المتاع فيه بالخيار ﴿قلت﴾ وان كان انما اشترى السلعة بمحنة  
 أو شعير أو شيء مما يكال أو يوزن فأخبره بالثمن بعد ما ولاءه أ ترى البيع جائزاً (قال) نعم  
 والمشتري بالخيار ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان انما اشترى السلعة بعبد أو دابة أو بحيوان  
 أو بثياب فلقه رجل فقال ولني هذه السلعة فقال قد وليتك وهذا قبل أن يخبره بما  
 اشتراها به ثم أخبره أنه انما اشتراها بحيوان أو بمرض (قال) أرى المشتري بالخيار ان  
 شاء أخذ وان شاء ترك ﴿قلت﴾ فان رضى المشتري أن يأخذها (قال) يأخذ السلعة  
 بثمنها من العروض والحيوان الذي اشترى بعينه في صفته وجودته ونحوه ﴿قلت﴾  
 وكذلك لو أن رجلاً قال في مجلس اشترت اليوم سلعة رخيصة فقال له رجل ولني  
 اياها فقال قد فعلت ولم يخبره بالثمن ولم يخبره بالسلعة فقال المولى هو عبد فقال المولى  
 قد رضيت (قال) ذلك له فقال المولى أخذته بمائة دينار فقال المولى لا حاجة لي به (قال)  
 ذلك له ﴿قلت﴾ فان قال قد أخذته منك (فقال) ان كان حين ولاءه انما ولاءه على غير  
 وجه الايجاب على المولى وانما هو ان رضى أخذ وان سخط ترك بمنزلة المروف يصنعه  
 به وانما يجب البيع على الذي يولي ولا يجب البيع على المولى الا بعينه النظر والمعرفة بالثمن  
 فان رضى أخذ وان سخط ترك (قال) فلا أرى بهذا البيع بأساً وان ولاءه على أن السلعة  
 قد وجبت للمشتري قبل أن يسميها وقبل أن يعرف للمولى وقبل أن يعرف ما للثمن وانما  
 سماها ولم يخبره بالثمن فهي عليه واجبة فلا خير في هذا لان هذا قمار ومخاطرة وانما  
 يجوز من ذلك كله ما كان على وجه المروف من البائع والمشتري في ذلك بالخيار



فلا أرى بهذا بأساً ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت عبد رجل ولم يخبرني بصفته الا أنه قال عبد في بيتي فقال له رجل قد أخذته منك بمائة دينار من غير أن يصف له العبد أو يكون المشتري قد رأى العبد قبل ذلك هل يكون المشتري بالخيار في قول مالك (قال) قال مالك البيع ما هنا فاسد لا خير فيه ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين هذا وبين ما سألتك عنه من التولية قبل هذا ولم لا تجعل لهذا المشتري الخيار اذا نظر وتجمله بمنزلة المولى السلعة (قال) لأن هذا بيع على وجه المكايسة والايجاب والذي ولى السلعة لو كان على وجه الايجاب والمكايسة كان مثل هذا لا خير فيه وهذا البيع ان كان اسماً للخيار فيه وان كان على وجه المكايسة فلا بأس بذلك مثل أن يقول عندي غلام قد ابتعته بمائة دينار فانظر اليه فان رضيت فقد بعته بمائتي دينار فلا بأس بذلك وان واجبه عليه ولم يجعله بالخيار اذا نظر فلا خير في هذا البيع وأما التولية فانما هو معروف صنعه البائع الى المشتري فلذلك جعلنا الخيار للمشتري اذا نظر فان شاء أخذ وان شاء ترك والتولية اذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشتري الا بعد معرفة الثمن والنظر الى السلعة فانما هو معروف صنعه بالذي ولاه السلعة

﴿ما جاء في بيع زريعة البقول قبل أن تستوفى﴾

﴿قال﴾ وقال لى مالك في زريعة الفجل الايض الذي يؤكل وزريعة الجوز وزريعة السلق والكراث والخرير<sup>(١)</sup> وما أشبهه اذا اشتراه رجل فلا بأس أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن هذا ليس بطعام ولا بأس بالواحد منه بالآخرين من صنف واحد (قال مالك) وأما زريعة الفجل الذي يخرج منه الزيت فلا يصالح أن يبيعه قبل أن يستوفيه لان هذا طعام ألا ترى ان الزيت فيه وأما ما وصفت لك من زريعة الجوز والسلق والفجل الذي يؤكل ليس فيه من الطعام شيء ﴿فان قال قائل﴾ انه يزرع فينبى منه ما يؤكل منه ﴿قيل له﴾ فان النوى قد يزرع فينبى النخل فيخرج من النخل ما يؤكل

﴿ ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفى ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك كل شيء من الطعام لا يباع إذا اشترى حتى يستوفى ولا الملع ولا التابل كله إذا اشترته كيلا أو وزنا القفل والكسبر والقرناب والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح الا مثلا بمثل ولا يصلح منه اثنان ووجد من صنف واحد يدأيد الا أن تختلف الانواع منه

﴿ ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفى ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالماء واحد باثنين يدأيد ولا بأس بالطعام بالماء الى أجل

﴿ ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن ييمه ﴾

﴿ منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه الى أجل من الآجال بطعام موصوف أيجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل محل الاجل بمرض لا يتعجله أو بدناير لا يتعجلها في قوله مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم أجازة مالك فيما بين السيد وعبده ولم يجزه فيما بينه وبين الاجني (قال) لان السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مدبره ولا يجوز أن يبيع خدمته من أجني فكذلك كتابة عبده يجوز له أن ييمها من نفسه بدين الى أجل والكتابة الى أجل لا يجوز أن ييمها بدين الى أجل من أجني وان الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لان الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الغرماء فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك ان أفلس المكاتب ﴿ قال سحنون ﴾ وانما يجوز اذا تحمل المكاتب عتق نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب اذا كاتبه سيده بطعام الى أجل أيجوز أن يبيع ذلك

الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي (قال) لا يجوز

ما جاء في الرجل يكرى على الجمولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه

قلت: أرايت ان اكرت بعيراً الى بطعام بعينه أو بطعام الى أجل يصلح لي أن أبيع ذلك الطعام قبل أن أستوفيه (قال) اذا كان الطعام الذي بعينه كيلاً أو وزناً فلا يصلح أن يبيعه حتى يقبضه فان كان الذي بعينه مصبراً فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي الى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه قلت: وهذا قول مالك قال نعم

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى

قلت: أرايت ان أسلمت في طعام معلوم الى أجل معلوم أيجوز لي أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك قلت: لم (قال) لأنك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن تبينه حتى تكتاله ألا أن يوليه أو يشرك فيه أو يقبل منه قلت: وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لي أن أبيعها حتى أكتالها أو أزنها وأقبضها في قول مالك (قال) نعم الا الماء وحده قلت: وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلاً أو وزناً فلا بأس أن أبيعه قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره (قال) قال مالك لا بأس أن تبيع ما سلفت فيه اذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك اذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبينه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبينه منه الا بمثل الثمن أو بأقل ويقبض ذلك قلت: أرايت ان سلفت في خنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سبلي (قال) قال مالك لا محير في أن يسلف في شيء من الاشياء عرضاً ولا حيواناً ولا طعاماً ولا شيئاً من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلمك وتقبله من بعض لانتك اذا فعلت ذلك كان بيعاً وسلفاً في العروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع

الطعام قبل أن يستوفى وما سلفت فيه من العروض الى أجل من الاجال فأردت أن تبينه من صاحبه فلا بأس أن تبينه منه بمثل الثمن الذي دفعته اليه أو أدنى منه قبل محل الاجل لانه لا يتهم في أن يدفع عشرة دنانير ويأخذ ثمانية حل الاجل فيه أو لم يحل ولا يصلح أن تبينه من الذي عليه السلف بأكثر مما أعطاه فيه حل في ذلك الاجل أو لم يحل وان أردت أن تبينه من غير صاحبه فلا بأس أن تبينه منه بما شئت بمثل الثمن أو أكثر أو أقل أو ذهب أو ورق أو عرض من العروض أو طعام الا أن يكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن تبينه من صاحبه وان لم يحل الاجل بما يجوز لك أن تسلف الذي لك عليه فيه ان كان الذي لك عليه ثيابا فرقية فلا بأس أن تبينها قبل محل الاجل بثياب قطن مروية أو هروية أو خيل أو غنم أو بغال أو حمير أو بقر أو ابل أو لحم أو طعام تقبضه مكانك ولا تؤخره وان أردت أن تأخذ منه ثيابا فرقية قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وان كانت هذه التي تأخذ أفضل من رقاعها أو كانت أكثر من رقاعها واختلف المدد أو اتفق فلا خير فيه ولا خير في أن تأخذ منها قبل محل الاجل الا بمثل صفتها في جودتها وان حل الاجل فخذ منها أرفع من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من عددها لو غيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أكثر من صفتها فلا بأس به اذا حل الاجل على حال من الحالات

— ما جاء في بيع الطعام يشتري جزافا قبل أن يستوفى —

قلت لم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الاشياء كلها الطعام والشراب اذا كان جزافا والعروض والحیوان وجميع الاشياء وبني أن يجيزني أن أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كيلاً أو وزناً قليلاً أو كثيراً حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام أن قبل يستوفى وهو عندنا على السكيل والوزن وكل شيء ما خلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبينه قبل أن تستوفيه ان كنت اشتريته كيلاً أو وزناً أو جزافاً فهو سواء لان الحديث انما جاء في الطعام وحده قلت لم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافا قبل أن أقبضه من

صاحبه الذي ابتعته منه أو من غيره (قال) لانه لما اشترى الطعام جزافاً فكأنه انما اشترى سلمه بينها فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض الا أن يكون ذلك البيع والشراء بين قوم من أهل العينة فلا يجوز ذلك بأكثر مما ابتعت ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عطراً أو زنبقا أو بانا أو مسكا وزنا أو حديداً أو زجاجا وزنا أو حناء كيلا أو وزنا أو ما أشبه هذه الاشياء مما يكال ويوزن مما لا يؤكل ولا يشرب أيجوز لي أن أبيع ذلك من صاحبه الذي ابتعته منه قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) نعم اذا اشتريت هذه الاشياء وزنا أو جزافاً فلا بأس أن تباعها من صاحبها أو من غير صاحبها قبل أن تقبضها وكذلك الطعام والشراب الجزاف فأما كل ما اشتريت من الطعام والشراب وزنا أو كيلا فلا تبعه في قول مالك حتى تقبضه وتزنه أو تكيله (قال) وانما يجوز مالك بيع هذه الاشياء قبل أن تقبض من الناس الا أصحاب العينة فانه كرهه لهم ﴿قلت﴾ صف لي أصحاب العينة في قول مالك (قال) أصحاب العينة عند الناس قد عرفهم يأتي الرجل الى أحدهم فيقول له أسلفني مالا فيقول لا أفعل ولكن اشترى لك سلعة من السوق فأبيعها منك بكذا وكذا ثم ابتاعها منك بكذا وكذا أو تشتري من الرجل سلعة ثم تباعها اياه بأكثر مما ابتعتها منه

— ما جاء في الرجل يصالح من دم عمد على طعام الى أجل —

﴿فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً وجب له على رجل دم عمد فصالحه من ذلك على طعام موصوف الى أجل معلوم أيجوز أن يبيع له هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أراه بمنزلة من سلف في طعام فلا يبيعه قبل أن يقبضه لان هذا الطعام ليس بقرض وانما هو شراء ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام ﴿قلت﴾ وكذلك لو خالغ امرأته بطعام الى أجل (قال) نعم كذلك أيضاً لا يبيعه حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه

— ما جاء في الرجل يتناع الطعام بعينه أو بغير عينه —

﴿ فيريد أن يبيعه قبل أن يقبضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الطعام يشتريه الرجل والطعام بعينه أو بغير عينه أبيعته قبل أن يقبضه في قول مالك (قال) لا يبيعه حتى يقبضه قال ولا يواعد فيه أحداً ولا يبيع طعاماً ينوي أن يقضيه من هذا الطعام الذي اشتري كان الطعام بعينه أو بغير عينه ﴿ قلت ﴾ فالذي أجازاه مالك أن يشتريه رجل من هذا الذي اشتراه بكيل واحد ماهو (قال) هو الرجل يشتري الطعام فيكتاله لنفسه ورجل واقف لم يعه على بيعه فإذا اكتاله لنفسه ورضى هذا الرجل الواقف أن يشتريه منه بهذا الكيل وكذلك ان لم يشهد كيله وكان غائباً عن كيله فاشتراه منه وصدقه بكيله فذلك جائز إذا كان ذلك منهما على غير موعد كان بينهما ولا واعي قال وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فإن صدقه بكيله وأخذته فوجد فيه زيادة أو نقصاناً (قال) أما ما كان من زيادة الكيل ونقصانه فهو للمشتري وما كان من نقصان يعرف أنه لا ينقص في الكيل فانه يوضع عن المشتري من الثمن بقدر النقصان ولا يعطى طعاماً ولكن يرد عليه من الثمن بقدر ما نقص إذا كان من غير نقصان الكيل ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فإن قال البائع لأصدقك فيما تدعى من النقصان (قال) مالك ان كان المشتري لم ينب عليه وكاله بحضرة شهود حين اشتراه فأرى أن يرجع المشتري على البائع بما نقص من الطعام بقدر ذلك من الثمن وان كان قد غاب عليه المتابع ثم جاء بعد ذلك يدعى وكذبه البائع أحلف البائع بالله الذي لا اله الا هو لقد كان فيه كذا وكذا ولقد بعته على ما كان فيه من البكيل ونيراً ولا يلزمه للمشتري شيء مما يدعى ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشترى ما سوى الطعام من السلع كلها كانت بعينها أو بغير عينها أيجوز له أن يبيعه قبل أن يقبضها في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجوز ذلك ان اشتراها وزناً أو جزاً فإن يبيعها ويحمل عليه ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالك عن الرجل يشتري من الرجل جريداً بعينه أو بتناً أو نوى أو ما أشبهه مما يوزن فيجب له فيأنيه رجل فيبيعه قبل أن يستوفيه ويحمله

عليه فيستوفي منه ذلك الوزن (قال) لا بأس بذلك

— في الرجل يبيع الطعام بعينه كيلا ثم يستهلكه —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا ابتاع طعاما بعينه كيلا فذهب البائع فباعه أو استهلكه (قال) فإن على البائع أن يأتي بمثل ذلك الطعام يوفيه المشتري ﴿قال﴾ فقلت للمالك أفلا يكون عليه المشتري بالخيار أن أحب أن يلزمه الطعام أثره وإن أحب أن يأخذ ذهبه أخذها (قال) لا وليس عليه إلا طعام مثل ذلك وليس في هذا خيار إنما هذا بمنزلة رجل استهلك لرجل طعاما بعينه فعليه أن يأتي بمثله ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن لي على رجل سلما فاحل الأجل وكنت ابنه يقبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدبره أو أمّ ولده (قال) أكره هؤلاء إذا وكلهم لانهم كأنهم الذي عليه الطعام ولا يجوز لي أن أؤكل الذي عليه الطعام يقبض طعاما عليه (قال) وولده إذا كانوا كبارا قد باتوا بالحيازة عنه فلا أرى بذلك بأسا ويذهب بعضهم أن شاء ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أسلمت إلى رجل في كثر حنطة إلى أجل من الآجال ثم أسلم إلى في كثر حنطة مثله إلى ذلك الأجل فأردنا أن نتفاس قبل محل الأجل يكون ماله على من الطعام بمالي عليه من الطعام أيجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك إن حل الأجل قال نعم ﴿قلت﴾ ولم (قال) لأنه يبيع الطعام قبل أن يستوفي ﴿قلت﴾ فإذا حل الأجل على وعليه والطعامان صنفهما واحد لم يجعله مالك يبيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أن الكثر الحنطة الذي لك عليه لم يقبضه منه وإنما بعته ذلك بكثرة له عليك فلا يجوز هذا وهذا يبيع الطعام قبل أن يستوفي وهو بمنزلة أن لو كان على رجلين ﴿قلت﴾ فلو أقرضت رجلا مائة أردب من حنطة إلى أجل ثم أسلم إلى في مائة أردب من حنطة إلى أجل وأجلهما واحد فقلت له قبل محل الأجل أقاصك بمالي عليك من الطعام القرض بالذي لك على من الطعام السلم (قال) لا يصلح هذا وهذا يبيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أنه باعك طعاما له عليك من سلم إلى أجل بطعام لك عليه قرضا إلى أجل فهذا لا يصلح وهو بمنزلة أن لو كان على

رجلين ﴿قلت﴾ فإن حل الاجل فقلت له خذ الطعام الذي لى عليك من القرض  
بالطعام الذي لك على من السلم (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ لم أجازه  
مالك حين حل الاجل وكرهه قبل حل الاجل (قال) لانه لما حل الاجل انما له  
عليك أن توفيه سلمه الذي له عليك وكان لك عليه قرضا قد حل مثل السلم الذي  
له عليك فقلت له خذ ذلك الطعام بسلمك فلا بأس بذلك لانه لا يكره لك أن  
تبيع قرضك قبل أن تستوفيه فكذلك لا يكره لك أن تقضيه من طعام عليك من  
سلم وليس هاهنا بيع شيء من الطعام بشيء من الطعام وانما هو هاهنا قضاء سلم كان  
عليك قضيته ﴿قلت﴾ لم كرهته لى قبل محل الاجل أن أقاضيه بذلك (قال)  
لانه يدخله الدين بالدين ويبع الطعام قبل أن يستوفى ألا ترى أنك بتمه مائة أردب  
لك عليه قرضا الى أجل بمائة أردب له عليك من سلم الى أجل فلا يصلح ذلك  
﴿قلت﴾ وما فرق ما بينه اذا كان الذي له على من سلم والذي لى عليه من سلم  
وبينه اذا كان الذي لى عليه قرضا والذي له على سلم فى قول مالك اذا حلت الآجال  
(قال) اذا كان الذى عليكما جميعا سلما فلا يصلح لواحد منكما بيع ماله على صاحبه  
من الطعام قبل أن يستوفيه فاذا كان لأحدهما قرض وللآخر سلم فلا يصلح لصاحب  
السلم أن يبيعه حتى يستوفيه ولا بأس أن يبيع صاحب القرض طعامه قبل أن  
يستوفيه فلما كان يجوز لصاحب القرض بيع طعامه قبل أن يستوفيه جاز له أن يقضيه  
من سلم عليه اذا حلت الآجال ولا يكون هذا من الذي له السلم بيع سلمه قبل أن  
يستوفيه وليس للذى له السلم أن يبتع من ذلك اذا قال له خذ هذا الطعام قضاء من  
سلمك اذا كان مثل سلمه فكذلك القرض انما هو قضاء وليس هو بيع الطعام قبل أن  
يستوفى ﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل باع من رجل طعاما بثمن الى أجل فاستقرض  
الذى له الحق من رجل دنائير مثل الدنانير التى له على بائعه أو ابتاع سلعة من رجل  
بمثل الدنانير التى له على بائعه من ثمن الطعام فلما حل الاجل أحال الذى أسلفه  
الدنانير أو باعه السلعة بتلك الذهوب التى على المشتري منه الطعام فأراد الذى أحاله



أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ طَعَامًا أَوْ دَقِيقًا أَوْ زَبِيحًا أَوْ تَرًّا (قَالَ) مَالِكٌ أَمَا صَنَّفَ الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ  
 إِبْتِغَاءَهُ هَذَا فَلْيَأْخُذْ مِنْهُ مِثْلَ مَكِيلَتِهِ فِي صَفْتِهِ وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ وَمَا أَشْبَهَهُ  
 أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ يَجُوزُ لِإِثْمَانِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ  
 مِنْهُ (قَالَ) وَلَقَدْ سَأَلَ مَالِكٌ فِي غَيْرِ عَامٍ عَنْ رَجُلٍ إِبْتِغَاءَ مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا فَاسْأَلَنِي رَجُلًا  
 قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ فَأَرَادَ الَّذِي يَقْبِضُهُ <sup>(٢٠)</sup> الَّذِي اسْأَلَنِي أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبَهُ فِيهِ ثَمْنًا فَقَالَ مَالِكٌ  
 لَا يَجِبُنِي ذَلِكَ وَأَرَاهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى ﴿قُلْتُ﴾ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عَلَى كَرٍّ  
 مِنْ طَعَامٍ مِنْ سَلَمٍ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ اشْتَرَيْتُ كَرًّا مِنْ طَعَامٍ قَتَلْتُ لِلَّذِي لَهُ عَلَى السَّلَمِ  
 اقْبِضَهُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا يَصْلَحُ حَتَّى يَسْتَوْفَى لِأَنَّ هَذَا بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى  
 ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي أَسْلَمْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي مَائَةِ أَرْبَعِ حَنْطَةٍ فَلَمَّا حُلَّ أَجَلُهَا أَحَالَني  
 عَلَى رَجُلٍ لَهُ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ قَرْضٍ مِثْلَ كَيْلِ طَعَامِي الَّذِي لِي عَلَيْهِ مِنْ سَلَمٍ أَيْجُوزُ هَذَا أَمْ  
 لَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ إِنْ حُلَّ أَجَلُ الْقَرْضِ وَقَدْ حُلَّ أَجَلُ السَّلَمِ أَيْضًا فَلَا بَأْسَ  
 بِهِ وَإِنْ لَمْ يَحُلَّ أَجَلُ السَّلَمِ وَلَمْ يَحُلَّ أَجَلُ الْقَرْضِ فَلَا خَيْرَ فِي هَذَا حَتَّى يَحُلَّ جَمِيعًا ﴿قُلْتُ﴾ وَلَا  
 يَكُونُ هَذَا دَيْنًا فِي دِينٍ إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ قَالَ لَا ﴿قُلْتُ﴾ لَمْ (قَالَ) لِأَنَّهُ فَسَخَ مَالَهُ مِنْ سَلَمِهِ  
 فَصَارَتْ حَنْطَةٌ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي احْتَالَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ عَلَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السَّلَمِ  
 شَيْءٌ فَلَمْ يَصِرْ هَذَا دَيْنًا فِي دِينٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ حُلَّ أَجَلُ الطَّعَامَيْنِ جَمِيعًا وَأَحَالَني  
 فَأَجَزْتُ الَّذِي أَحَالَني عَلَيْهِ أَيْجُوزُ هَذَا أَمْ لَا (قَالَ) لَمْ أَوْقِفْ مَالَكًا عَلَى هَذَا وَلَكِنْ  
 رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُوْخِرَهُ <sup>(٢١)</sup> (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَسَمِعْتُ مَالَكًا يَقُولُ فِي نَصْرَانِي إِبْتِغَاءَ  
 مِنْ نَصْرَانِي طَعَامًا فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ مُسْلِمٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ (قَالَ مَالِكٌ) لَا أَحِبُّ  
 لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَبْتَاعَهُ وَلَا يَدْخُلَ فِيهِ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي أَسْلَمْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي كَرٍّ  
 حَنْطَةً فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ اشْتَرَى هُوَ مِنْ رَجُلٍ كَرَّ حَنْطَةً فَقَالَ لِي اقْبِضْ مِنْهُ (قَالَ)  
 قَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ ﴿قُلْتُ﴾ لَمْ (قَالَ) لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى ﴿قُلْتُ﴾  
 فَإِنْ كَالَهُ الْمُشْتَرَى الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَمُ ثُمَّ قَالَ قَدْ كَلَّتْهُ وَفِيهِ وَفَاءٌ حَقِّكَ أَيْجُوزُ لِي أَنْ  
 آخُذَهُ وَأَصْدَقَهُ قَالَ نَعَمْ ﴿قُلْتُ﴾ وَكَذَلِكَ إِنْ كَالَهُ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَمُ لِنَفْسِهِ حَتَّى

يستوفيه والذي له السلم قائم يرى ذلك فأخذه بكيه (قال مالك) لا بأس بذلك إلا أن يكون فيه موعده من الذي له السلم أن يقول له اشتر لي هذا الطعام وأنا آخذه منك فيما لي عليك فلا خير في ذلك أيضاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ووجه ما كره مالك من ذلك فيما رأيته من قوله أن الطعام إنما نهى أن يباع قبل أن يستوفي فإذا كان يتباع لك طعاماً ويشترط عليك أخذه قبل أن يشتريه وقبل أن يستوفيه ثم يشتريه لك على ذلك وتقبضه فهذا كأنه قد وجب له عليك قبل أن يشتريه ويصير في ملكه فكأنه باع طعاماً ليس عنده بعينه والكيل فيما بين ذلك إذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخذه قبل أن يشتريه له الذي عليه السلم مما لا يحل ولا يحرم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني أسلمت إلى رجل دراهم في طعام فلما حل الاجل قال لي خذ هذه الدراهم فاشتر بها من السوق طعاماً ثم كله لي ثم استوف حقه منه (قال) قال مالك لا يصلح هذا ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان الذي أسلم إليه دراهم فأعطاه حين حل الاجل دنائير أو عرضاً من العروض فقال اشتر بها حنطة وكلها لي ثم اقبض حقه منها (قال ابن القاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسواء إن كان دفع إليه الذي عليه السلم دنائير أو دراهم أو عرضاً حين حل الاجل فقال اشتر بها طعاماً فكله لي حين حل الاجل ثم استوف حقه منه فذلك كله سواء ولا يصلح عند مالك وكذلك العروض عند مالك ﴿ قلت ﴾ ولم لا يصلح هذا في قول مالك (قال) لأنه كأنه إنما استوفى من الطعام الذي كان له عليه دنائير أو دراهم أو عرضاً فاشترى بذلك طعاماً لنفسه فلا يصلح هذا لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفي

﴿ في الرجل يتباع الطعام جزافاً فيتلف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت إن اشتريت طعاماً مصبراً اشتريت الصبرة كلها كل قفيز بدرهم فهلك الطعام قبل أن أكثاله ممن مصيته (قال) مصيته من البائع ﴿ قلت ﴾ وهذا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن بايسته الصبرة جزافاً فضاعت (قال) قال مالك ضياعها من المشتري إذا اشتراها جزافاً (وقال ابن القاسم) من ابتاع طعاماً جزافاً صبرةً فإن

تلفت قبل أن يقبضها فإن بصيبتها من المشتري (قال) فإن كان الذي باعها هو الذي استهلكها فعليه قيمتها من الذهب والفضة لأن مالكا قال لي من استهلك صبرة طعام فعليه قيمتها من الذهب والفضة (قال) وإن كان غيره استهلكها فلي الذي استهلكها قيمتها من الذهب والفضة وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن اشترى صبرة طعام كل قفيز بدرهم فأصابها أمر من السماء فتلفت رد البائع على المشتري الدراهم وهذا قول مالك (قال) ولو كان البائع هو الذي ألتفها فعليه أن يأتي بطعام مثله حتى يوفيه المشتري بما شرط له من الكيل وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ ويتحرى الصبرة فيأتي بطعام مثله فيكيله للمشتري (قال) وقرق مالكا بين الصبرة جزافا وبينها إذا بيعت كيلا ﴿قلت﴾ أرايت هذه الصبرة التي باعها صاحبها كيلا أن تعدى عليها رجل واستهلكها قبل أن يكيلها للمشتري (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى للبائع القيمة على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشتري بتلك القيمة طعاما للبائع ثم يكيله البائع للمشتري على شرطهما وذلك لأنه لو عرف كيلها لغرم كيلها المتعدي وكان للمشتري أن يقبضه على ما اشترى فلما لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له طعاما بتلك القيمة فأخذه المشتري على ما اشترى ﴿قلت﴾ ولا يخشى أن يكون هاهنا بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) لا لأن التعدي إنما وقع هاهنا على البائع ألا ترى أنه لو عرف كيله لكان التعدي على المشتري

﴿ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل طعاما من شراء فقلت له بعه لي وجشني بالثمن (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ لم كرهه مالك حين قلت للذي لي عليه الطعام بعه وجشني بالثمن (قال) لأنه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفي فمكانه باعه من الذي عليه الطعام بالدنانير التي يأتيه بها فلا يصلح له أن يبيع الطعام حتى يستوفيه لامن الذي عليه الطعام ولا من غيره وقد يدخله أيضا أن يكون ذهب بذهب إلى أجل أكثر منها فإن كان أجل شرائه الطعام بذهب أو بورق فيدخله الورق بالذهب إلى أجل ﴿قال﴾ وقال

مالك ولا أحب للرجل أن يتناع من رجل طعاما ولا سلعة الى أجل فاذا حل الأجل قال الذي عليه الحق للذي له الحق خذ هذه الدنانير لدنانير هي أكثر منها فابتع بها طعامك أو سلعتك ﴿قلت﴾ فان كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطعام الذي عليه (قال) اذا كان مثل الثمن الذي دفع اليه فلا بأس به اذا كان مثله في عينه ووزنه وجوده وان كان أقل من الثمن فهو حرام لا يحل لأنه يصير غير اقالة (قال) وانما يجوز منه ما كان على وجه الاقالة في الطعام خاصة فأما اذا كان الدين على الذي عليه الحق سلعة من السلع ليس بطعام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري لنفسه السلعة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أو أقل فلا بأس بذلك لان مالكاً قال اذا أعطاه في ثمن الطعام مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به فانما هو رجل أقاله وأخذ طعاما أقل من حقه فلا بأس بالوضيعة في الطعام اذا أعطاه رأس ماله وان كان رأس ماله لا يسوي الطعام الذي عليه لانه لو هضم عنه بعض الطعام واخذ بعضا كان جائزا وان كانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى وأما في السلعة التي ابتاع منه فانه ان أعطاه أقل من الثمن الذي دفع اليه أو أقاله عليه فلا بأس بذلك وكذلك قال مالك وهو في السلعة لا يتهم اذا كان أقل من الثمن أو مثله فان زاد فلا خير فيه لأنه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في أكثر منها ﴿قال﴾ وقال مالك واذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشتري بها الذي له السلم سلعته فيقبضها لم يصح أن يعطيه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها اليه في السلم أول مرة وكذلك لا يصح أن يدفع أكثر من الدنانير التي أخذ في جميع الاشياء كلها

﴿ما جاء في رجل ابتاع سلعة على أن يعطي ثمنها ببلد آخر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بدنانير الى أجل على أن أوفيه الدنانير باقرية قبل الأجل وأنا وهو بمصر أيقضي له على بالدنانير وأنا بمصر (قال) قال مالك يأخذ الدنانير بمصر اذا حل الاجل أو حيثما وجده ﴿قال﴾ وكذلك الدراهم ﴿قال﴾ وقال مالك والدنانير والدراهم لا تشبه السلع لأن الدنانير والدراهم عين والسلع ليست

بعين وأتماتها مختلفة في البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه الا في البلد الذي شرط أن يوفيه فيه ﴿ قلت ﴾ فان كان أسلم اليه في سلمة ليس لها حمل ولا مؤنة مثل اللؤلؤة الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو العنبر الموصوف أو ما أشبه هذا مما ليس له حمل ولا مؤنة (قال) لم أسمع من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر هكذا بعينه شيئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يأخذ الا في البلد الذي شرط لأن سعر هذا في البلدان مختلف

— ما جاء في الرجل يشتري الطعام بالنقسط —

﴿ على أن يوفيه اياه بالريف ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألت مالكا عن الرجل يتناع الطعام الموصوف المضمون بالنقسط على أن يوفيه الطعام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو نحوها<sup>(١)</sup> (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجازه مالك (قال) لأنه جعل موضع البلدان عندي بمنزلة الآجال ولم يحمله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف الى يوم أو يومين أو ثلاثة بموضعه الذي

(١) وجد بالاصل هنا طيارة تتعلق بهذا البحث ونصها قال فضل هذا اذا ضرب لتقاضيه منه أجلا وان كان قريبا اليومين والثلاثة لانه انما يريد الاجل في السلم طوله حيث تختلف فيه الاسواق والا كان من بيع ماليس عندك فلما شرطنا أنه يوفيه في المضمون بلد غير ذلك البلد على مسيرة اليومين والثلاثة جاز اذا ضرب لذلك أجلا لان اختلاف الاسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب لذلك أجلا لتقاضيه فلا يجوز في مذهب ابن القاسم عن مالك الذي ذكره في الذانير في كتاب تضمين الصناع وكان يحيى بن عمر قد اجاب في ذلك فيما يلقى انه اذا لم يضرب الاجل ولكنه ذكر في وقت التسليف وقت خروجهم الى ذلك البلد جاز لان مسافة البلد قد عرفاه فكانها ضربا أجلا لتقاضيه (قال) فضل وانما هذا عندي فيما كان طريقهما فيه في البر وأما ما كان طريقهما على البحر الى ذلك البلد فلا يجوز وان وصفا وقت خروجهما الى ذلك البلد لكان المسير على البحر لا أجل له يعرف وقد ذكر ابن حبيب انه اذا سلف على ان يتقاضى ذلك في بلد غيره فذلك جائز وان لم يضرب لذلك أجلا وتسمية البلد كتمسية الاجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في هذا والله اعلم على أنها ذكرنا أن مبايعتهما حال فيكون من وقت المبايعه يجب عليها الخروج فيكون كأنما قد سميا أجلا وقد روى ابن القاسم عن مالك في سماعه أنه سئل عن ذلك فقال أحال فقيل له نعم فقال لا بأس به اه

سلف فيه فهذا لا يجوز عند مالك والذي ذكرت من البلدان مسيرة ثلاثة أيام  
أو أربعة جوزه ﴿قلت﴾ لم جوزه وكره هذا في البلد (قال) لم أسمع من مالك فيه  
فوقا الا أنني أرى ذلك لاختلاف أسواق البلدان لأن البلد الواحد لاختلاف أسواقه  
عنده في يومين ولا ثلاثة ألا ترى أن السلم لا يجوز أن يكون أجله عند مالك الا  
أجلا تختلف فيه الاسواق ﴿قال ابن القاسم﴾ قلت لمالك لو أن رجلا ابتاع من  
رجل طعاما يوفيه اياه بقرية بينها وبين الموضع الذي اشترى منه فيه الطعام ثلاثة أيام  
أو أربعة مضمون عليه أن يوفيه اياه في تلك القرية (قال) لا بأس بهذا ولم يره  
مثل الذي يعطيه اياه على أن يوفيه اياه ببلدة بعد يوم أو يومين أو ثلاثة ﴿قلت﴾  
أرأيت ان اشترت من رجل طعاما بالاسكندرية وشرطت عليه الحملان الى الفسطاط  
أو اشترت من رجل طعاما بالاسكندرية وشرطت عليه أن يوفيني ذلك الطعام  
بالفسطاط في منزلي (قال) قال مالك اذا اشترته بالاسكندرية وهو طعام بعينه  
وشرطت عليه أن يوفيك اياه بالفسطاط فهذا لا يصلح لان هذا اشترى سلعة بعينها  
من السلع الى أجل واشترط عليه ضمانها وان اشتراه بالاسكندرية على أن يحمله له  
الى الفسطاط وهو يستوفيه بالاسكندرية فلا بأس به عند مالك لان هذا اشترى  
هذا الطعام وكري حملانه من الاسكندرية الى الفسطاط في صفقة واحدة ولا بأس  
أن تجمع الصفقة الواحدة شراء سلعة وكراء وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ أرأيت  
ان اشترت سلعة بطعام على أن أوفيه اياه بافريقية وضربت لذلك أجلا (قال) قال  
مالك ذلك جائز ولا يكون له أن يأخذه بذلك الطعام الا بافريقية اذا حل الاجل (قال)  
وفرق مالك بين قرض الطعام على أن يقضى ببلد آخر وبين اشتراء الطعام على أن  
يقضى ببلد آخر لان القرض اذا كان على أن يقضيه ببلد آخر ربح الحملان فلا يصلح  
ذلك وأما اشتراء الطعام على أن يقضيه في بلد آخر ويضرب لذلك أجلا فلا بأس  
بذلك لان الناس قد يسلمون في الطعام الى أجل على أن يقتضوا الطعام في بلد كذا  
وكذا وفي بلد كذا وكذا ﴿قلت﴾ فان أبي أن يخرج الذي عليه الطعام من سلم اذا

حل الاجل أو عند حلول الاجل ( قال ) يجبر على ذلك أو يوكل وكىلا يدفع الى الذى له الطعام الطعام في ذلك البلد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله الا أن مسألتك يجبر على الخروج فاقى لم أسمعه من مالك الا أن ذلك رأيي ولان مالكا قال وليس له أن يقضيه في غير ذلك البلد وان فات الاجل فمن هاهنا رأيت أن يجبر على الخروج الى ذلك البلد أو يوكل من يدفع الى الرجل طعامه ولان مالكا قال لى في الرجل يكون عليه الدين فيريد السفر فيمنعه صاحب الحق قال ان كان سفراً بعيداً يحل الاجل قبل أن يأتى منع من ذلك ولم يكن له أن يسافر وان كان سفراً قريباً يبلّغه ويرجع قبل حلول الاجل فلا يمنع من ذلك فلما منعه مالك من السفر البعيد كان عليه أن يخرج أو يوكل على ما أحب أو كره لقضاء حقه في ذلك الموضع

— ما جاء في الاقتضاء من الطعام طعاماً —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعث من رجل مائة أردب دفعتها اليه سمراء بمائة دينار الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه بالمائة دينار التي وجبت لى عليه خمسين أردبا سمراء ( فقال ) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم وانما أخذت أقل من حقى وقد كان يجوز لى أن أخذ من المائة دينار مائة أردب سمراء فلما أخذت خمسين أردبا سمراء لم يجوز لى ( قال ) لان مالكا قال انى أخاف أن تكون الخمسون ثمناً للمائة الارذب أو تكون المائة أردب سمراء بخمسين أردبا سمراء الى أجل فكذلك ان باع سمراء الى أجل فأخذ في ثمنها حين حل الاجل محمولة أو شعيراً لم يجوز ذلك وكذلك لو لم يحل الاجل وكذلك لو باعه برية ثمن الى أجل فأخذ من البرية عجوة أو صيحجاً لم يجوز ذلك الا أن يأخذ من الصنف الذى باعه به مثل مكيلة ما باعه به وجوده وصفته ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو باعه مائة أردب سمراء الى أجل بمائة دينار فلما حل أجل الدنانير أتاه فقال له أعطني خمسين أردبا من الخنطة التي بعتك وأقبلك من الخمسين على أن ترد على خمسين ديناراً ( قال ) قال مالك لا يصلح هذا وهذا بيع وسلف لانه باع الخمسين الارذب

بخمسين ديناراً على أن أقرضه الحسين الأردب التي ترجع اليه ﴿قلت﴾ أرأيت أن  
 بعت ثوباً بمائة درهم إلى شهر أيسلح لي أن أشتريه بخمسين درهماً قبل الأجل في قول  
 مالك (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن ثوبه يرجع إليه فيصير كأنه أسلفه خمسين  
 درهماً نقداً في مائة درهم إلى أجل ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراه بثوب نقداً أو بمرض  
 نقداً أو بطعام نقداً وقد كان باعه بمائة درهم إلى أجل (قال) لا بأس بذلك إذا كان الذي  
 يشتريه به من العروض نقداً فإن كانت العروض التي يشتريه بها إلى أجل أدنى من  
 أجل المائة درهم أو إلى أجلها أو إلى أبعد من أجلها فلا خير في ذلك وهو من الكالي  
 بالكالي ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وذلك جائز إذا كان ثمن الثوب  
 الذي يشتري به الثوب الذي كان باعه بمائة أقل من المائة درهم أو أكثر قال نعم  
 ﴿قلت﴾ فلو كانت لي عليه مائة أردب سمراء إلى أجل فأخذت منه لالحل الاجل خمسين  
 أردباً بمحولة وحططت عنه خمسين أيجوز ذلك في قول مالك (قال) ان كان انما هو  
 صالح يصالحه عليه على وجه المبالغة فلا يجوز وان كان انما أخذ منه خمسين محولة  
 اقتضاها من خمسين سمراء ثم حط عنه من غير شرط ولا صالح الخمسين الاخرى  
 لم يكن بهذا بأس ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وان كانت لي عليه  
 مائة أردب محولة فلما حل الاجل أخذت منه خمسين أردباً سمراء ثم حططت عنه  
 الحسين الاخرى من غير شرط أيجوز هذا (قال) أرجو أن لا يكون به بأس  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت لي عليه مائة أردب سمراء فلما حل الاجل صالحته على  
 مائة أردب محولة إلى شهرين (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان هذا بيع الطعام  
 بالطعام ليس يدايد ألا ترى أنه قد باع سمراء له قد حلت بمحولة إلى أجل فلا يجوز  
 هذا وانما يجوز هذا اذا أقبضه قبل أن يتفرقا لان الطعام لا بأس به الحنطة بالحنطة  
 وان اختلف جنسه مثلاً بثل إذا كان يدايد ويدخل في مستهلك أيضاً بيع الطعام  
 قبل أن يستوفي



﴿ ما جاء في بيع الرطب والتمر في رؤس النخل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت تمراً في رؤس النخل أو رطباً أو بسرًا بخنطة فقد أيجوز ذلك ( قال ) ان جدد ما في رؤس النخل مكانه وقبضه قبل أن يفترقاً بخضرة ذلك فلا بأس بذلك عند مالك وان لم يجده بمحضرتيها قبل أن يفترقاً فلا يصح ذلك لانه بيع الطعام بالطعام مستأخراً فلا يصح ذلك الا بدأييد وهو اذا لم يجده بخضرة ذلك قبل أن يفترقاً عند مالك فليس ذلك بدأييد ﴿ قلت ﴾ فلو أني اشتريت ما في رؤس هذه النخل من التمر أو الرطب أو البسر بدراهم أو بدنانير أو بمرض من العروض ما خلا الطعام الى أجل أيجوز ذلك وان لم يجده قبل أن يفترقاً بخضرة ذلك ( قال ) فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ولا يرى هذا الدين بالدين لملك زعمت ان ما في رؤس النخل ليس بتقيد اذا لم يجده بطعام حاضر الا أن يجده ( قال ) لا لأن الثمار قد حل بيها اذا طابت فاذا حل بيها بيعت بتقيد أو بدين وليس يمنع صاحبها منها وانما كرهه مالك بالطعام اذا لم يجده مكانه لان فيه الجوائح وأنه يراه اذا كان يسه ما في رؤس النخل بالطعام ولا يجده بخضرة ذلك ولم يقبضه انه من وجه بيع الطعام بالطعام الى أجل ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل يأتي الى البائع بالخنطة يبتاع منه بها خلا أو زيتاً أو سمناً فيكتال الخنطة على باب حانوته ويدخل الحانوت ليخرج الخل من حانوته أو من رف يكون ذلك فيه الا أنه في الحانوت ( قال مالك ) لا يعجنى ولكن ليدع الخنطة عند صاحبها وليخرج الخل أو السمن أو الزيت وما يريد أن يبيعه منه بذلك الطعام ثم يبتاعه منه فيأخذ ويمطى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فيمن اشترى تمراً بخنطة ولم يجده مكانه فهذا أشد وأبين أنه لا خير فيه وهو مما لا اختلاف فيه أنه لا يصح ذلك

﴿ ما جاء في بيع الطعام بالطعام غالباً بحاضر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع تمراً بخنطة والتمر حاضر والخنطة غائبة في دار صاحبها فقال ابتعت الى الخنطة فيأتي بها قبل أن يفترقاً أيجوز هذا في قول مالك

(قال) لا يجوز هذا عند مالك الا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جميعاً حاضران والا لم يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان بعته حنطة بشعير كل ذلك بعينه فافترقنا قبل أن أقبض أو قبض أحدها وافترقنا قبل أن يقبض الآخر (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي الى الحانوت بالحنطة لينتاع بها زيتاً فيكتالها صاحب الحانوت ثم يدخل الحانوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن يقر الحنطة ثم يدخل فيخرج الزيت ثم يتقايضان وانما الطعامان اذا اختلفا بمنزلة الذهب بالورق وكذلك مسئلتك

ما جاء في التمر بالرطب والبسر

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرطب بالتمر واحداً بواحد أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح الرطب بالتمر واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل ﴿قلت﴾ وكذلك البسر بالتمر لا يصلح على حال عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالبسر بالرطب (قال) لا خير فيه أيضاً على حال لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً ﴿قلت﴾ فالرطب بالرطب (قال) قال مالك لا بأس به مثلاً بمثل ﴿قلت﴾ فالبسر بالبسر (قال) لا بأس به مثلاً بمثل ﴿قلت﴾ أرايت النوى بالتمر أن يجوز هذا في قول مالك (قال) قد اختلف فيه قول مالك ولا أرى به بأساً يداً بيد ولا الى أجل لأن النوى ليس بطعام فالنوى بالحنطة أو غير ذلك لا بأس به عند مالك ولم يختلف فيه قوله ﴿قلت﴾ فالبلح بالتمر ما قول مالك فيه (قال) أما البلح الصفار بالتمر والرطب فلا بأس به واحداً بواحد يداً بيد واثنين بواحد يداً بيد ﴿قلت﴾ والبلح الصفار بالبسر (قال) كذلك لا بأس به واحداً بواحد واثنين بواحد يداً بيد ﴿قلت﴾ فالبلح الكبير (قال) قال مالك لا خير في البلح الكبير بالتمر ولا بالرطب واحداً بواحد ولا اثنين بواحد ولا يصلح البلح الكبير واحداً باثنين من صنفه ولا بأس بصغاره بكباره اثنين بواحد يداً بيد ﴿قلت﴾ فالبلح الكبير بالبسر (قال) لا خير فيه أيضاً على كل حال



﴿ ما جاء في اللحم بالحيوان ﴾

﴿ قلت ﴾ صف لي ما قول مالك في اللحم بالحيوان ما يجوز منه وما يكرهه مالك  
 (قال) قال لي مالك الابل والبقر والغنم والوحوش كلها صنف واحد لا يجوز من  
 لحومها واحد بأثنين والطير كلها صغيرها وكبيرها وحشيتها وانسيها لا يصلح من  
 لحومها اثنان بواحد والحيتان كلها صنف واحد ولا يصلح لحم الابل والبقر والغنم  
 والوحش كلها بشئ منها أحياء ولا لحوم الطير بشئ من الطير أحياء ولا بأس بلحوم  
 الطير بالانعام والوحوش كلها أحياء ولا بأس بلحوم الانعام والوحوش بالطير كلها  
 أحياء والحيتان كلها مثلا بمثل صغارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحيتان بالطير أحياء  
 وما كان من الطير ومن الانعام ومن الوحوش مما لا يحيا وشأنه الذبح فلا خير فيه  
 بالحيتان الا يدا بيد ولا بشئ من اللحم الا يدا بيد وما كان من الانعام والطير  
 والوحوش مما يستحق فلا بأس به بلحم الحيتان الى أجل (قال) وقال مالك كل شئ  
 من اللحم يجوز واحد بأثنين فلا بأس أن يشتري بذلك اللحم حيه بمذبوحه لانه اذا  
 جاز فيه واحد بأثنين جاز فيه الحي بالمذبوح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولم أر تفسير حديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان الا من صنف واحد لموضع الفضل  
 فيه والمزبنة فيما بينهما فاذا كان الفضل في لحومها جائزا لم يكن بأس بالفضل بين الحي  
 منه بالمذبوح ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك في الرجل يريد ذبح العناق الحكرمة أو الحمام الفاره  
 أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا الكباش أو هذه الشاة فاذبحها مكان هذه العناق  
 وأعطني اياها أقتنيها وهو يعلم أنه انما يريد الذبح (قال) لا بأس بهبذا وليس هذا  
 عندي مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أو الشارف أو ما كان مثل ذلك مما  
 يصير الى أن يذبح ولا منفعة فيها الا اللحم فهو لاء وان عاشوا أو بقوا فلا أحب  
 شيئا منها بشئ من اللحم يدا بيد ولا بطعام الى أجل فأما ما وصفت لك من تلك  
 الاشياء الاخرى فلا بأس به وان ذبح مكانه لان هذا لم يرد به شأن اللحم وانما كان  
 على وجه البذل (قال ابن القاسم) فهذان لو استبقيا جميعا كانت فيهما منفعة سوى اللحم

﴿قلت﴾ فأني شيء يحمل الجراد عندك أيجوز أن أشتري الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمعه من مالك إلا أن مالكا قال وليس هو بلحم ﴿قلت﴾ فهل يجوز واحد من الجراد بأثنين من الحيتان (قال) نعم يدا بيد

— ما جاء في بيع الشاة بالطعام الى أجل —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شاة أريد ذبحها بطعام موصوف الى أجل أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كانت الشاة حية صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

— ما جاء في اللحم بالدواب والسباع —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الدواب الجمال والبغال والحمر باللحم (قال) قال مالك لا بأس به يدا بيد والى أجل لان الدواب ليس مما يؤكل لحومها ﴿قلت﴾ ما قول مالك في اللحم بالهر والثعلب والضبع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل الهر والثعلب والضبع فيقول ان قتلها محرم ووداها وانما كرها على وجه الكراهية من غير تحریم (قال) ولم أره جعل هذه الاشياء في الكراهية بمنزلة البغل والحمار والهرذون لانه قال تودى اذا قتلها المحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ وأكره اللحم بالهر والضبع والثعلب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كالحرام البين ولما أجازاه بعض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنا أكرهه ولا يعجبني

— في اللبن المضروب بالحليب —

﴿قلت﴾ أرايت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بمثل وكذلك لبن اللقاح بلبن النعم الحليب لا بأس به مثلاً بمثل وفي لبن النعم الزبد ولبن اللقاح لا زيد فيه فكذلك المضروب والحليب وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لبن الابل ولبن البقر ولبن النعم هل يباع من هذا واحد بأثنين يدا بيد (قال)

قال مالك لا يجوز من هذه اللبن الواحد بواحد مثلاً بمثل يدأ بيد كما لا يجوز لحومها  
 الا مثلاً بمثل يدأ بيد وكذلك ألبانها ﴿ قال ﴾ قتل مالك فلبن الحليب بلبن الماخض  
 وقد أخرج زبده واحداً بأثنين (قال) لا خير فيه الا مثلاً بمثل فقيل له أفتراه مثلاً  
 بمثل لا بأس به (قال) نعم لا بأس به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو كان ذلك عنده مكروها  
 لكان لبن النعم الحليب بلبن الابل لا خير فيه لأن لبن الابل لا زبد فيه ولـ كان  
 القمح بالدقيق لا خير فيه لأن القمح برمه يكون أكثر من الدقيق اذا طحن  
 فانما يباع هذا على وجه ما يتابع الناس مما يجوز وليس يراد بهذا المزانة (قال)  
 قتل مالك واللبن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبده فلا أرى به بأساً  
 وأما اللبن الذي لم يخرج زبده فلا خير فيه

— في بيع السمن بالشاة اللبون والشاة غير اللبون —

﴿ بالجبن وبالسمن الى أجل وباللبن والصوف ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبون يدأ بيد ولا يصلح ذلك بنسيئة ولا  
 بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت  
 شاة لبونا بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان يدأ بيد وان كان فيه الأجل  
 لم يصلح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا تشتري شاة لبون بلبن الى أجل وإن كانت الشاة  
 غير لبون فلا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبون بالطعام الى أجل  
 وفرق بين اللبن وبين الطعام وقال لان اللبن يخرج من النعم والطعام لا يخرج منها  
 ﴿ قلت ﴾ فالجبن بالشاة اللبون الى أجل (قال) لا يصلح عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك  
 الحالوم والزبد والسمن قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان سمن وجبن ودراهم أو عرض مع  
 السمن والجبن والخالوم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح ذلك (قال) ولا يصلح  
 في قول مالك أن يشتري شاة لبون بشئ مما يخرج منها من سمن أو جبن أو خالوم  
 وان جعل مع السمن والخالوم والجبن دراهم أو عرضاً لم يصلح أيضاً اذا وقع في ذلك  
 الأجل (قال) ولقد سألته عن الشاة اللبون بالسمن الى أجل (فقال) لا خير فيه

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت شاة بحجة صوف وعلى الشاة جزء صوف كاملة (قال) لا أرى بذلك بأساً ولم أسمعه من مالك

﴿في بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشترى قصيلاً ليقضه على دوابه بشعير نقداً (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أو الكتان بثوب الكتان نقداً ولا بأس بالتور النحاس بالنحاس نقداً ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿قال﴾ سمعتهون إلا أن يتباعد ما بينهما إذا كانت الفلوس عدداً فإن كانت الفلوس جزافاً فلا خير في شرائها بمرض ولا بعين ولا بغيره بوجه من الوجوه لأن ذلك غاطرة وقرار ﴿قال ابن القاسم﴾ وإنما القصيل عندى بمنزلة التبن الذي يخرج من الشعير فلو أن رجلاً اشترى تبناً بشعير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فإن التبن يخرج من الشعير ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى شعيراً بقصيل إلى أجل قريب يعلم أن الشعير الذي أخذ لا يكون قصيلاً إلى ذلك الأجل الذي ضرب للقصيل (قال) لا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ فالقرط الأخضر واليابس بالبرسيم يداً بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشعير والقصيل وأما أنا فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك القصب بزريقته يداً بيد قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اشتريت القصيل بالشعير إلى أجل (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فإن اشتريت الشعير بالقصيل إلى أجل يكون منه قصيلاً (قال) فلا خير فيه فإن كان لا يكون قصيلاً إلى ما باعه إليه فلا بأس به وكان ذلك مما يجوز التسليف فيه إذا كان مضموناً ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن رجلاً باع من رجل حب قضب إلى أجل فاقتضى في ثمنه قضباً (قال) لا خير في ذلك ولا أحب أن يقتضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئاً مما يثبت من ذلك الحب (قال ابن القاسم) وذلك عندى أنه إذا تأخر إلى أجل يكون في مثله نبات القضب ولو كان شراؤه إياه بقدر أو قبض ذلك القصيل إلى الخمسة عشر يوماً أو نحوها ويكون مضموناً عليه لم أر بذلك بأساً



❦ في خل التمر بالتمر ❦

❦ قلت ❦ هل كان مالك يميز خل التمر بالتمر<sup>(١)</sup> (قال) بلغني أن مالكا قال لا بأس به ❦ قلت ❦ نخل العنب بالنسب (قال) لم يبلغني عن مالك فيه شيء وأراه مثل خل التمر بالتمر (قال) واحتج مالك في الخل وقال إن زمان الخل يطول ولنافع الناس فيه

❦ في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت مالكا عن الدقيق بالسويق فقال لا بأس به متفاضلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد ❦ قال ❦ فقلت لمالك فالخبز بالدقيق (قال) لا بأس به متفاضلا ❦ قال ❦ فقلت لمالك فالعجين بالخبز (قال) لا بأس به متفاضلا وأراه مثل الدقيق ❦ قلت ❦ فهل يميز مالكا الحنطة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ❦ قلت ❦ فالسويق بالحنطة اثنين بواحد هل يميزه مالك (قال) نعم لا بأس به ❦ قلت ❦ أرايت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحداً باثنين يداً بيد ❦ قلت ❦ فسويق السلت والشعير لا بأس به بالحنطة واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فالعجين بالخبز في قول مالك واحداً باثنين (قال) قال لي مالك لا بأس به يداً بيد ❦ قلت ❦ وكذلك الخبز بالدقيق واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ وكذلك العجين بالحنطة وبالدقيق (قال) لا خيره في رأيي لأنه لم تغيره الصنعة والخبز قد غيرته الصنعة وأما الدقيق والعجين فلم تغيره الصنعة ❦ قلت ❦ والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بمثل ❦ قلت ❦ وكذلك دقيق الشعير بالسلت

(١) فضل روى أبو زيد عن ابن الماجشون أنه لا يجوز خل التمر بالتمر إلا في اليسير ولا يجوز في الكثير للمزاجنة وكذلك الدقيق بالقمح وحكي عن أصبغ أنه جائز في القليل والكثير في المقيس والمقيس عليه جميعاً لأن السويق لابد من أن يجعل فيه عسل فهو مثل الأزار وقوله القمح المقلو بالدقيق لا بأس به يريد به دقيق الحنطة غير المقلوة والقمح المقلو بغير المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اه من هامش الأصل



والحنطة قال نعم ﴿قلت﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال مالك لا يصلح  
الا مثلا بمثل بدأ بيد ﴿قلت﴾ وكذلك السلت قال نعم

— في الحنطة المبولة بالمقلوة والمبولة —

﴿قلت﴾ فالحنطة المبولة بالحنطة المقلوة (قال) لا أرى به بأسا وقد بلغني عن  
مالك فيه بعض المنع حتى يطحن وأنا لا أرى به بأسا ﴿قلت﴾ فهل يجيز مالك  
الحنطة المبولة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يجيز مالك الحنطة اليابسة  
بالحنطة المقلوة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأسا ﴿قلت﴾ وكذلك الحنطة المقلوة  
بالدقيق واحداً باثنين لا بأس بذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلا أرز المبلول  
أو اليابس بالأرز المقلو اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأسا مثلا بمثل أو متفاضلا  
﴿قلت﴾ ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة (قال) قال مالك  
لا يصلح ذلك لا مثلا بمثل ولا متفاضلا لأن الفريك رطب لم يجف ﴿قال﴾ وقال  
مالك لا يصلح السمن بالزبد مثلا بمثل ولا بينهما تفاضل ﴿قلت﴾ هل يجوز مالك  
الحنطة المبولة بالحنطة اليابسة مثلا بمثل أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح  
ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لا تصلح الحنطة المبولة بالشعير ولا بالسلت مثلا بمثل ولا بينهما  
تفاضل في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الأرز المبلول أنيجوز منه واحد باثنين  
من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك بدأ بيد ﴿قلت﴾  
والارز المبلول بالارز المبلول أو اليابس لا يصلح (قال) نعم لا يصلح في قول مالك

— في الحنطة المبولة بالقطاني —

﴿قلت﴾ أتجوز الحنطة المبولة في قول مالك بالقطنية كلها وبالذخن وبالسمسم  
وبالارز وبالذرة وبجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ما خلا الحنطة والشعير  
والسلت واحداً باثنين أو واحداً بواحد بدأ بيد (قال) نعم ذلك جائز في رأيي واحداً باثنين  
أو أكثر اذا كان بدأ بيد ﴿قلت﴾ لم كره مالك الحنطة المبولة بالحنطة اليابسة (قال)

ألا ترى أن الفريك الرطب لا يصلح بالحنطة اليابسة فكذلك الحنطة المبلولة  
 باليابسة ﴿قلت﴾ والشعير والسلت لم كرهه مالك بالحنطة المبلولة (قال) لأنهما صنف  
 واحد مع الحنطة عند مالك ألا ترى أنهما يجمعان مع الحنطة في الزكاة فذلك كرهه  
 ﴿قلت﴾ أرايت المدس المبلول يصلح بالقول واحد بواحد أو واحد بأثنين في قول  
 مالك (قال) نعم إذا كان يدأ بيد ﴿قلت﴾ ولم وأنت تجمعهم في الزكاة وتراه في الزكاة نوعاً  
 واحداً وأنت تميز المبلول منه إذا كان عدساً باليابس من القول (قال) لأن هذين في  
 البيع عند مالك صنفان مختلفان ألا ترى أن المدس اليابس لا بأس به بالقول في قول  
 مالك واحداً بأثنين فكذلك المبلول منه أو لا ترى أن الحنطة اليابسة لا تصلح  
 بالشعير والسلت في قول مالك إلا مثلاً بمثل فذلك كره مالك المبلول من الحنطة  
 بالشعير مثلاً بمثل أو بينهما تفاضل ﴿قال﴾ ولقد رأيت مالكا غير سنة كره القطنية  
 بعضها ببعض بينهما تفاضل في قوله الذي رجع إليه آخراً أنه كره التفاضل بينهما  
 فالمبلول من القطنية لا يصلح بشيء من القطنية اليابسة لانه نوع واحد وقوله الاول  
 أحب الي وهو الذي كتبت أول مرة فأنا آخذ به ﴿قلت﴾ فالمدس المبلول بالمدس  
 اليابس في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عند مالك وإنما مثل هذا مثل الرطب بالتمر  
 أو الفريك بالحنطة أو الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة وقد وصفت لك ذلك  
 ﴿قلت﴾ فالمدس المبلول بالمدس المبلول هل يجوز في قول مالك (قال) لا يصلح  
 ذلك عند مالك لانه ليس مثلاً بمثل لان البلب يختلف يكون منه ما هو أشد  
 انتفاخاً من صاحبه فلا يصلح على حال ﴿قلت﴾ وكذلك الحنطة المبلولة بالحنطة  
 المبلولة عند مالك (قال) نعم لا يصلح

### ❦ في اللحم باللحم ❦

﴿قلت﴾ ما قول مالك في اللحم الذي باللحم القديد واحداً بأثنين أو مثلاً بمثل (قال) قال  
 مالك لا خير فيه واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل (قال) قللت لمالك وإن تحرى (قال)  
 لا خير فيه وإن تحرى ﴿قلت﴾ لم كرهه مالك (قال) رأيت مالكا لا يرى ذلك

مما يبلغ معرفته عند الناس أن يكون مثلاً بمثل لأن هذا جاف وهذا نىء وقد كان  
 مالك فيما ذكر عنه بعض الناس أنه أجازته في أول زمانه ثم رجع عنه وأقام على  
 الكراهية فيه غير مرة ولا عام ﴿قلت﴾ فهل يجوز اللحم المقور<sup>(١)</sup> باللحم النىء في  
 قول مالك مثلاً بمثل أو متفاضلاً (قال) قال مالك لا يصلح اللحم النىء باللحم المقور  
 متفاضلاً ولا مثلاً بمثل ولا يتحرى ﴿قلت﴾ وكذلك السمك الطرى بالسمك  
 المالح لا يصلح مثلاً بمثل ولا متفاضلاً في قول مالك (قال) نعم ولا يتحرى ﴿قلت﴾  
 وهكذا القديد باللحم النىء (قال) نعم لا يصلح ذلك مثلاً بمثل في قول مالك ولا  
 متفاضلاً ولا يتحرى ﴿قلت﴾ فالنمكسوذ بالنىء أيجوز في قول مالك (قال) قال  
 لى مالك لا يجوز المالح بالنىء متفاضلاً ولا مثلاً بمثل والنمكسوذ عندي  
 إنما هو لحم مالح فلا يجوز على حال ﴿قلت﴾ فإقول مالك في اللحم المشوى  
 باللحم النىء (قال) قال مالك لا يمجنى واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل (قال)  
 وهذا أيضاً مما رجع عنه وأقام على الكراهية فيه مثل القديد وهو أحب قوله إلى  
 (قال) وقال مالك ولا يتحرى ﴿قلت﴾ لم لا يميز مالك اللحم النىء بالمشوى واحداً  
 بواحد ولا بينهما تفاضل (قال) لأن المشوى عنده بمنزلة القديد إنما جففته النار عنده  
 كما جففت الشمس القديد ﴿قلت﴾ فإقول مالك في القديد بالمطبوخ (قال) لم  
 أسمع من مالك فيه شيئاً والقديد أيضاً إن كان إنما جففته الشمس بلا تابل ولا صنة  
 صنعت فيه فلا بأس به واحداً بآخرين من المطبوخ ﴿قلت﴾ فالقديد بالمشوى (قال)  
 لا خير فيه وإن تحرى لأن يابس الشوى هو رطب لا يكون كيابس القديد ﴿قلت﴾  
 فما قول مالك في المشوى بالمطبوخ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى  
 أن كل شواء لم يدخله صنعة مثل ما يعمل أهل مصر في مقاليهم التى يحملون فيها  
 التابل والخل والزيت وما أشبه هذا حتى ربما كان لها المرقة ويكون شبيهاً بالمطبوخ

(١) (المقور) قال في شرح القاموس وقال الأزهري المقور من السمك الذى يتقع في الخلل  
 والملح فيصير صباغاً بارداً يؤتى به اه ويقاس عليه مطلق اللحم كما في القاموس اه كتبه مصححه

فهذا عندي طيبخ اذا كان كذلك فلا يعجبني ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالنيء على حال لانه مطبوخ وان كان انما النار جففته وحده بلا تأبل فأرجو أن لا يكون به بأس واحداً بأثنين بالمطبوخ ولا خير فيه بالنيء على حال ﴿قلت﴾ فما قول مالك في اللحم القلية بالسل والقلية بالخل وبالألبن واحداً بأثنين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن هذا عندي نوع واحد لانه مطبوخ كله وان اختلفت صنعتة واسمه فلا يصلح منه واحد بأثنين ﴿قلت﴾ فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيه (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بأثنين أو مثلاً بمثل اذا غيرته الصنعة ﴿قلت﴾ هل يجوز مالك الصير بلحم الحيتان متفاضلاً (قال) سألنا مالكا عن صغار الحيتان بكبارها متفاضلاً (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندي لا خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت الشاة المذبوحة بالشاة المذبوحة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بعضه ببعض لا يجوز في قول مالك الا مثلاً بمثل اذا كان نيئاً وهاتان الشاتان لما ذبحتا فقد صارنا لحماً فلا يجوز الا مثلاً بمثل على التحري ﴿قلت﴾ وهل يتحري هذا وهما غير مصلوختين حتى يكونا مثلاً بمثل (قال) ان كانا بقدران على أن يتحريا حتى يكون مثلاً بمثل فلا بأس به كما يتحري اللحم والا فلا خير فيه وهذا مما لا يستطيع أن يتحري ﴿قلت﴾ فالكرش والسكبد والرئة والقلب والطحال والكلى والشحم أهذا كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد بأثنين باللحم (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك خصى الغنم (قال) لم أسمع من مالك في خصى الغنم شيئاً وأراه لحمًا لا يصلح منه واحد بأثنين من اللحم ولا يصلح انلخصى باللحم الا مثلاً بمثل لانه لحم ﴿قلت﴾ وكذلك الرؤس والا كارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم الا مثلاً بمثل قال نعم ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الطحال أيؤكل أم كان يكرهه (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهه ولا بأس به ﴿قلت﴾ فهل يصلح الرأس بالرأسين (قال) لا يصلح في قول مالك الا وزنا بوزن أو على التحري ﴿قلت﴾ فإن

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك في التحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس به عند مالك

❦ في البقول والفواكه كلها بعضها ببعض ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في البقول واحد بآئين وإن كان من نوعه أو من غير نوعه يبدأ بيد مثل الفجل والسلق والكرات وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كأنه من نوع واحد أو من غيره ❦ قلت ❦ وكذلك التفاح والمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

❦ في الطعام كله بعضها ببعض ❦

❦ قلت ❦ أي شيء كره مالك واحداً بآئين من صنفه يبدأ بيد من جميع الأشياء وأي شيء وسع فيه واحداً بآئين من صنفه يبدأ بيد من جميع الأشياء (قال) قال مالك كل شيء من الطعام يدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه أثنان بواحد من صنفه يبدأ بيد وأما ما لا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحداً بآئين من صنفه يبدأ بيد من جميع الأشياء قال مالك وكذلك كل طعام لا يدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه بآئين من صنفه يبدأ بيد وهو عندى مثل ما لا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلاً بمثل لا زيادة فيه يبدأ بيد وكذلك الفضة بالفضة والفلوس بالفلوس لا يصلح إلا مثلاً بمثل عدداً يبدأ بيد ولا يصلح بعضها ببعض كيلاً ❦ قال ❦ وقال مالك وما كان مما لا يدخر من الفاكهة مثل التفاح والمان والخواخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً بآئين يبدأ بيد وإن ادخر ❦ قال ❦ فقلت لمالك فالسكر بالسكر (قال) لا خير فيه آئين بواحد

❦ في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز صبرة حنطة بصبرة شعير (قال) قال مالك لا يجوز إلا كيلاً

مثلا بمثل ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وأردب شعير أيجوز ذلك وتجعل الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وما يجنبني هذا ولا أراه جائزا لأنه لا يصلح عند مالك مدة من حنطة ومدة من دقيق بمدة من حنطة ومدة من دقيق كانت بيضاء كلها أو سمراء كلها وكذلك أيضا ان كانت سمراء أو بيضاء لم يجز أيضا وهذا لو فرقه لجاز لأن الحنطة بالدقيق جائز والحنطة بالحنطة جائز فلما اجتمعا كرهه مالك وكذلك الشعير والحنطة بالشعير والحنطة فهو مثله ولا يجوز اذا اجتمعا في صفقة واحدة (قال) وانما خشي مالك في هذا الدريمة لما يكون بين القمحين من الجودة أو الفضل ما بين الشعيرين فيأخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه ويأخذ صاحبه فضل حنطته في شعير صاحبه (قال) وانما مثله في قول مالك كمثل ما لو أن رجلا باع مائة دينار كيلا بمائة دينار كيلا ومع كل واحدة من الدنانير مائة درهم كيلا مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خير في ذلك وهذا لو فرقه لجاز الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهذا انما كرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الذهب بالذهب مع احدى الذهبين شيء عرض ولا ورق وكذلك الورق بالورق مثل الذهب بالذهب وكذلك جميع الطعام الذي يدخر ويؤكل ويشرب بما لا يصلح منه اثنان بواحد يدأيد ﴿قلت﴾ أرأيت من أعطى قفيزين من حنطة بقفيز من حنطة ودراهم هل يجوز في قول مالك أو شيء منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شيء منه ﴿قلت﴾ ولم لا يبيزه مالك ويجعله قفيزا بقفيز والقفيز الآخر بالدراهم (قال) ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز أن يباع الذهب بالذهب مع احدى الذهبين شيء أو مع الذهبين جميعا مع كل واحدة منهما سلمة من السلع فكذلك الحنطة وجميع الاشياء من الطعام بما لا يجوز أن يؤخذ منه واحد باثنين من نوعه يدأيد انما يحمل محل الذهب والفضة في هذا لا يجوز أن يباع بعضه ببعض مع أحد الصنفين سلمة أخرى أو مع كل صنف سلمة أخرى لانهما اذا تبايعا مالا يجوز الا مثلا بمثل فجعلنا مع أحد الصنفين سلمة

أو مع كل صنف سلعة فهذا ليس مثلاً بمثل وهذا ترك للأثر الذي جاء فيه ألا ترى أنك إذا بعت عشرة دنانير وسلعة مع العشرة بمشرين ديناراً فلم تبع الذهب بالذهب مثلاً بمثل فهذا مما لا يجوز وهذا خلاف الأثر وهذا قول مالك بكاه في الطعام وقال لي مالك يجري مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

### ❦ في الفلوس بالفلوس ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ قال مالك لا يصلح الفلوس بالفلوس جزافاً ولا وزناً مثلاً بمثل ولا كيلاً مثلاً بمثل يداً بيد ولا إلى أجل ولا بأش بها عدداً فلساً بفلس ولا يصلح فلسان بفلس يداً بيد ولا إلى أجل والفلوس هاهنا في العدد بمنزلة الدراهم والدنانير في الورق (وقال مالك) أكره ذلك في الفلوس ولا أراه حراماً كتحریم الدنانير والدراهم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت فلساً بفلسين أيجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فلساً بفلسين ❦ قلت ❦ فراطلة الفلوس بالنحاس واحداً بآثنين يداً بيد (قال) لا خير في ذلك (قال) لأن مالكاً قال الفلس بالفلسين لا خير فيه لأن الفلوس لا تباع إلا عدداً فإذا باعها وزناً كان من وجه الخطأ فلا يجوز بيع الفلوس جزافاً فذلك كره مالك رطل فلوس برطلين من النحاس (قال) ولو اشترى رجل رطل فلوس بدرهم لم يجر ذلك (قال) وقال مالك كل شيء يجوز واحد بآثنين من صنفه إذا كايلاه أو راطله أو عاده فلا يجوز الجزاف فيه بينهما لا منهما جميعاً ولا من أحدهما لأنه من المزابنة إلا أن يكون الذي يعطى أحدهما متفاوتاً يعلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشيء كثير فلا بأس بذلك ولا يجوز أن يكون أحدهما كيلاً ولا وزناً ولا عدداً والآخر جزافاً وإن كان مما يصلح آثنان بواحد إلا أن يتفاوت ما بينهما تفاوتاً بعيداً فلا بأس بذلك وهو إذا تقارب عند مالك ما بينهما كان من المزابنة وإن كان قريباً

### ❦ في الحديد بالحديد ❦

❦ قلت ❦ يصلح الحديد بالحديد واحد بآثنين يداً بيد وما أشبه الحديد من النحاس

والرصاص (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت رطلا من حديد عند رجل والحديد بعينه برطلين من حديد عندي بعينه على أن يزن لي وأزن له ثم افرقنا قبل أن نتقاضى وقبل أن يزن (قال) لا بأس بذلك لانه حديد بعينه ليس هذا ديننا بدين وهذا شيء بعينه ﴿قلت﴾ فاذا التقينا أجبرتني على أن أعطيه وأزن له وأجبرته على أن يعطيني ويزن لي قال نعم ﴿قلت﴾ فان تلف الحديدان أو أحد الحديدين من قبل أن يجتمع (قال) فلا بيع بينكما ولا شيء لواحد منكما على صاحبه ﴿قلت﴾ فلو أتى حين اشتريت حديدك منه الذي ذكرت لك بحديدي الذي ذكرت فوزنت له حديدي وافرقتنا قبل أن يزن لي حديدك وذلك الحديد الذي تباعنا بعينه ثم رجعت اليه لا قبض منه الحديد الذي اشتريته منه فأصبته قبل تلف (قال) يرجع فيأخذ حديدك الذي دفعت اليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

تم كتاب السلم الثالث من المدونة الكبرى  
والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد رسوله ونبيه  
وعلى آله وصحبه وسلم

\*\*\*\*\*

﴿ويليه كتاب الآجال والبيع الفاسدة﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الآجال

ما جاء في الآجال

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو بعت ثوباً بمائة درهم الى أجل شهر ثم انى اشتريته بمائة درهم الى الاجل أ يصلح ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك قلت فان اشتريته الى أبعد من الاجل بمائة درهم (قال) لا بأس بذلك أيضاً قلت فان اشتريته بأكثر من الثمن الى أبعد من الاجل بمائة درهم الى شهر واشتريته بمائة وخمسين الى شهرين (قال) لا يصلح ذلك الا أن يكون مقاصة اذا حل الاجل فاقصه مائة بمائة وبقيت الخمسون عليه كما هي حتى يحل أجلها ثم يأخذها فأما أن يأخذ المائة التي باع بها الثوب أولاً عند أجلها ويكون عليه مائة وخمسون الى أجل البيع الثاني فهذا يدخله مائة درهم الى شهر بخمسين ومائة الى شهرين فهذا لا يصلح قلت أرايت ان بعت ثوباً بمائة درهم بمحمدية الى شهر فاشتريته بمائة درهم يزيدية الى محل ذلك الاجل أ يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا خير في هذا كأنه باعه بمحمدية يزيدية الى أجل قلت أرايت ان بعتك عشرين بمائة دينار الى سنة فاشتريت منك أحدها بدينار قبل الاجل (قال) لا بأس بذلك ان كان الدينار مقاصة مما على الذي عليه الحق فان كان الدينار غير مقاصة انما يتقده الدينار فلا يجوز ذلك وهذا كله قول مالك قلت فان اشتريت أحدهما

بتسعة وتسعين دينارا نقداً (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فإن اشتريته بمائة دينار  
 نقداً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لم كرهته إذا  
 أخذه بأقل من الثمن نقداً ولم تجزه إلا أن يأخذه بجميع الثمن (قال) لأنك إذا  
 أخذه بأقل من جميع الثمن دخله بيع وسلف ﴿قلت﴾ وأى موضع يدخله بيع  
 وسلف (قال) لأنك إذا أخذه بخمسين نقداً صار الباقي منهما بخمسين وصار يرد  
 إليك الخمسين التي أخذ منك الساعة نقداً إذا حل الاجل ويصير سلفاً ومعه بيع فلا  
 يجوز ذلك ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة وأبي الزناد أنهما  
 قالا إذا بعت شيئاً إلى أجل فلا تتبعه من صاحبه الذي بعت منه ولا من أحد تبعه  
 له إلى ما دون ذلك الاجل إلا بالثمن الذي بعت به منه أو بأكثر منه ولا ينبغي  
 أن يتابع تلك السلعة إلى ما فوق ذلك الاجل إلا بالثمن أو بأقل منه وإذا ابتاعه  
 إلى الاجل نفسه ابتاعه بالثمن أو بأكثر منه أو بأقل إذا كان ذلك إلى الاجل فإن  
 ابتاعه الذي باعه إلى أجل بنقد يمثل الذي له في ذلك الاجل فهو حلال وإن كان  
 الذي ابتاعه إلى أجل هو يبيعه بنقصان فلا ينبغي له أن يعجل النقصان ولا يؤخره  
 إلى ما دون الاجل إلا أن يكون ذلك كله إلى الاجل الذي ابتاع منك تلك السلعة  
 إليه ﴿وكيع﴾ عن سفيان الثوري عن هشام عن ابن سيرين عن ابن عباس قال  
 إياك أن تبيع دراهم بدرهم بينهما جريرة ﴿وكيع﴾ عن سفيان الثوري عن سليمان  
 التيمي عن حبان بن عمير القيسي عن ابن عباس أنه قال في الرجل يبيع الحريرة إلى  
 أجل فكره ذلك أن يشتريها نقداً يعني بدون ما باعها به ﴿قال﴾ وأخبرني ابن  
 وهب عن جرير بن حازم عن أبي اسحاق الهمداني عن أم يونس أن عائشة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم قالت لها أم محبة أم ولد لزيد بن الأرقم الأنصاري يا أم  
 المؤمنين أتعرفين زيد بن الأرقم قالت نعم قالت فاني بعت عبداً إلى العطاء بثمانمائة  
 فاحتاج إلى ثمنه فاشتريته منه قبل الاجل بثمانمائة فقالت بثمن ما شريت وبثمن  
 ما اشتريت أبلغني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم

يتب قالت قلت أفرأيت ان تركت المائتين وأخذت السمائة قالت فتم من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ﴿قلت﴾ أ رأيت ان بعت ثوبا بمشرة دراهم الى شهر <sup>(١)</sup> فاشتريته قبل محل الاجل بخمسة دراهم نقدا وبشوب من نوعه أو من غير نوعه نقدا (قال) لا خير في هذا لان هذا بيع وسلف لان ثوبه يرجع اليه وكأنه انما أسلفه خمسة دراهم الى شهر على أن باعه ثوبه الثاني بخمسة دراهم الى شهر فصار اذا حل الاجل أخذ خمسة قضا من خمسة التي دفع اليه قبل الاجل وخمسة من ثمن الثوب الباقي فهذا يدل على أنه بيع وسلف ﴿قلت﴾ أ رأيت ان بعت ثوبين بمشرة دراهم الى شهرين فاشتريت احدهما بشوب نقدا وبخمسة دراهم نقدا (قال) لا يصلح هذا

وجد بالاصل ها طيارة تتعلق بهذا المبحث ونصها

(١) قال فضل في رجل باع من رجل ثوبا بمشرة دينار الى شهر ثم اشتراه البائع بخمسة نقدا وفاتت السلعة عند البائع الاول فالتك تنظر الى قيمتها فان كانت عشرة فصاعداً غرم البائع الاول للمشتري الاول تمام قيمتها ويقاس قسمة المشتري الاول في القيمة بالخمسة الدنانير التي كان قبض اولاً ولا يتم أحد ان يعطي عشرة أو احدى عشر نقداً في عشرة الى أجل فان كانت القيمة أقل من العشرة التي باعها أولاً فالتك تفسخ البيع الاول ويرد المشتري الاول على البائع الاول الخمسة الدنانير التي كان قبض منه لانها يتهمان ها هنا على اتها عملاً في اعطاء قابل في كثير الى أجل ذكر ذلك ابن عبدوس عن ابن القاسم قال فضل وحكي ابن عبدوس عن ابن القاسم فيمن باع سلعة بمائة دينار الى أجل ثم عدا البائع على السلعة فباعها من غيره من قبل أن يقضيها المتابع بخمسين ديناراً نقداً وفاتت السلعة فان على البائع الاول الاكثر من قيمتها يوم تعدى عليها أو الفتن الذي به باعها بالنقد فيدفعه الى المشتري يتنعم به حتى اذا حل الاجل رد على البائع مثل ما قبض منه ان كان الذي قبض أقل من المائة ولا يعطيه المائة كاملة لما يلحق البائع ها هنا من التهمة ان يكون يعطي قليلاً في كثير الى أجل الا أن يكون انما قبض منه المشتري أولاً أكثر من المائة التي عليه الى أجل فلا يرد على البائع الا المائة وتسقط التهمة ها هنا (قال فضل) وقد ذكر ابن عبدوس فيه قولاً غير هذا وذلك أنه لم يراع التهمة ها هنا حين تبين عداؤه البائع وأوجب للمشتري الاول على البائع الآخر القيمة أو الفتن الذي باعها به ثم يرى عليه اذا حل الاجل مثل الذي كان عليه أولاً ولا يبالي كان الذي عليه أكثر من الذي قبض أو أقل لانه قد تبين عداؤه البائع فسقطت التهمة ها هنا عنهما أن يكونا عملاً بذلك انتهى \* وفي ذيل هذه الطيارة ايضاً ما نصه

والذي يستعمل به طالب العلم على فتح ما اتفاق وكشف ما التيسر اخلاص النية وانضمام العوائد والحرص على الزيادة والرغبة الى الله في الهداية والتوفيق اهـ

﴿قلت﴾ لم (قال) لانه يدخله بيع وسلف ويدخله أيضاً فضة وسلعة نقداً بفضة الى أجل  
 فأما البيع والسلف فكانه باعه ثوبين الى أجل بخمسة دراهم وأقرضه خمسة دراهم  
 نقداً على أن يقبضها منه اذا حل الاجل وأما فضة وسلعة نقداً بفضة الى أجل فكانه  
 باعه ثوبين وخمسة دراهم نقداً بعشرة دراهم الى أجل فلا يصلح ذلك وذلك أنا جملنا  
 الثوب الذي باعه ثم رجع اليه لنفوا ﴿قلت﴾ أفرأيت ان بعت ثوباً بعشرة دراهم الى  
 شهر فاشتريته بخمسة دراهم الى الاجل وبثوب نقداً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لم  
 (قال) لانه رجع اليه ثوبه وباعه ثوباً بخمسة دراهم الى شهر وسقطت عنه خمسة بخمسة  
 فصارت مقاصة ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً بعشرة دراهم محمية الى شهر فاشتريته  
 بثوب نقداً أو بخمسة دراهم يزيدية الى شهر (قال) لا خير في هذا لانه رجع اليه  
 ثوبه الاول فألغى وصار كأنه باعه ثوبه الثاني بخمسة دراهم محمية على أن يبدل له اذا  
 حل الاجل خمسة يزيدية بخمسة محمية ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً الى شهر بعشرة  
 دراهم فاشتريته بثوبين من صنفه الى أجل أبعد من الأجل (قال) لا خير في ذلك  
 لانه يصير ديناً بدين ﴿قلت﴾ وكذلك لو ابتعت بثوب من صنفه الى أبعد من  
 الاجل أيصير هذا ديناً بدين (قال) نعم لا خير في هذا ﴿قلت﴾ فان بعت ثوباً الى  
 شهر بعشرة دراهم فاشتريته بثوب من صنفه الى خمسة عشر يوماً أيجوز هذا (قال)  
 لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن هذا دين بدين ﴿قلت﴾ وكيف كان هذا  
 ديناً بدين (قال) لانه رجع اليه ثوبه فصار لنفوا وباع ثوباً الى خمسة عشر يوماً بعشرة  
 دراهم الى شهر فصار الدين بالدين ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً بثلاثين درهماً الى  
 شهر فاشتريته بدينار نقداً أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ لم (قال)  
 لأن ثوبه رجع اليه فصار لنفوا وصار كأنه أعطاه ديناراً نقداً بثلاثين درهماً الى شهر  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوباً بثلاثين درهماً الى شهر فاشتريته بعشرين ديناراً نقداً  
 (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ولا يدخل هذا الذهب نقداً بالفضة الى أجل (قال)  
 لا لانهما قد علمنا من التهمة لأن الرجل لا يهتم على أن يعطى عشرين ديناراً نقداً في

ثلاثين درهما الى أجل ﴿قلت﴾ وانما ينظر في هذا الى التهمة فاذا وقعت التهمة جعلته ذهابا نقداً في فضة الى أجل وان لم تقع التهمة أجزت البيع بينهما قال نعم ﴿قلت﴾ فان باع ثوبه بأربعين درهما الى شهرين فاشتراه بدينارين نقداً وصرف الأربعين درهما بدينارين يصلح هذا أم لا في قول مالك (قال) لا يعجبني هذا حتى يبين ذلك ويسلما من التهمة لان الأربعين من الدينارين قريب ﴿قلت﴾ فان اشتراه بثلاثة دنانير نقداً (قال) هذا لا يثم لان الثلاثة الدنانير عند الناس دينه أنها خير من أربعين درهماً وأكثر فلا يثم هذا ها هنا ﴿قلت﴾ أرايت ان يمته ثوباً بأربعين درهماً الى شهر فاشتريته بدينارين نقداً وبثوب نقداً أيجوز هذا أم لا (قال) لا خير في هذا لأنه ذهب وعرض بفضة الى أجل فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان يمت ثوباً بمشرة دراهم الى أجل فاشتريته بثوب نقداً وبفلوس نقداً يصلح هذا أم لا (قال) لا يعجبني هذا لأنه لا يصلح أن يشتري الدراهم الى أجل بالفلوس نقداً ﴿قلت﴾ أرايت ان يمت حنطة محمولة مائة أردب بمائة دينار الى سنة فاشتريت منه الى شراء حنطة محمولة فاشتريت من الرجل الذي يمت الحنطة الى أجل اشتريت منه مائتي أردب محمولة بمائة دينار نقداً يصلح هذا البيع أم لا في قول مالك وذلك بعد يوم أو يومين من مبايعتي اياه أو من بعد شهر أو شهرين أو ستة أشهر (قال) لا يصلح هذا البيع الثاني لأنه رد اليه طعامه أو مثل طعامه وزاده عليه زيادة على أن أسلفه مائة دينار سنة نقده اياها فهذا لا يصلح (قال) ولقد قال لي مالك ولو أن رجلاً باع من رجل طعاماً الى أجل ثم لقيه بعد ذلك يبيع طعاماً (قال) لا أحب له أن يبتاع منه طعاماً من صنف طعامه الذي باعه اياه أقل من كيل طعامه الذي باعه اياه ولا مثل كيله بأقل من الثمن الذي باعه به نقداً (قال) مالك ولا أرى بأساً أن يبتاعه منه بمثل الثمن الذي باعه به أو أكثر اذا كان مثل كيله وكان الثمن نقداً فهذا الذي كرهه مالك من هذا يشبه ممثليتك التي سألتني عنها لأن مالكاً جعل الطعام اذا كان من صنف طعامه الذي باعه اياه كأنه هو طعامه الذي باعه اياه وخاف فيا بينهما الدلعة

أن يقع السلف والزيادة فيما بينهما على مثل هذا ولم يجعل الثياب مثلاً ﴿قلت﴾  
والطعام كله كذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك كل ما يوزن ويكال مما  
لا يؤكل ولا يشرب ومما يؤكل ويشرب فهو بهذه المنزلة قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أتى  
بعت من رجل ثوباً فسطاطياً أو قرقياً بدينارين إلى شهر فأصبت معه ثوباً يبيعه من  
صنف ثوبي مثله في صفته وذره قبل محل أجل ديني عليه من ثمن ثوبي فأشتريته منه  
بدينار نقداً أيسلح هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وليس الثياب في هذا بمنزلة الطعام  
﴿قلت﴾ ما فرق بين الطعام والثياب في هذا (قال) لأن الطعام إذا استهلكه رجل  
كان عليه مثله فإذا كان من صنف طعامه فكانه هو طعامه الذي باعه بعينه وإن  
الثياب من استهلكها كان عليه قيمتها فهو إذا لقيه ومعه ثوب من صنف ثوبه  
إذا لم يكن ثوبه بعينه فليس هو ثوبه الذي باعه إياه فلا بأس أن يشتريه إن كان من  
صنف ثوبه بأقل أو بأكثر نقداً أو إلى أجل (قال) ولو كررت هذا لجلست ذلك في  
الحيوان مثل الثياب فهذا يتفاحش ولا يحسن قال وذلك أن مالكا قال لو أن رجلاً باع  
ثوبين ثمن إلى أجل فأقاله من أحدهما وأخذ منه ثمن الآخر لم يكن بذلك بأس ما لم  
يتمتع الذي عليه قبل محل الأجل أو يؤخره عن أجله وإن كان قد غاب على الثوبين  
ولو باع رجل من رجل أرديين من حنطة إلى أجل فناب المشتري عليه فأقاله من  
أردب قح لم يكن فيه خير حل الأجل أو لم يحل فالطعام بمنزلة العين في البيوع  
﴿قلت﴾ فإن أقاله بمحضرة البيع من أردب (قال) لا بأس بذلك ما لم ينسب المشتري  
على الطعام وما لم يشترط إذا أقاله أن يجعل له ثمن الأردب الباقي قبل محل الأجل  
أو على أن يتقدمه الساعة ﴿قلت﴾ فإن غاب المشتري على الطعام ومعه ناس لم  
يفارقوه فشهدوا أن هذا الطعام هو الطعام الذي يمتعه بعينه (قال) إذا كان هكذا  
لم أر بأساً أن يقيله من بعضه ولا يتمتع ثمن ما بقي قبل محل الأجل ﴿قلت﴾  
لم كرهه مالك أن يقيله من بعضه على أن يجعل له ثمن ما بقي قبل محل الأجل (قال)  
لأنه يدخله تمجيل الدين على أن يوضع منه قبل محله ألا ترى أن البائع قال للمشتري

عجل لي نصف حتى الذي لي عليك علي أن أشتري منك نصف هذا الطعام بنصف الدين الذي لي عليك فيدخله بيع الطعام على تعجيل حتى ( قال مالك ) ويدخله أيضا عرض وذهب بذهب إلى أجل ألا ترى أن البائع وجبت له مائة دينار من ثمن طعامه إلى أجل فأخذ خمسين أردبا وترك الخمسين الأخرى فكأنه باعه الخمسين التي لم يقله منها وخمسين دينارا حطها بخمسين دينارا يعجلها وبالحمسين الارباب التي ارتجعها فيدخله سلعة وذهب نقداً بذهب إلى أجل ﴿ قلت ﴾ فإياه إذا أقاله من خمسين ولم يشترط أن يعجل له ثمن الخمسين الباقية لم لا يدخله أيضا هذا لم لا يكون كأنه رجل باعه مائة دينار له عليه إلى أجل بخمسين أردبا وخمسين دينارا أرجأها لم لا يفسده بهذا الوجه ( قال ) لأنه لم يجب عليه فيهم أنه سلف جر منفعة ولم يشترط عليه تعجيل شيء يفسده بيوعها وهذا إنما هو رجل أخذ منه خمسين أردبا كأنه باعه إياها بخمسين دينارا فأخذها منه بخمسين وأرجأ عليه الخمسين الدينار ثلثا للخمسين الارباب التي دفعها إليه على حالها إلى أجلها فلا بأس بهذا وهو قول مالك

﴿ في الرجل يسلف دابة في عشرة أثواب فيأخذ قبل الاجل خمسة أثواب ﴾  
 ﴿ وبرذونا أو خمسة أثواب وسلعة غير البرذون ويضع عنه ما بقي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أسلم برذونا إلى رجل في عشرة أثواب إلى أجل وأخذ منه قبل الاجل خمسة أثواب والبرذون على أن هضم عنه الخمسة الاثواب التي بقيت عليه أو أخذ منه خمسة أثواب قبل محل الاجل وسلعة سوى البرذون ( قال ) قال مالك لا يصالح هذا لأنه يدخله ضيع عني وتعجل ويدخله أيضا بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ وأين يدخله بيع وسلف في قول مالك ( قال ) دخله سلف وبيع أنه لما أعطاه البرذون في عشرة أثواب إلى أجل فأناؤه بخمسة أثواب قبل محل الاجل فكان الذي عليه الحق أسلف الطالب خمسة أثواب على أن يقبضها الذي عليه السلم من السلم الذي عليه إذا حل أجل الثياب على أن باعه البرذون أو السلعة التي دفعها إلى الطالب بخمسة أثواب مما عليه فهذا بيع وسلف ﴿ قلت ﴾ وأين يدخله ضيع عني وتعجل ( قال ) ألا

ترى لو أن الطالب أتاه فقال له عجل لي حتي قبل محل الاجل فقال له الذي عليه الحق  
 لا أعطيك ذلك الا أن تضع عني فقيلا لهما ان ذلك لا يصلح فقال الطالب للمطلوب  
 أنا أقبل منك سلعة سوى أربعة أثواب وخمسة أثواب معها فأعطاه سلعة سوى أربعة  
 أثواب وأعطاه البرذون الذي كان رأس مال السلم وقيمته أربعة أثواب وخمسة أثواب  
 فهذا ضع عني وتعجل **﴿قلت﴾** أ رأيت ان كانت السلعة التي أعطاه مع الخمسة أثواب  
 قيمتها عند الناس لا شك فيه مائة ثوب من صنف ثياب السلم (قال) لا خير فيه  
 أيضا ألا ترى لو أن رجلا أعطي رجلا خمسة أثواب وسلعة قيمتها أكثر من قيمة  
 الخمسة الاثواب التي معها بمشرة أثواب الى أجل من صنف الخمسة الاثواب التي  
 أعطاه اياها لم يحل هذا فهذا كذلك لا ينبغي أن يأخذ خمسة قضاء من العشرة  
 ويأخذ بالخمسة سلعة أخرى وهو قول مالك **﴿ابن وهب﴾** قال وبلغني عن ربيعة  
 أنه قال كل شيء لا يجوز لك أن تسلف بمضيه في بعض فلا يجوز لك أن تأخذه  
 قضاء منه مثل أن تبيع تمرا فلا تأخذ منه ثمنه قححا لانه لا يجوز لك أن تسلف الحنطة  
 في التمر ومثل الذي وصفت لك أنه لا يجوز لك أن تعطى سلعة وثيابا في ثياب مثلها  
 الى أجل فهذا كله يدخل في قول ربيعة **﴿قلت﴾** أ رأيت الذي سلف البرذون في  
 العشرة الاثواب الى أجل فأخذ سلعة وخمسة أثواب قبل محل الاجل أيدخله خذ مني  
 حقتك قبل محل الاجل وأزيدك (قال) نعم يدخله دخولا ضعيفا وأما وجه الكراهية  
 فيه فهو الذي فسرته لك عن مالك **﴿وقيل﴾** لربيعه في رجل باع حمارا بمشرة  
 دنانير الى سنة فاستقاله المبتاع فأقاله البائع بربح دينار يحمله له وآخر باع حمرا بنقد  
 فاستقاله المبتاع فأقاله بزيادة دينار أخره عنه الى أجل (قال) ربيعة ان الذي استقاله  
 جيمعا كان بيعا انما الاقالة أن يتراد البائع والمبتاع ما كان بينهما من البيع على ما كان البيع  
 عليه فأما الذي ابتاع حمرا الى أجل ثم رده بفضل تسجله فانما ذلك بمنزلة من اقتضى  
 ذهباً بمجلة. ن ذهب وأما الذي ابتاع الحمار بنقد ثم جاء فاستقال صاحبه فقال الذي باعه  
 لا أقبلك الا أن تربحني دينارا الى أجل فان هذا لا يصلح لانه أخر عنه دينارا بالنقد



وأخذ الحمار بما بقي من الذهب فصار ذهباً يذهب لما أخر من نقده ولما ألقى له الذي  
 رد الحمار من عرضه ولو كان في التأخير أكثر من دينار أضحي لك قبحه وهاتان  
 اليعتبان مكروهتان ﴿مالك بن أنس﴾ عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وسليمان  
 ابن يسار أنهما كانا يهيان أن يبيع الرجل طعاماً إلى أجل ثم يشتري بتلك تمرًا قبل  
 أن يقبضها (وقال) ابن شهاب مثله ﴿وقال﴾ لي ابن وهب وقال عمر بن عبد العزيز مثله  
 (وقال) لي مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة وغيرهما من أهل العلم مثله (وقال مالك)  
 ذلك بمنزلة الطعام بالتمر إلى أجل فمن هنالك كره ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن  
 أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تأخذ إلا مثل طعامك أو عرضاً مكان  
 الثمن ﴿قلت﴾ أرايت أن بعث سلمة بمشرة دنانير إلى أجل شهرًا فاشترى بها عبد لي  
 مأذون له في التجارة بخمسة دنانير قبل الاجل (قال) إذا كان قد أذن السيد لعبده  
 في التجارة فكان إنما يتجر لنفسه العبد بمال عنده فلا أرى بذلك بأساً وإن كان  
 العبد إنما يتجر للسيد بمال دفعه إليه السيد فلا يعجبني ذلك ﴿قلت﴾ سمعت هذا  
 من مالك قال لا ﴿قلت﴾ فإن بعث بمشرة دنانير إلى شهر واشترى بها ابن لي صغير  
 بخمسة دنانير قبل الاجل أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يعجبني ذلك ﴿قلت﴾ تحفظه  
 عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرايت أن باع عبيدي سلمة بمشرة دنانير إلى أجل  
 فاشترى بها بخمسة دنانير قبل الاجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ما سمعت  
 من مالك فيه شيئاً وما يعجبني ذلك إذا كان العبد يتجر لسيدته ﴿قلت﴾ أرايت أن  
 بعث سلمة بمشرة دنانير إلى شهر فوكاني رجل أن أشتريها له قبل الاجل بخمسة  
 دنانير أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يعجبني ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن  
 الرجل يبيع السلعة بمائة دينار إلى أجل فإذا وجب البيع بينهما قال المتاع للبايع بعها  
 لي من رجل بنقد فإني لا أبصر البيع (قال) لا خير فيه ونهى عنه ﴿قلت﴾ فإن  
 سأل المشتري البائع أن يبيعها له بنقد فباعها له بنقد بأكثر مما اشتراها به المشتري  
 (قال) هذا جائز لأنه لو اشتراها هو نفسه بأكثر من عشرة دنانير جاز شراؤه

فكل شيء يجوز للبائع أن يشتريه لنفسه فهو جائز أن يشتريه لغيره اذا وكله

﴿ في الرجل يبيع عبده من الرجل بعشرة دنانير ﴾

﴿ على أن يبيعه الآخر عبده بعشرة دنانير ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت عبداً من رجل بعشرة دنانير على ان أبيعهُ عبدي بعشرة دنانير ( قال ) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولا يكون هذا عبداً ودنانير بعبد ودنانير وقد أخبرتني أن مالكا لا يجيز الذهب بالذهب مع أحد الذهبين سلعة أو مع الذهبين جميعا مع كل واحدة منهما سلعة وقد أخبرتني أيضاً أن مالكا قال لا يكون صرف وبيع في صفقة واحدة ( قال ابن القاسم ) قال مالك ليس هذا صرفا وبيعا ولا ذهابا وسلعة بذهب وسلعة لان هذا عبد بعبد والعشرة الدنانير بالعشرة الدنانير ملغاة لان هذا مقاصة ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن مقاصة بها ولكنه أعطاه عبداً وعشرة دنانير من عنده وأخذ من صاحبه عبده وعشرة دنانير معه اذا اشترط أن يخرج الدنانير كل واحد منهما من عنده ( قال ) هذا لا يحل لان هذا دنانير وعبد بدنانير وعبد ﴿ قلت ﴾ وانما ينظر مالكا الى فعلهما ولا ينظر الى لفظهما ( قال ) نعم انما ينظر الى فعلهما ولا ينظر الى لفظهما فان تقاضا بالدنانير كان البيع جائزا وان لم يتقاضا بالدنانير وأخرج هذا الدنانير من عنده وهذا الدنانير من عنده فهذا الذي لا يحل اذا كان مع الذهبين سلعة من السلع أو مع أحد الذهبين سلعة اذا كان بذلك وجب بيعهما ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت من رجل عبده بعشرة دنانير على ان أبيعهُ عبدي بعشرة دنانير وأضمرنا على أن يخرج كل واحد منا الدنانير من عنده فيدفع الى صاحبه عبده وعشرة دنانير من عنده فأردنا بعبد ذلك أن نقاض بالدنانير ولا نخرج الدنانير ويدفع عبده وأدفع عبدي أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا ( قال ) اذا كان ذلك الضمير هو عندهم كالشرط فلا خير فيه وان تقاضا فالبيع بينهما منتقض لان مالكا قال لو اشترط أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده كان البيع باطلا ولم يجز لهما أن يتقاضا بالدنانير لان العقدة

وقعت حراماً فلا يجوز هذا البيع على حال من الحال ﴿قلت﴾ فلو لم تكن عهدي بعشرة  
 دنانير على أن يبيعني عبده بعشرين ديناراً (قال) قال مالك لا بأس بذلك انما هو عبد  
 بعد زيادة عشرة دنانير ﴿قلت﴾ فان كانا اشتراطا على أن يخرج كل واحد منهما  
 الدنانير من عنده (قال) أرى ذلك حراماً لا يجوز ﴿قلت﴾ اذا وقع اللفظ من البائع  
 والمشتري فاسداً لم يصلح هذا البيع في قول مالك بشئ من الاشياء لأن اللفظ وقعت  
 به العقدة فاسدة قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان اللفظ صحيحاً ووقع القبض فاسداً  
 فسد البيع في قول مالك (قال) قال لي مالك انما ينظر في البيوع الى الفعل ولا ينظر  
 الى القول فان قبض القول وحسن الفعل فلا بأس به وان قبض الفعل وحسن القول  
 لم يصلح ﴿قلت﴾ أرايت ان باع سلعة بعشرة دنانير الى أجل على أن يأخذها مائة  
 درهم أي يكون هذا البيع فاسداً أم لا (قال) لا يكون فاسداً ولا بأس بهذا عند مالك  
 ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن اللفظ هاهنا لا ينظر اليه لان فعلها يؤب الى صلاح وأمر جائز  
 ﴿قلت﴾ وكيف يؤب الى صلاح وهو انما شرط الثمن عشرة دنانير يأخذ بها مائة  
 درهم (قال) لانه لا يأخذ دنانير أبداً انما يأخذ دراهم فقله عشرة دنانير لغو فلو كانت  
 العشرة الدنانير في قولها لغوا علمنا أن ثمن السلعة انما وقع بالمائة درهم وان لفظا بما  
 لفظا به ﴿قلت﴾ فالذي باع سلعة بعشرة دنانير على أن يشتري من صاحبها سلعة  
 أخرى بعشرة دنانير على أن يتناقدا الدنانير فلم يتناقدا الدنانير وتباضا السلعتين لم يطلت  
 البيع بينهما وانما كان اللفظ لفظ سوء والفعل فعل صحيح (قال) لأنهما لما اشتراطا  
 تناقدا الدنانير نظر الى فعلهما هل يؤب الى فساد ان أرادا أن يفعلا ذلك قدرنا عليه فان  
 كان يؤب الى فساد اذا فعلا ذلك وقدرنا على أن يفعلا ذلك فالبيع باطل باللفظ  
 وان لم يفعلاه لانهما اذا كانا يقدران على أن يفعلا ذلك فيكون فاسداً فأنهما وان لم  
 يفعلا فكأنهما قد فعلاه وقد وقعت العقدة ببيع على أمر فاسد يقدران على  
 فعله ﴿قلت﴾ والأول الذي باع سلعته بعشرة دنانير على أن يأخذ بالدنانير مائة درهم  
 لم فرقت بينهما وبين هذين (قال) لان لفظ هذين كان غير جائز ولفظهما يؤب الى

صلاح ولا يؤب الى فساد لانهما لا يقدران على أن يجعلا في ثمن السلعة في فعلهما  
الا الدراهم لا يقدران على أن يجعلا في ثمن السلعة دنائير ثم دراهم لانه شرط ثمن  
السلعة دنائير على أن يأخذ بها دراهم فانما يؤب فعلهما الى صلاح حين يصير الذي  
يأخذ في ثمن السلعة دراهم لا يقدران على غير ذلك فذلك جاز (قال ابن القاسم)  
وكذلك لو قال أبيعك ثوبي هذا بمشرة دنائير على أن تعطيني حمرا الى أجل صفته  
كذا وكذا فلا بأس به انما وقع الثوب بالحمار والدنائير لغوا فيما بينهما

❦ في الرجل يكون له الدين الى أجل فاذا حل أخذ به سلعة ❦

❦ بيعض الدين على أن يؤخره ببقية الى أجل آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كان لي على رجل دين الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه  
سلعة بيعض الثمن على أن أؤخره ببقية الثمن الى أجل أيسلح هذا (قال) قال مالك  
هذا بيع وسلف لا يصلح هذا لانه باعه السلعة بيعض الثمن على أن يترك بقية الثمن  
عليه سلفا الى أجل من الآجال (قال) قال مالك وان أخذ بيعض الثمن سلعة وأرجأ  
عليه بقية الثمن حالا كما هو فلا بأس بذلك وقول ربيعة دليل على هذا أنه لا يجوز  
❦ قلت ❦ أرايت ان أقرضته حنطة الى أجل فلما حل الاجل بعت تلك الحنطة بدين  
الى أجل (قال) قال مالك لا يحل هذا لانه يفسخ ديناً في دين

❦ في الرجل يكون له الدين الحال على رجل أو الى أجل ❦

❦ فيكثر منه به داره سنة أو عبوه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن لي ديناً على رجل وهو حال أو الى أجل أيسلح لي أن أكرت  
به من الذي لي عليه الدين داره سنة أو عبده هذا الشعر (قال) قال لي مالك  
لا يصالح هذا كان الدين الذي عليه حالا أو الى أجل لأنه يصير ديناً بدين ففسخ  
دنائيره التي له في شيء لم يقبض جميعه ❦ قلت ❦ فلو كان لي على رجل دين فاشتريت  
به ثمرته هذه التي في رؤس النخل بعده ما حصل بيعها (قال) مالك اذا كانت حين

أزهت أو أُرطبت فلا ينبغي وإن كانت الثمرة قد استجدت وليس لاستجدادها  
استخار وقد تستجد الثمرة ولا تستجدادها استخار وقد يبس الحب وليس  
لحصاده استخار فإذا استجدت الثمرة واستحصد الحب وليس لشيء من ذلك تأخير  
فلا أرى به بأساً وإن كان لاستجدادها تأخير ولحصاده تأخير فلا خير فيه (قال)  
وإذا كان كما وصفت لك فلا بأس به (قال مالك) وإنه يعرف استبانها عنها ولكن  
إذا كان على ما وصفت لك ليس في واحد منهما استخار لاستجداد ثم ولا لحصاد  
الحب فلا أرى به بأساً أن تأخذه من دين لك على صاحبك (قال) فليل مالاً أفبيع  
الرجل ديناً له على رجل من رجل آخر ثمرة له قد طابت وحل بيعها (قال) نعم  
لا بأس بذلك ولم يره مثل الذي عليه الدين إذا باعه من الذي له الدين (قال) وتفسير  
ما أجاز مالك من هذا فيما قال لي لأن الرجل لو كان له على رجل دين فاشتري به منه  
جارية فتواضعها للحيضة لم يكن فيه خير حتى ينجز ولو أن رجلاً باع من رجل ديناً  
له على رجل آخر بجارية فتواضعها للحيضة أو سلمه غائبة لم يكن بذلك بأس لأن هذا  
لا ينتقد في مثله وهذا لم ينتقد شيئاً ولو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه  
به سلمه غائبة قال مالك لا يجوز ذلك وهو يجوز أن يبيع الرجل سلمه له غائبة بدين  
للمبتاع على رجل آخر وإنما فرق ما بين ذلك أن الدين إذا كان على صاحبه لم يبرأ منه  
إلا بأمر ينجزه وإلا كان كل تأخير فيه من سلمه كانت غائبة أو كانت جارية يتواضعها  
للحيضة يصير صاحب الدين يجر بذلك فيما أنظر وأخر سيفي ثمن سلمته منفعة وإن  
الذي باع السلمة الغائبة بدين على رجل آخر أو باع ثمراً قد بدا صلاحه بدين على  
رجل آخر لم يجر إلى نفسه منفعة إلا بما فيه المناجزة أن أدركت السلمة قائمة كان البيع  
له ثابتاً ولم يكن يجوز له فيه النقد فيكون إنما أخر ذلك لمكانه والثمرة كذلك قد  
استنجزها منه وصار حق صاحب الثمرة في الدين الذي على الرجل الآخر (قال)  
وهذا قول مالك في هذه المسئلة فيما قلت لك وتفسير قوله (قال مخنون) ألا ترى أن  
ابن أبي سلمة قال كل شيء كان لك على غريم نقداً فلم تقبضه أو إلى أجل فخل الأجل

أولم يحل فلا تبعه منه بشئ وتؤخره عنه فأنك اذا فعلت ذلك فقد أريت عليه وجعلت  
ربا ذلك في سعر بلغه لك لم يكن ليعطيك الا بنظر نك اياه ولو بعته بوضيعة من  
سعر الناس لم يصلح ذلك لأنه باب رماء الا أن يشتريه منك فينقدك ذلك يدأيد  
مثل الصرف ولا يصلح تأخير يوم ولا ساعة ﴿قلت﴾ أرايت لو أني أقرضت  
رجلا مائة أردب من حنطة الى سنة فجثته قبل الاجل فقلت له اعطني خمسين وأضع  
عنتك الخمسين أيصالح هذا أم لا (قال) قال مالك لا يصلح هذا لأنه يدخله ضلع عني  
وتعجل والقرض في هذا والبيع سوا ﴿قال ابن القاسم﴾ وابن وهب عن مالك بن  
أنس عن أبي الزباد عن بشر بن سعيد عن أبي صالح عبيد مولى السفاح أنه أخبره  
أنه باع بزاً من أصحاب دار بجلة الى أجل ثم أراد الخروج فسأله أن يتدوه ويضع  
عنهم فسأل زيد بن ثابت عن ذلك فقال لا أمرك أن تأكل ذلك ولا توكله ﴿قال﴾  
ابن وهب ﴿وان ابن عمر وأبا سعيد الخدري وابن عباس والمقداد بن عمرو من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسليمان بن يسار وقيصة بن ذؤيب كلهم  
يتمى عنه (وقال) ابن عمر أربع مائة بخمسة (وقال) المقداد لرجلين صنعا ذلك كلاهما  
قد أذن بحرب من الله ورسوله وان عمر بن الخطاب قد كره ذلك (وقال) سليمان بن  
يسار اذا حل الاجل فليضع له ان شاء ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن  
سعيد في رجل كان له علي أخيه دين فقال له عجل لي بعضه وأؤخر عنك ما بقي  
بعد الاجل قال يحيى كان ربيعة يكرهه (وقال ابن وهب) عن الليث بن سعد وكان عبيد  
الله بن أبي جعفر يكره ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان بعث عبداً الى بأرطال من الكنان  
أو ثياب مضمونة أو الى أجل فلما حل الاجل أخذت بذلك المضمون من الكنان أو  
الثياب عبيدين من صنف عبيد أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا قال ولا يجوز  
أن تأخذ من ثمن عبدك الا ما كان يجوز لك ان تسلم عبدك فيه ﴿قلت﴾ وهذا قول  
مالك قال نعم ﴿قال سحنون﴾ وحديث ابن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد  
العزيز وابن شهاب وجابر بن عبد الله أصل هذا الباب كله وما أشبهه وما قال ربيعة

أسفل دليل على هذا الاصل أيضا من جهة أخرى ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في العروض كلها لا بأس بواحد بائنين يدايد إذا كان من صنف واحد وإن كان إلى أجل فلا يصلح الا مثلا بمثل وإن كان من غير صنف واحد فلا بأس به اثنين بواحد إلى أجل ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس عن ربيعة قال والذي لا يجوز من ذلك إلى أجل الثوب بالثوبين من ضربه كالراطة من نسج الوليد بالراطين من نسج الوليد وكالسارية بالسارينين وأشياء ذلك فهذا الذي يتبين فضله على كل حال ويختص دخلته فيما أدخل اليه من الشبهة في المراضاة فذلك أدنى ما أدخل الناس فيه من القبح والجلال منه كالراطة السارية بالراطين من نسج الوليد عاجل وآجل فهذا الذي يختلف فيه الاسواق والحاجة اليه وعسى أن يبور مرة الساري وينفق نسج الوليد مرة ويبور نسج الوليد مرة وينفق الساري فهذا الذي لا يعرف فضله الا بالرجاء ولا يلبث ثياب الرءاء فكان هذا الذي اقتاس به ثم رأي فقهاء المسلمين وعلمائهم أن نهوا عما قارب ما ذكرت لك من هذا واقتاسوه به وشبهه به ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن التسليف في المضمون الذي ليس عندك أصله لما يمد أجله ورجي فيه الفضل وخيف عليه الوضعية صار يما جائزا وخرج من العينة المكروهة التي قد عرف فضلها واتضح رباها في بيع ما ليس عندك ان صاحب المكروه واجب على نفسه بيع ما ليس عنده ثم يبتاعه وقد عرف سعر السوق وتبين له ربحه فيشتري بشرة ويبيع بخمسة عشر إلى أجل فكذا نهى باعه عشرة بخمسة عشر إلى أجل فلهذا كره هذا انما ذلك من الدخلة والدلسة

﴿ في الرجل يسلف الرجل الدنانير في طعام محمولة إلى أجل ﴾

﴿ فيلقاه قبل الاجل فيسأله أن يجعلها في سمراء إلى الاجل بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ لو أتى أسلمت إلى رجل في محمولة إلى أجل فلقيته قبل الاجل فقلت له هل لك أن تحسن يجعلها في سمراء إلى أجلها ففعل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لانك تفسخ محمولة في سمراء إلى أجل فلا يجوز ألا ترى أنك فسخت

دينا في دين ﴿ قلت ﴾ فلو حل الاجل لم يكن بذلك بأس أن أخذه من سمراء محمولة  
أو من المحملة سمراء ( قال ) نعم لا بأس به في قول مالك اذا كان ذلك يداً بيد  
لانه يشبه البذل

— ﴿ في البيع والسلف الرجل يبيع السلعة بثمن على أن يسلف —

﴿ المشتري البائع أو البائع المشتري أو متى ما جاء بالثمن فالسلعة له ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو بعث عبداً من أجنبي بمائة دينار وقيمه مائتا دينار على أن أسلفني  
المشتري خمسين ديناراً ( قال ) البيع فاسد ويباع به قيمته اذا فات مائتي دينار ﴿ قلت ﴾  
لم ( قال ) لان المقدة وقعت فاسدة لان فيها بيعا وسلفا ولان البائع يقول أنا لم أرض  
أن أبيع عبدي بمائة دينار وقيمه مائتا دينار الا بهذه الخمسين التي أخذتها سلفاً فهذا  
يباع بالعبد ها هنا قيمته ما بلغت اذا فات واذا كان أبداً مثل مسئلتك هذه فانظر  
الى القيمة فان كانت القيمة فوق الثمن فانه يباع للبائع قيمة العبد وان كان الثمن أكثر  
فله الثمن يباع بالعبد الاكثر من القيمة أو الثمن ﴿ قلت ﴾ فلو باع العبد بمائة دينار  
وقيمه مائتا دينار على أن أسلف البائع المشتري خمسين ديناراً ( قال ) هذا لا يزداد  
على الثمن ان كانت القيمة أكثر ويرد السلف لان البائع قد رضى أن يبيع بمائة دينار  
ويسلف خمسين ديناراً أيضاً فهذا ينظر أبداً الى الاقل من الثمن ومن القيمة فيكون  
للبيع الاقل من ذلك أبداً وفي مسئلتك الاولى انما ينظر الى الاكثر من القيمة أو  
الثمن فيكون للبائع الاكثر من ذلك أبداً وهذا اذا فات العبد فأما اذا كان العبد  
قائماً بعينه لم يفت بحوالة الاسواق أو غيرهما من وجوه الفوت فان البيع يفسخ بينهما  
الا أن يرضى من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو يثبت البيع فيما  
ينهما فذلك له ﴿ قلت ﴾ لم كان هذا الذي اشترط السلف اذا ترك السلف ورضى  
بذلك ثبت البيع بينهما ( قال ) كذلك قال لى مالك في هذه المسئلة ( قال ) وقال مالك  
في البيع والسلف اذا ترك الذى اشترط السلف ما اشترط صحت العقدة ( قال ) وهو



مخالف لبعض البيوع الفاسدة ﴿ قلت ﴾ وهذه المسائل التي سألتك عنها من البيع والسلف أهو قول مالك (قال) نعم منه ما سمعته منه ومنه ما بلغني عنه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا اشترى جارية على أن البائع متى ما جاء بالثمن فهو أحق بالجارية أيجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن هذا يصير كأنه بيع وسلف

﴿ في السلف الذي يجز منفعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت ثوبا في ثوب مثله الى أجل أو أقرضت ثوبا في ثوب مثله الى أجل (قال) ان كان ذلك سلفا فذلك جائز وان كانا انما اعتزيا بمنفعة البائع أو المقرض أو طلب البائع أو المقرض منفعة ذلك لنفسه من غير أن يعلم بذلك صاحبه فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أقرضته دنائير أو دراهم طلب المقرض المنفعة بذلك لنفسه ولم يعلم بذلك صاحبه الا أنه كره أن يكون في يده وأراد أن يحرزها في ضمان غيره فأقرضها رجلا (قال) قال مالك لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ وهذا في الدنانير والدرهم والعروض وما يكال أو يوزن وكل شيء يقرض هو بهذه المنزلة عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال المقرض انما أردت بذلك منفعة نفسي أيصدق في قول مالك ويأخذ حقه قبل الأجل (قال) لا يصدق ولكنه قد خرج فيما بينه وبين خالقه ﴿ قلت ﴾ وان كان أمرا ظاهرا معروفا يعلم أنه انما أراد للمنفعة لنفسه أخذ حقه حالا ويبطل الأجل في قول مالك (قال) نعم لأنه ليس بسلف والتمام الى الاجل حرام وهو تعجل له وانما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام الى أجل فيفسخ الأجل ويكون عليه قيمته نقدا اذا فاتت السلمة ولا يؤخر القيمة الى الاجل ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يحدث أن رجلا أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن اني أسلفت رجلا سلفا واشترطت عليه أفضل مما أسلفته فقال عبد الله ذلك الوبا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال السلف على ثلاثة وجوه سلف تريد به وجه الله فك وجه الله وسلف تريد به وجه صاحبك فليس لك الاوجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ به خبيثا بطيب فذلك الربا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق

الصحيفة فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته  
 أجرت وإن هو أعطاك فوق ما أسلفته طيبة به نفسه فذلك يشكر شكره لك ولك  
 أجر ما أنظرته (ابن وهب) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي شعيب  
 مولى الأنصار أنه استسلف بافريقية ديناراً جرجيراً من رجل على أن يعطيه بمصر  
 منقوشاً فسأل ابن عمر عن ذلك فقال لولا الشرط الذي فيه لم يكن به بأس وقال ابن  
 عمر إنما القرض متحد (وقال) القاسم وسالم أنه لا بأس به ما لم يكن بينهما شرط (قال)  
 ابن عمر من أسلف سلفاً فلا يشترط الا قضاء (ابن وهب) عن رجال من أهل  
 العلم عن ابن شهاب وأبي الزناد وغير واحد من أهل العلم أن السلف معروف أجره  
 على الله فلا ينبغي لك أن تأخذ من صاحبك في سلف أسلفته شيئاً ولا تشترط عليه  
 الا الاداء (وقال) عبد الله بن مسعود من أسلف سلفاً واشترط أفضل منه وإن كان  
 قبضه من علف فانه ربا ذكره عنه مالك بن أنس (قلت) رأيت لو آتني أقرضتك  
 حنطة بالقسطاط على أن توفيها بالاسكندرية (قال) قال مالك ذلك حرام (قال)  
 وقال مالك نهي عنه عمر بن الخطاب وقال فابن الجلال (قال) وقال مالك كل ما أسلف  
 من العروض والطعام والحيوان ببلد على أن يوفيك اياه في بلد آخر فذلك حرام  
 لا خير فيه (قال) فقلنا له فالخاج يتسلف من الرجل السوق والكمك يحتاج اليه  
 فيقول أو فيك اياه في موضع كذا وكذا في مكان كذا وكذا ببلد آخر (قال) لا خير  
 في ذلك ولكنه يسلفه ولا يشترط (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يكون له  
 المزرعة عند أرض رجل وللآخر عند مسكن الآخر أرض يزرعها فيحصدان جميعاً  
 فيقول أحدهما لصاحبه أعطني هاهنا طعاماً بموضي الذي أسكن فيه من زرعك وأنا  
 أعطيك في موضعك الذي تسكن فيه من زرعك (قال) فقال لا خير في  
 ذلك (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يأتي إلى الرجل قد استحصد زرعه ويس  
 وزرع الآخر لم يستحصد ولم ييس وهو يحتاج إلى الطعام فيقول له أسلفني من  
 زرعك هذا الذي قد ييس فداناً أو فدانين أحصدهما وأدرسهما وأذريهما وأكيلهما

فأعطيك ما فيهما من الكيل ( قال ) قال مالك إذا كان ذلك من المسلف على وجه المرفق لصاحبه وطلب الآخر فلا بأس بذلك . ومن ذلك أنه يحصد الزرع القليل من الزرع الكثير فيقرض منه الشيء اليسير فليس يخف بذلك عنه مؤنة ولا ذلك طلب فلا أرى به بأساً وإن كان يدرسه له ويخصده له ويذريه له إذا كان ذلك من المسلف على وجه الاجر وطلب المرفق بمن أسلف وإن كان إنما أسلفه لأن يكفيه مؤنته وحصاده وعمله فهذا لا يصلح ( قال ) فقلنا للمالك فالدنانير والدراهم يتسلفها الرجل ببلد على أن يعطيه إياها ببلد آخر ( فقال ) إن كان ذلك من الرجل المسلف على وجه المعروف والمرفق بصاحبه ولم يكن إنما أسلفها ليضمن له كما يفعل أهل العراق بالسفجات ( قال ) فلا أرى به بأساً إذا ضرب لذلك أجلاً وليس في الدنانير جمال مثل الطعام والعروض إذا كان على وجه المرفق ( ابن وهب ) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال إن أسلفت سلفاً واشترطت أن يوفيك بأرض فلا يصلح وإن كان على غير شرط فلا بأس به ( قال ابن وهب ) وكان ربيعة وابن هرمز ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وعراك بن مالك التغفاري وابن أبي جعفر كلهم يكرهه بشرط ( ابن وهب ) عن خالد بن حميد أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال في امرأة أعطت صاحبها صاعاً من دقيق بمكة إلى أن تقدم أيلة ( قال ) ربيعة لا تعطها إلا بمكة إلى أن تقدم أيلة قال ربيعة لا تعطها إلا بمكة ( ابن وهب ) عن يزيد بن عياض عن ابن السباق عن زينب البقعية أنها سألت عمر بن الخطاب عن تمر تعطيه بخير وتأخذ تمرأ مكانه بالمدينة ( قال ) لا وابن الضمان بين ذلك أتمطى شيئاً على أن تعطاه بأرض أخرى

❦ في رجل استقرض أردباً من قمح ثم أقرضه رجلاً بكيلة ❦

( قلت ) أرايت لو أني استقرضت أردباً من حنطة وكنته ثم أقرضته رجلاً على كيلي ( قال ) لا يصلح أن تقرضه إياه لأنه كأنه أخذ هذه الحنطة على أن عليه ناقص من كيل الأردب الذي كاله له صاحبه وله ما زاد على أن عليه أردباً من حنطة

والكيل يكون له نقصان وريع فهذا لا يصلح الا أن يقرضه اياه قبل أن يكيه ثم يستقرضه له من رجل فيأمره أن يكيه لنفسه فتكون هذه الحنطة بكيل واحد ديناً على الذي قبضها للذي استقرضها وديناً للذي أقرضها على الذي استقرضها وإن استقرض هذه الحنطة ثم كالمها ورجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد رأى كيلها بذلك الكيل لم يكن بذلك بأس ﴿قلت﴾ فإن استقرضت أردباً من حنطة وكلته ثم بتمه بكيلي ذلك ولم يكله المشتري ولم يركيلي حين استقرضته (قال) لا بأس بذلك عند مالك إذا باعه بنقده وإن كان بدين فلا خيره فيه ﴿قلت﴾ ولم جوزته إذا باعه أن يدفعه بكيله الاول إذا رضى المشتري بذلك شهد هذا الكيل أو لم يشهده ولم يجوز له إذا أقرضه أن يدفعه بكيله إذا رضى المستقرض ذلك الا أن يكون قد شهد كيله الاول (قال) قال لي مالك في البيع ان ما كان فيه من زيادة أو نقصان فهو للبائع وهو وجه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فإذا جاء منه ما قد عرف الناس من زيادة الكيل ونقصانه فذلك لازم للمشتري وليس له أن يرجع على البائع بشئ وما كان من زيادة أو نقصان ويعلم أنها من غير الكيل فإن البائع يرجع بالزيادة فيأخذها والمشتري يرجع بالنقصان فيأخذه من رأس ماله وليس له أن يأخذ ذلك النقصان حنطة (قال) والقرض عندي انما يعطيه بكيل يضمه له على أن يأخذه منه كيلاً قد عرف الناس أنه يدخله الزيادة والنقصان على أن يعطيه كيلاً يضمه له فلا ينبغي الا أن يكون المستقرض قد شهد كيله فأعطاه ذلك الطعام بحضرة ذلك قيل أن يئيب عليه أو يكون الذي يقرض يقول للذي استقرضه كلفه فأنت مصدق على ما فيه فإن قال له ذلك فلا بأس به ويكون القول في ذلك قول المستقرض

— في رجل أقرض رجلاً طعاماً ثم باعه قبل أن يقبضه —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقرضت رجلاً طعاماً الى أجل أيجوز لي أن أبيع منه قبل الاجل وأقبض الثمن (قال) نعم لا بأس به أن تبيعه منه قبل محل الاجل بجميع السلع عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله وإذا حل الاجل فلا بأس أن تبيعه طعاماً

ذلك بما شاء من الطعام بأكثر من كيل طعامه إلا أن يكون من صنف طعامه الذي  
أقرض فلا يجوز أن تبيعه بأكثر من كيله الذي أقرضه إياه ﴿قلت﴾ فإن أقرضت  
رجلاً طعاماً فلما حل الاجل قال لي خذ منى مكان طعامك صبرة تمر أو زبيب (قال)  
لا بأس بذلك في قول مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك فإن كان الذي أقرضه حنطة  
فأخذ دقيقاً حين حل الاجل فلا يأخذ إلا مثلاً بمثل وكذلك إن أخذ شعيراً أو  
سلتاً فلا يأخذ شعيراً ولا سلتاً إلا مثلاً بمثل وأما قبل حل الاجل فلا تأخذ إلا مثل  
حنطتك التي أقرضته ولا تأخذ شعيراً ولا سلتاً ولا دقيقاً ولا شيئاً من الطعام قبل  
حل الاجل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام إلى أجل ويدخله ضلع وتبطل ﴿قلت﴾  
أرأيت إن أقرضت رجلاً حنطة إلى أجل فلما حل الاجل بعتك تلك الحنطة بدنانير أو  
بدرهم نقدًا واقرقنا قبل القبض أفسد ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك إلا أن تنقذ  
منه أو تقول له اذهب بنا إلى السوق فأنقذك أو يقول لك اذهب بنا إلى البيت  
فأجيئك بها فهذا لا بأس به فأما إذا اقرقنا وذهب حتى نصير نطلبه بذلك فلا خير  
فيه لأنه يصير ديناً بدين ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن ابن لبيعة وحيوة بن شريح  
عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير  
سلفاً فأراد أن يأخذ منه زيتاً أو طعاماً أو ورقاً بصرف الناس (قال) لا بأس به ﴿ابن  
وهب﴾ عن رجال من أهل النعم عن جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وريمة  
وابن المسيب أنه لا بأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف (وقال مالك) لا بأس  
بأن يقضيه درهم من دنانير إذا حلت ولا بأس بأن يقضيه تمرًا بالقمح الذي أسلفه  
أو أفضل منه وإنما الذي نهى عنه الطعام الذي يتناع ولم يمن بهذا السلف (قال) قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه

— في رجل أقرض رجلاً دنانير ثم اشترى بها منه سلعة حاضرة أو غائبة —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن لرجل على ألف درهم إلى أجل فلما حل الاجل بعتة بالألف  
سلعة بعينها حاضرة فرضها ثم قام فدخل بيته قبل أن يقضها منى (قال) أرى البيع جائزاً

ويقبض سلمته اذا خرج لأن مالكا قال لي اذا كان لك على رجل دين فلا تشتري منه به سلمة بنيتها اذا كانت السلعة غائبة ولا تشتري بذلك الدين جارية لتتواضعها للحبيضة ولا تشتري به سلمة على أن أحدا فيا بالخيار وهذه السلعة التي سألت عنها ان كانت حاضرة يراها حين اشتراها لم يكن لبائنها أن يمنعه من قبضها فانها هو رجل ترك سلمته وقام عنها فاذا رجع أخذ سلمته (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل دين فينتاع به منه طعاما فيكثر كيله فيقول له بعد مواجبه البيع بالدين الذي عليه أذهب فأتي بدوابي أحمله أو أكثرى له منزلا أجعله فيه أو آتي بسفن أتكارها لهذا الطعام فيكون في ذلك تأخير اليوم واليومين (قال) قال مالك لا بأس بذلك وهو خفيف (قلت) لمالك فان كاله فغربت الشمس فبق من كيله شيء فتأخر الى الغد حتى يستوفي (قال) مالك لا بأس بهذا ليس في هذا دين بدين وأراه خفيفا ولكني أرى ما كان في الطعام تأفها يسيرا لا خطب له في المؤنة والكيل مما يكال أو يوزن أو يمد عدا مثل الفاكهة وما أشبهها أو قليل الطعام فان ذلك اذا أخذه بدينه لم يصلح أن يؤخره الا ما كان يجوز له في مثله أن يأتي بحمل يحمله أو مكمل يجعله فيه فلي هذا فاحمل أمر الطعام في قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقول ابن أبي سلمة دليل على هذا كل شيء كان لك على غريم نقدا فلم تقبضه أو الى أجل قبل الاجل أو لم يحمل فلا تبعه منه بشيء وتأخره عنه

### ﴿ في قرض المروض والحيوان ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز القرض في الخشب والبقول والرياحين والقصب والقصب وما أشبه ذلك في قول مالك (قال) لا بأس بذلك وذلك جائز في قول مالك وكل شيء يقرض فهو جائز اذا كان معروفا الا الجوارى ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل من الصدقة فأمر أبا رافع أن يعطي الرجل بكرا فرجع اليه أبو رافع فقال لم آخذ فيها الا جملا خيارا رباعيا فقال أعطه اياه ان خيار الناس

أحسنهم قضاء ﴿ قلت ﴾ أيا صلح أن أستقرض تراب الفضة في قول مالك ( قال ) لا يصلح ذلك عندي

﴿ في هدية المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ ما يقول مالك في رجل له على رجل دين أيا صلح له أن يقبل منه هديته ( قال ) قال مالك لا يصلح أن يقبل هديته إلا أن يكون رجلا كان ذلك بينهما معروفا وهو يعلم أن هديته إليه ليس لمكان دينه فلا بأس بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريح أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل اني أسلفت رجلا فأهدى إلي قال لا تأخذه قال فكان يهدي إلي قبل سلفي قال فخذ منه فقلت قارضت رجلا مالا قال مثل السلف سواء ( وقال عطاء ) فيها إلا أن يكون رجلا من خاصة أهلك وخاصتك لا يهدي لك لما تظن فخذ منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى ابن سعيد أنه قال أما من كان يتهادى هو وصاحبه وإن كان عليه دين أو سلف فإن ذلك لا يتباحه أحد ( قال ) وأما من لم يكن يجري ذلك بينهما قبل الدين والسلف هدية فإن ذلك مما يتزهد عنه أهل التنزه ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحرث بن نبهان عن أيوب عن ابن سيرين أن أبي بن كعب استسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف درهم فأهدى له هدية فردها إليه عمر فقال اني قد علم أهل المدينة اني من أطيبهم ثمرة أفرأيت إنما أهديت إليك من أجل مالك على أقبالها فلا حاجة لنا فيما منك من طعامنا فقبل عمر الهدية

﴿ في رجل استقرض رطلا من خبز القرن ﴾

﴿ على أن يعطى من خبز التنور ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استقرضت رجلا رطلا من خبز القرن برطل من خبز التنور أو برطل من خبز الملة أيجوز هذا أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك ولا أراه جائزا لأنه أسلفه وشرط أن يعطيه غير الذي أسلفه ألا ترى أنه لو أقرضه دينارا دمشيا

على أن يعطيه ديناراً كوفياً لم يجز وكذلك لو أقرضه محمولة على أن يعطيه سمراء أو سمراء على أن يعطيه محمولة لم يجز ذلك في قول مالك وكذلك الخبز ﴿قلت﴾ فإن لم يكن بينهما شرط لم يكن به بأس أن يقبض خبز التور من خبز الفرن إذا تحريماً الصواب في ذلك (قال) نعم لا بأس بذلك لأن مالكا قال إذا حل الأجل فلا بأس أن يأخذ المحملة من السمراء أو السمراء من المحملة إذا كان ذلك بغير شرط إذا حل الأجل

﴿ في رجل استسلف حنطة ثم اشترى حنطة ﴾

﴿ قضاها قبل أن تستوفى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقرضت رجلاً حنطة إلى أجل فلما حل الأجل اشترى حنطة من السوق فقال لي اقضها في حنطتك التي لك على (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اشتريت من رجل حنطة مضمونة وله على رجل آخر حنطة مثلاً قد أقرضها إياه فقال لي اقضها منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان لرجل على طعام من قرض فلما حل الأجل قلت له خذ هذه الدراهم فاشتر بها طعامك واقض حقك (قال) قال مالك لا بأس بذلك

﴿ في رجل أقرض رجلاً ديناراً أو طعاماً ﴾

﴿ على أن يوفيه بلد آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني أقرضت رجلاً ديناراً أو دراهم على أن يقضي ديناراً أو دراهم في بلد آخر أيجوز هذا أم لا (قال) إذا ضربت للقرض أجلاً فلا بأس أن تشتط أن يقضيه في بلد آخر إذا لم يكن للذي يسلف في ذلك منقمة إذا كان الأجل مقدار المسير إلى البلد الذي اشترط إليه القضاء ﴿ قلت ﴾ فإن أبي المستقرض أن يخرج إلى ذلك البلد (قال) إذا حل الأجل أخذه به حيثما وجده ﴿ قلت ﴾ فإن قال أقرضك هذه الدراهم على أن تقضي بأفريقية ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) قال



مالك لا يجزئ ذلك ﴿قلت﴾ فإن استقرض رجل من رجل قحاً وضرب لذلك أجلاً على أن يقضيه بأفريقية (قال) هذا فاسد في قول مالك وإن ضرب لذلك أجلاً ﴿قلت﴾ وما فرق بين الدراهم والطعام في قول مالك (قال) لأن الطعام له حمل والدنانير لا حمل لها فلذلك جوزه مالك

﴿في قضاء من سلفين حل أحدهما أو أحدهما أو لم يحل﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن أقرضت رجلاً كراً من حنطة إلى أجل وأقرضني كراً من حنطة إلى أجل وأجلهما واحد وصفتها واحدة فقلت له قبل حل الأجل خذ الطعام الذي لي عليك بالطعام الذي لك على قضاء وذلك قبل حل أجل الطعام (قال) لا بأس به في رأيي ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنه إنما يحل كل واحد منهما ديناً عليه من قرض فلا بأس به أن يجعل الرجل ديناً عليه من قرض قبل حل الأجل ﴿قلت﴾ فإن حل أجل الطعامين الذي لي على صاحبي والذي له على فتقاصصنا وذلك من قرض أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم جوزته إذا حل الأجل أو لم يحل (قال) لأنه ليس ها هنا بيع الدين بالدين وإنما هو قضاء قضاء كل واحد منهما صاحبه من دين عليه قد حل أو لم يحل ﴿قلت﴾ فإن حل أجل أحد الطعامين ولم يحل الآخر وهما جميعاً من قرض يصلح لنا أن نتقاص في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك. وإنما هذا رجل عليه طعام إلى أجل فتقدمه فقضي صاحبه فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وكل دين من قرض يكون على من ذهب أو فضة أو طعام أو شيء مما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب ومما لا يؤكل ولا يشرب وكان لي على الذي له على هذا الدين دين مثله إلى أجله أو أدنى من أجله فقلت الآجال أو لم تحل أو حل أحدهما ولم يحل الآخر فلا بأس أن يتقاصا إذا كانت كلها من قرض وهي من نوع واحد (قال) نعم والذهب والورق والعروض كلها إذا كانت من بيع أو قرض والآجال مختلفة إلا أنها من نوع واحد فلا بأس أن يتقاصا حلت الآجال أو لم تحل أو حل أحدهما ولم يحل الآخر وأما الطعام فليس يصلح لهما أن يتقاصا إذا كانا جميعاً

من سلم حلت الآجال أو لم تحل حتى يتقايضا ﴿قلت﴾ وان كان أحدهما من  
 قرض والآخر من سلم فحل أجل السلم ولم يحل أجل القرض أيضا لئلا ينقص  
 (قال) لا لأن أجل القرض لم يحل وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى وكذلك قال  
 لي مالك ﴿قلت﴾ فان كان أحدهما من قرض والآخر من سلم والآجال مختلفة أو  
 سواء (قال) فلا يصلح لهما أن يتقايضا حتى يحل الأجلان فإذا حل الأجلان جاز  
 لهما أن يتقايضا ﴿قلت﴾ فان كان قد حل أجل السلم ولم يحل أجل القرض أيضا  
 لي أن أقاصه (قال) لا لأن أجل القرض لم يحل وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى  
 وهذا لا يصلح عند مالك ﴿قلت﴾ فان كان الطعام من قرض وكان الذي على محمول  
 والذي على صاحبي سمراء والآجال مختلفة وهو كله من قرض أيضا لئلا ينقص  
 (قال) لا يصلح لهما أن يتقايضا اختلفت الآجال أو اتفقت إلا أن يحل الأجلان  
 جميعا فيتقايضان فلا بأس به لأنه إنما هو بدل إذا حل الأجلان وإنما كرهه قبل  
 الأجلين وان كان أحد الأجلين قد حل لانه سمراء ببيضاء الى أجل أو بيضاء  
 بسمراء الى أجل فهو بيع السمراء بالمحمولة الى أجل (قال) وبما بينك ذلك أنك لو  
 أسأفت رجلا في محمولة الى أجل أو شعيرا أو أقرضته ذلك ثم أردت أن يقضيك  
 سمراء من محمولة قبل محل الأجل أو محمولة من شعير قبل محل الأجل وكان ذلك  
 سلفا (قال) مالك لا ينبغي ولا يصلح فلذلك إذا كانت السمراء أو المحمولة آجالهما مختلفة  
 فلا تكون المقاصة فيما بينهما جائزة (وقال مالك) وإذا كان لرجل عليك عرض ولك عليه  
 خلاف الذي له عليك من العرض فإن حل أجلهما فلا بأس بأن تقاضيه عرضك بمرضه  
 (قال) وان كان أجل عرضك وعرضه سواء ولم تحل آجالهما فلا بأس بأن تقاضيه عرضك  
 بمرضه وان اختلفت آجالهما ولم يحل فلا خير في أن تقاضيه به ﴿قال ابن القاسم﴾ وان  
 حل أجل أحدهما ولم يحل الآخر فلا بأس به (قال مالك) والدنانير والدرهم ان حلت  
 آجالهما فلا بأس به وان لم تحل وكانت آجالهما واحدة فلا خير فيه لانه بيع ورق  
 بذهب الى أجل (قال) وان حل أحد الأجلين ولم يحل الآخر فلا خير فيه لانه بيع

الذهب بالورق أيضا الى أجل ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يجوز للرجل أن يبيع عرضا الى أجل بمرض مثله الى أجل لأن الذم تلزمهما ويصير ديناً بدين وإن كان ذلك الدين عليهما الى أجل ولكل واحد منهما على صاحبه مثل الذي له عليه في صفته فتشاركوا والاجلان مختلفان فتشاركوا فلا بأس به لأن ذمتها تبرأ ولا يشبه هذا الاول لأن ذمة ذينك تنقذ ويصير ديناً في دين وذمة هذين تبرأ فهذا فرق ما بينهما (قال) وهذا رأيي (قال) وإنما قلت لك في الطعام والعروض اذا كان الذي على كل واحد منهما من ذلك صفة واحدة أن يتشاركوا فلا بأس به اذا كان ذلك قبل الاجل اذا كان ذلك في الطعام من قرض وكانت العروض من بيع أو قرض (قال) لأن مالكا قال لي لو أن رجلا كان له على رجل ذهب الى شهر ولآخر عليه ذهب الى سنة وهي مثل وزنها فتقاصا (قال) قال لي مالكا لا بأس به فقصت أنا العروض والطعام على هذا الذي لا شك فيه ان شاء الله ولو كان يكون في الطعام اذا كانا من قرض جميعا اذا تقاصا اذا اختلفت آجالهما ولم يحل بيع الطعام بالطعام الى أجل لكان في الذهب اذا لم يحل بيع ذهب بذهب الى أجل فلا بأس به فيهما ﴿ قلت ﴾ والتمر والحبوب اذا اختلفت ألوانه فهو مثل الحنطة في جميع ما وصفت لي من العروض والسلم فيه اذا أرادنا أن نتقاص قال نعم ﴿ قلت ﴾ والزيت وما أشبهه على هذا القياس قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أقرضت رجلا أردبا من حنطة الى أجل وأخذت منه حملا وأقرضني أردبا من حنطة بنير حميل الى أجل أبعد من أجل طماي الذي لي عليه فأردنا أن نتقاص (قال) لا بأس بذلك في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لرجل على مائة أردب من حنطة سلما فلما حل الاجل قلت لرجل أقرضني مائة أردب من حنطة ففعل فقلت للذي له على السلم اقبضه منه أيحوز هذا في قول مالك أن يكون بكيل واحد قرضا على وأداء عني من سلم على في قول مالك قال نعم ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال اذا كان لرجل عليك قح أو شعير يبعها فجاءك يلمس قحها فابتعت قحها بسلف وقلت لصاحبك اقبض منه فلا أرى ذلك



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامي ﴾  
(وعلى آله وصحبه أجمعين)

﴿ كتاب البيوع الفاسدة ﴾

﴿ في البيوع الفاسدة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من اشترى ثيابا يباعا فاسداً أو حيواناً أو رقيقاً فطال مكثها عنده ولم تغير أسواقها أله أن يرد ذلك وقد طال مكثها عنده ( قال ) قال مالك أما الحيوان فانها لا تثبت على حالها لانها تنمو أو تنقص فان طال مكثها عند المشتري كان ذلك فوتاً وأما الثياب والعروض كلها غير الحيوان والرقيق فان تغيرت أسواقها أو دخلها الغيب فقد فانت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تغيرت أسواق هذه العروض ثم رجعت الى أسواقها يوم اشتراها المشتري أله أن يردها وقد عادت الى أسواقها يوم قبضها (قال) ليس له أن يردها لانها قد تغيرت بالأسواق فلما تغيرت لزمته القيمة فليس تسقط تلك القيمة عنه وان عادت الى أسواقها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثياباً أو عروضاً يباعاً فاسداً فبعتها ثم اشتريتها أو ردت على بيب ولم تغير هذه العروض ولا هذه الثياب بزيادة سوق ولا نقصان سوق أليكون لي أن أردّها على الذي باعني أم ترى يبي قويا (قال) له أن يرد ذلك على البائع عند مالك اذا رجعت اليه السلعة باشتراء أو هبة أو بصدقة أو بمرأث أو ردت عليه بيب اذا كانت عروضاً لم تغير بالابدان ولا بالأسواق وليس يبعها اياها اذا رجعت اليه على أسواقها فوتاً وله أن يردها (وقال)

غيره ليس له أن يردها لانه قد لزمته القيمة فيها ﴿ قلت ﴾ فان كانت حين باعها  
تغيرت عن أسواقها ثم رجعت اليه بهبة أو ميراث أو صدقة أو وصية أو شراء أو وردت  
بعيب فرجعت اليه يوم رجعت وهي على أسواقها يوم اشتراها أنه أن يردها على  
البائع ( قال ) لالانها لما تغيرت عن أسواقها كان ذلك فوتاً حين تغيرت عنده أو  
عند غيره ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني اشتريت جارية بحاريتين غير موصوفتين ( قال )  
البيع باطل عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان قبضت الجارية على هذا البيع فذهبت عنها  
عندي ألساحبها الذي باعها مني أن يأخذها مني وأخذ ما نقصها ( فقال ) لا إلا أن  
تشاء أنت أن تدفعها اليه وما نقصها ﴿ قلت ﴾ وما يكون على ( قال ) عليك قيمتها  
يوم قبضتها لانك قبضتها على بيع فاسد فلما حالت بتغيير بدن لزمك قيمتها عند مالك  
﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت أسواقها قد تغيرت لزممتي القيمة فيها ولم يكن لي أن  
أردها في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال الذي باعها أنا أخذها عوراء أرضي  
بذلك أو قال أنا أخذها وان كان سوقها قد نقص وأيت أنا أن أدفعها اليه قلت  
أدفع اليك قيمتها أ يكون لي ذلك أم يلزمي أن أدفعها اليه بنقصائها في قول مالك  
( قال ) ذلك الى المشتري ان شاء دفعها ناقصة كما طلبها منه بائعاً وان أبي الا أن  
يعطيه القيمة فذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت قد زادت في بدنها أو  
زادت في سوقها فقال المشتري أنا أدفعها اليك أيها البائع بزيادتها وقال البائع لا أقبلها  
ولكن آخذ قيمتها ( قال ) ذلك للبائع عند مالك ان شاء قبلها كما رضى المشتري  
بزيادتها وان أبي لم يجبر على ذلك وكانت القيمة له على المشتري وتكون الجارية  
للمشتري ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كانت هذه الجارية على حالها الا أنها قد ولدت عند  
مشتريها ( قال ) الولد فوت ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال لي  
مالك اذا ولدت الامة فهو فوت في البيع الحرام . وليس الولد فوتاً في العيوب وان وجد  
بها مشتريها عيباً والبيع صحيح وقد ولدت عنده ردها وولدها وليس له اذا ردها ان  
يجبس ولدها فان أبي أن يرد ولدها لم يكن له في العيب شيء الا أن يردها بالولد

﴿ قلت ﴾ فإن كان اشتراها بما فاسداً فولدت عنده ولداً ثم مات الولد أله أن يردها  
ويأخذ الثمن في قول مالك (قال) لا لأنها حين ولدت عنده فقد فانت وحالت  
الاسواق فلا يرد البيع كانت من المرتفعات أو من الوخش ﴿ قلت ﴾ فبم فرق مالك  
بين البيع الفاسد اذا حالت عند المشتري بنقصان بدن أو زيادة بدن أو زيادة سوق  
أو نقصان سوق أو ولادة لم يكن له أن يردها ويرجع على بائعها بالثمن إلا أن يرضى  
البائع والمشتري بالرد وبين الذي اشترى يباعاً صحيحاً وقد نقصت بسوق تغير بزيادة أو  
نقصان أو أصابها عيب غير مفسد كان له أن يرد في قول مالك ولا شيء على  
المشتري في ذلك ﴿ قلت ﴾ فبم فرق مالك بين هذين (قال) لان البيع الحرام هويبع وان  
كانا قد أخطأ فيه وجه العمل فهو ضامن وقد باعه البائع ولم يدلس له عيباً وأخذ  
للجارية ثمناً فلما كان ذلك البيع مردوداً أن أصاب الجارية بحال ما أخذت منه ردت  
عليه فأما ان تفسرت فليس له أن يرد لأنه ليس له أن يأخذ منه جارية صحيحة  
ويردها مائة أو يأخذها وقيمتها ثلاثون ديناراً فتحوّل سوقها فيردها وقيمتها عشرة  
دينارين فيذهب من مال البائع بشرين ديناراً أو تنمو في بدنها وقد كان لها ضامناً  
فيأخذ البائع من المشتري زيادة قيمتها عشرين ديناراً أو ثلاثين ديناراً وإنما كانت  
الزيادة في ضمان غيره وإنما أخطأ في العمل فلزمته قيمتها يوم قبضها وإنما العيب أمر  
كان سببه من البائع ولم يكن سببه من قبل المبتاع فلذلك ردها وكان ما أصابها  
من عيب يسير من حمى أو رمد أو ضرر جسم أو عيب يسير لا يكون مفسداً فليس  
على المشتري فيه شيء إلا أن يكون كبيراً فاحشاً أو عيباً مفسداً مثل المور والقطع  
والصم وما أشبهها فذلك حينئذ يكون للمبتاع بالخيار ان شاء ردها وما نقص العيب  
منها وان شاء أمسكها وأخذ قيمة العيب من الثمن الآن يقول البائع أنا أخذها ناقصة  
وأدفع اليك الثمن كله فلا يكون للمبتاع ما هنا حجة في حبسها إلا أن يحبسها ولا  
يرجع على البائع بشيء أو يردها ولا شيء له عليه ﴿ قلت ﴾ وكل هذا قول مالك قال نعم  
﴿ قلت ﴾ رأيت ان اشترى سلعة الى أجل مجهول فقال المشتري أنا بطل الأجل

وأنتدك الثمن الذي شرطت الى الاجل وقال البائع لا أقبل ولكني آخذ سلعتي لان الصفقة وقعت فاسدة ما قول مالك في ذلك (قال) للبائع أن يأخذ سلعته عند مالك ولا ينظر في ذلك الى قول المشتري لان الصفقة وقعت فاسدة الا أن تقوت بناء أو نقصان أو اختلاف أسواق فيكون عليه قيمتها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترى ثمرة فنخل قبل أن يبدو صلاحها فجدها قبل أن يبدو صلاحها (قال) البيع جائز اذا لم يكن كان في البيع شرط أنه يتركها حتى يبدو صلاحها ﴿قلت﴾ فان اشترىها قبل أن يبدو صلاحها فتركها حتى يبدو صلاحها ثم جدها ماعليه (قال) عليه قيمته يوم جده ان كان رطباً ﴿قلت﴾ وكذلك ان تركه حتى صار تمر آفده (قال) ان تركه حتى يصير تمر آثم جده فعليه مكيلة تمره الذي جده وهو قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال زبيدة لا تجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدهما حلالاً والآخر حراماً. ومن ذلك ما يدرك فينقص ومن ذلك ما يتفاوت فلا يدرك بعضه الا بظلم فيترك قال الله تبارك وتعالى فان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون فسل بيع حرام لم يدرك حتى يتفاوت فلا يستطيع رده الا بمظلمة فقد تفاوت رده وما كان من أمر ينقصه بين أهله بغير ظلم فلم يفت ذلك فأنتضه ﴿ابن وهب﴾ قال وسمعت مالكا يقول الحرام البين من الربا وغيره يرد الى أهله أبدأ فأت أولم يفت وما كان مما كرهه الناس فانه ينقض ان أدرك بعيته فان فات ترك

### ❦ في اشتراء القصيل والقرط واشتراط خلفته ❦

﴿قلت﴾ ما قول مالك في اشتراء القصيل أو القرط والقضب واشتراط أن يؤخر ذلك شهراً أو نحو ذلك حتى يقضب ويشتد ثم يقضيه أو اشتراه واشتراط خلفته خلفه القصيل أو القرط أو القضب (قال) قال مالك ما اشتريت مع القصيل أو القضب أو القرط وقد بلغ ابائنا رعى فيه أو يحصد فيعلف ولم يكن في ذلك فساد فلا أرى بذلك بأساً أن يشتري ويشترط خلفته اذا كانت الخلفة مأمونة اذا لم يشترط ذلك أن يدعه حتى يصير جباً فان اشترط ذلك فان ذلك حرام لا يجوز والبيع فيه مفسوخ



فان لم يشترط ذلك عليه حتى صار حبا فانه ينظر الى ما أكل منه والى ما خرج حبا  
 فيحسب كم قدر ذلك منه ثم يرد على صاحبه ويأخذ من الثمن من البائع بقدر ذلك  
 (قال) وتفسير ما قال لى مالك فى ذلك أن الرجل اذا اشتراه واشترط خلفته فأكل  
 رأسه وغلبته الخلفة بالحب انه لا ينظر الى الثمن ولكن ينظر كم قيمة الرأس الاول  
 فى زمانه وتشاح الناس فيه وكم كان قيمة الخلفة مما يتشاح الناس فيه وقدر ثمنها فيحمل  
 على ذلك فان كان الرأس الثلاثين أو ثلاثة أرباع والخلفة الثلث أو الربع وان كانت  
 الخلفة هي أغزر قرطاً أو قصباً أو أكثر نباتاً لم ينظر فى ذلك وانما ينظر الى قيمة  
 ذلك فيقبض الثمن على ذلك وان كان الاول هو الثلث أو الربع والخلفة هي الثلثان  
 أو ثلاثة أرباع فيقسم الثمن على قيمة الاول وقيمة الآخر ثم ينظر الى قدر ذلك من  
 الثمن مما فات بالحب فيرد بقدر ذلك وان خرج الحب فى نصف الخلفة أو نصف  
 الرأس الاول فقيمتها أيضاً على ما فسرت لك فى ذلك (قال) وهذا وجه ما فسر لى  
 مالك من كراء الدور والارضين ﴿قلت﴾ فاذا خرج بعض هذا التفصيل أو بعض  
 القضب أو بعض القرط فصار حبا لم يقوم الحب ولم يلتفت الى قيمة الحب فى قول  
 مالك (قال) نعم وانما يقوم الاول والخلفة ولا يقوم حبا ﴿قلت﴾ أرايت ما قول مالك  
 فى بيع التفصيل (قال) اذا بلغ التفصيل ابانه ولم يكن على وجه الفساد ﴿قلت﴾ فأى  
 شئ معنى الفساد (قال) معنى قوله انه انما يريد اذا كان قبل أن يبلغ الزرع الرعى أو  
 أن يحصد ﴿قلت﴾ ما قول مالك فى التفصيل اذا خرج من الارض ولم يبلغ أن يرعى  
 أو يحصد يصلح يمه ويشترط تركه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصد (قال) لا يصلح  
 ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتراه وقد بلغ أن يرعى أو يحصد فاشترط  
 تركه حتى يقضب أيشترط أن يتركه شهراً أو نحو ذلك ثم يحصده أو برعاه (قال)  
 لا يجزئ ذلك اذا كان يتركه شهراً لانه اما يعتري بتركه الزيادة فى النبات فاذا  
 كان انما يتركه لنبات يزداده فلا يجزئ ذلك الا أن يبدأ بقضله مكانه بشرع فى  
 ذلك فيكون على وجه ما يؤكل فيه يتأخر شهراً قبل أن يحصد جميعه لان كل شئ

اشترى رجل من زرع يشترط فيه بئانا وزيادة حتى يصير الى غير الحال التي يكون  
الزرع فيها حين اشترى لم يكن ذلك طيبا كطيب النخل والنب إذا أزهت فاشترى  
رجل ثمرتها فأنما الزيادة في الثمرة ها هنا طيب وحلاوة ونضاج وقد تنهى عظم  
الثمرة والنبات . وأما في القصيل فهو نشوز وزيادة فالثمار في هذا مخالفة للزرع في  
الشراء . ومثل ذلك أن بعض القصيل والقرط يسقى فيشترط عليه حين يشتره أن  
يرعى فيه أن يسقيه له شهرا أو شهرين إلى أن يبلغ قصيله فلا يجوز له لأنه قد اشترط  
زيادة في النبات فكأنه إنما اشترى منه الساعة على أن يدعه إلى بلوغه فهذا اشترى  
شيئا بعينه إلى أجل فلا يصلح وإن أصابه جائحة كانت من البائع فكأنه إنما ضمن  
له القصيل إلى أن يبلغ ولو أخرت هذا لأخرته حين يكون بقلا ثم يسقيه إلى أن  
يبلغ القصيل (قال) ولو اشترى بقل الزرع على أن يرعى فيه تلك الساعة (قال) لم  
يكن به بأس ولو اشترط عليه سقيه إلى أن يبلغ القصيل لم يكن في ذلك خير وهو  
قول مالك وإنما اعترى في مسئلتك الأولى النبات وزيادته . ومما بين لك ذلك لو أن  
رجلا اشترى من رجل صوفا على غم وهي لو جرت لم يكن جزاؤها فسادا وفيها  
ما لا يجوز فاشترى رجل على أن لا يحجزه إلا إلى أبان يتناهى فيه نبات الصوف ويتم لم  
يكن في ذلك خير وهو مما نهى عنه مالك فالقصيل عندي إذا بلغ أن يرعى فيه  
فاشترى واشترط تركه إلى أجل لزيادة يطلبها فيه فهو بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
إن اشتريت أول جزء من القصيل ثم اشترى بعد ذلك الخلفة أيجوز ذلك في قول  
مالك (قال) نعم ذلك جائز في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز لغير الذي اشترى  
الأول أن يشتري الخلفة (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك . ومما بين لك المسألة  
في القصيل لو أن رجلا اشترى طلع نخل على أن يجدها لم يكن بذلك بأس ولو اشترط  
على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحا يجدها فيقلعها عند مالك لم يكن فيه  
خير فالقصيل والطلع بمنزلة واحدة



❦ في الرجل يشتري ما أطمعت المقتاة شهرا بشرطين ❦

❦ وفي البيع بالثمن المجهول ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت من مقتاة ما أطم الله منها شهرا أيجوز هذا الشراء أم لا في قول مالك ( قال ) لا يجوز هذا البيع في رأيي لأن حمله في الشهور مختلف اذا اشتد الحر كبر حمله واذا اشتد البرد قل حمله فقد اشترى مالا يعرف فلا خير فيه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترى سلمة الى أجلين مختلفين ان نقد الى أجل كذا وكذا فبكذا وكذا وان نقد الى أجل كذا وكذا فبكذا وكذا ( قال ) قال مالك هذا البيع مفسوخ لا يجوز ❦ قلت ❦ فان قال المشتري أنا أنقده الثمن حالا ( قال ) البيع على كل حال مفسوخ ❦ قلت ❦ أ رأيت ان قال له اشتر مني سلمة ان شئت بالنقد فدينار وان شئت الى شهرين فدينارين وذلك في طعام أو عرض ما قول مالك في ذلك ( قال ) قول مالك ان كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما ليس له أن يرجع في البيع فالبيع باطل وان كان هذا القول منه والبيع غير لازم لأحدهما ان شاء أن يرجع في ذلك رجعا لأن البيع لم يلزم واحدا منهما فلا بأس بأن يأخذ بأى ذلك شاء ان شاء بالنقد وان شاء بالنسيئة ❦ قلت ❦ أ رأيت لو جئت الى رجل وعنده سلمة من السلع فقلت له بكم تبيعها قال بالنقد بخمسين والنسيئة بمائة فأردت أن آخذ السلمة بمائة نسيئة أو بخمسين نقدا أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك ان كان البائع ان شاء أن يبيع باع وان شاء أن يمسك أمسك وان شاء المشتري أن يأخذ أخذ وان شاء أن يترك ترك فلا بأس بذلك وان كان ان شاء أحدهما أن يترك ترك وان شاء أن يأخذ أخذ والآخر قد وجب عليه فلا خير فيه وان كان قد وجب عليهما جميعا فهو أيضا مكروه ولا خير فيه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان بعث جارية بألف مثقال فضة وذهب ولم أسم كم الذهب وكم الفضة ( قال ) لا يجوز هذا في قول مالك لأنه لا بدري ماله من الذهب وماله من الفضة



بمحل ردت الى القيمة فان كانت القيمة أقل من الثمن الذي ابتاعها به لم يكن له أن يرجع على البائع بشئ وإنما الحجة هاهنا للبائع وليس للمبتاع حجة لانه قد رضى أن يأخذها بما قد أعطاه

— في الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو الى أجل —  
 ﴿ فيبتاع به منه سلعة بعينها فيتفرقا قبل أن يقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لي على رجل دينًا حالا أو الى أجل قرضًا أو من ثمن بيع فاشتريت منه سلعة بعينها قبل محل أجل الدين أو بعد ما حل أجل الدين فافترقنا قبل أن أقبض منه السلعة والسلعة قائمة بعينها أفسد البيع بيننا في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك من كان له على رجل دين فلا يئتمه بشئ من الأشياء الا أن يقبضه مكانه ولا يؤخره ( قال ) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه سلعة هو فيها بالخيار أو جارية راتمة مما يتواضعانها للاشتراء ( قال ) قال مالك فلا خير فيه فهذا يدل على مسألتك أو هو مثله ﴿ قال ﴾ فقلت لذلك أفشترى منه طعاما بعينه يدًا يديدا في كيله فيكثر ذلك وتقيب عليه الشمس فيكتاله من الند ( قال مالك ) لا بأس بهذا ﴿ قلت ﴾ وإن كان الدين قد حل ولم يحل من قرض كان أو من بيع أهو عند مالك سواء ( قال ) قال مالك هو سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى اشتريت من رجل ثوبا بعينه بعشرة دراهم الى أجل فافترقنا قبل أن أقبض الثوب منه أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم البيع جائز وللمشتري أن يأخذ ثوبه ولا يفسد البيع افتراقهما لانه لم يمنع من أخذه منه لان الثمن الى أجل وليس للبائع أن يحبس الثوب ويقول لا أدفعه حتى آخذ الثمن ﴿ قلت ﴾ ما فرق بين هذا وبين الذي كان له على رجل دين فابتاع به منه سلعة بعينها فافترقا قبل أن يقبض لم كره مالك هذا وجوز هذه المسئلة الأخرى ( قال ) لان الرجل قد يستكرى الدابة والدار بالدين الى أجل ولا يجوز له أن يأخذها بدين له على رجل يركب الدابة أو يسكن الدار وكذلك هذا في الغياطة وما أشبهها من الاعمال لان هذا دين بدين ﴿ قلت ﴾ كراء الدابة

وكراء الدار إنما هما عليه دين فلذلك كرهه (قال) لانه دين بدين لان الكراء مضمون وليس شيئاً بعينه أرايت العبد الذي هو بعينه لم كرهه مالك ولعله لا يكره العبد ولا يشبه العبد الكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك انه اذا كان له دين على رجل فلا يشتري به سلعة الا سلعة يأخذها مكانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا يجوز ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يشتري الدار الغائبة ويتقد ثمنها وهي في غير بلده (قال) مالك لا بأس به لان الدار مأمونة وليست عندى بمنزلة غيرها من السلع (قال) فقلت للمالك أرايت الرجل يكون له على الرجل الدين يأخذ به داراً له غائبة (فقال) لا خير فيه فهذا يدلك على مسألتك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه به أرضاً يزرعها بدينه ذلك وقد رؤيت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الارضين<sup>(١)</sup> وقد كرهه مالك (قال ابن القاسم) وما يدلك أيضاً على مسألتك أن الرجل يسلف في الطعام الى أجل فلا بأس أن يتقد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك ولو كان له عليه دين فاشترى منه سلعة وشرط عليه أنه لا يقبضها الا بعد يوم أو يومين لم يجوز ذلك عند مالك فهذا أيضاً يدلك على مسألتك والذي سمعنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلعة فليقبضها ولا يؤخرها

❦ في الرجل يتناع السلعة بعينها بدين الى أجل فيتفرق ان قبل أن يقبض السلعة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو اشتريت منه سلعة بعينها بدين الى أجل فافترقنا قبل أن أقبض أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلعته لان مالكا كره أن يشتري الرجل الطعام كيلا بدين الى أجل والطعام بعينه ثم يؤخر كيلا الطعام الى الاجل البعيد (قال) فأنا أرى في السلع كلها أن لا يؤخرها الا مد البعيد

❦ في الرجل يتناع السلعة بقيمتها أو بحكمها أو بحكم غيرها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت سلعة بعينها بقيمتها أو بحكمي أو بحكم البائع أو برضاي

أو برضا البائع أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

— في شراء الآبق وضمانه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت عبداً آبقاً ممن ضمانه في إياقه (قال) ضمانه من البائع عند مالك لان البيع فاسد ﴿ قلت ﴾ فان قدرت على العبد فقبضته أيجوز البيع أم لا (قال) لا يجوز البيع لان أصل البيع كان فاسداً فان أدرك هذا البيع قبل ان تحول الاسواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن رد وان تغير كان على المشتري قيمته يوم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشتره الرجل فتله أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك) وكذلك الجنين في بطن أمه والبعير الشارد ﴿ قلت ﴾ أيجوز أن يبيع عبده الآبق في قول مالك كان قريب النية أو بعيد النية (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك البعير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز بيع شيء من ذلك في قول مالك (قال) نعم إلا أن يدعي مشتريه معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس به ويتراضعان الثمن فان وجده على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجده قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن الى المشتري وكذلك قال مالك في الآبق اذا عرف المشتري موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يباع الجنين في بطن أمه ﴿ قلت ﴾ فان باع شيئاً من ذلك جنيئاً أو ما وصفت لك من الآباق والضوال والبعير الشارد فقات عند المشتري وقبضه وفات بناءً أو نقصان أو موت أو اختلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له ثأؤه وعليه نقصانه ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآبق والجنين والبعير الشارد ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما مات من ذلك قبل أن يقبضه المبتاع فهو من البائع والثمن مردود على المبتاع (قال مالك) وكذلك الثمرة تباع قبل أن يبدو صلاحها ان مصيبتها من البائع مادامت في رؤس النخل فان قبضها المشتري فباعها أو أكلها غرم مكيلتها وان جدّها ولم يأكلها ولم يبيعها ردها ليعينها

﴿ في بيع المعادن ﴾

(قال) وسئل مالك عن بيع النيران في المعادن فقال لا أرى ذلك جائزا ولا يحل لانه اذا مات قطع النار لغيره فلا أرى ذلك يحل بيعه <sup>(٣)</sup> ﴿قلت﴾ والمعادن لا يرثها ولاية الميت في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ولاية الميت ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك أيضا فيما يلغى عن المعادن التي ظهرت بأرض المغرب فقال ذلك الى الوالى أن يقطع بها للناس فيعملوا فيها ولم يره لأهلها ﴿قال ابن القاسم﴾ ومما يبين لك أيضا أنها ليست لأهلها أن المعادن قد ظهرت قديمة في أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاية تقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بهامن غيرهم فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها أهلها وهو قول مالك في معادن العرب التي قد ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك للسلطان يليها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الزكاة ﴿قال﴾ فقيل لمالك فتراب الذهب والورق أبيع (قال) لا بأس بذلك أن

(٣) وجد بالاصل هنا طيارة تتماق بهذا المبحث ونص ما فيها (فضل) قال سحنون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قد مضت فلا ينبغي ان يكون هذا كيف يعطى رجل معدنا وينفق فيه ويعمل حتى يبالغ النيل فيموت فيذهب عمله باطلا وقد قالوا كلهم في البئر يجعل له في حفرها جعل فيعمل بعضها ثم يترك العمل انه ان عمل فيها صاحب البئر حتى ينتفع بها يذهب عمل المجتعل باطلا ويكون له قدر ما عمل وقد قالوا في المساقاة اذا مات العامل قيل لورثته ان أحبيتم ان تعملوا حتى تنقضى المدة فذلك لكم والارجع الخاطئ الى ربه وقال بعضهم ايضا يكون ذلك لازما لم في مال الميت والمساقاة عندى من الاجارة والقراض يشبه الجعل وهو اذا مات العامل فيه فلورثته أن يعملوا فيه ان كانوا أمناء وقال بعض اصحابنا في المعدن اذا مات صاحبه ان ورثة الميت بمنزلة بشر الماشية يموت عنها صاحبها فيكون ورثته فيها اسوة يسقون ما يستقي على موارثهم فيها ولا يجوز له بيع المعدن ولا الورثة من بعده وان كانوا اخوة من غيرهم لانهم اذا تركوه قطع لغيرهم بمنزلة بشر الماشية هو احق بها حتى يستقي ولا يجوز له بيعها ولا لورثته من بعده ومن أسلم مصابته من المعدن أو البئر من الورثة كانت مصابته للناس عامة ويقطع ذلك الامام لمن يرى أن يقطعه وذكر غيره في المعدن يموت صاحبه ان الامام يرى في ذلك رأيه فان كان الورثة يقولون على العمل دفع ذلك اليهم كما دفعه الى ابيهم وان لم يكن لهم قوة دفع ذلك الى غيرهم اهـ



يباع تراب الذهب بالورق و تراب الورق بالذهب (فقيل) له انه غرر لا يعرف ما فيه هو مختلط بالحجارة (فقال) قد عرفوا ناحيته وحزره فلا أرى به بأساً (قال) وحدثنى مالك ان عمر بن عبد العزيز كتب بقطع المعادن ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وذلك رأيي وذلك عندي لأنه لا يجتمع الى المعادن الا شرار الناس ﴿ قلت ﴾ أرايت المعادن اذا عمل فيها رجل فأدرك نيلاً أ يكون له أن يبيع ما أدرك من نيلها في قول مالك (قال) لا وهو حرام لأنه يبيع ما لا يدري ما يدوم له أي دوم له يوما أو يومين أو شهراً أو شهرين أو يجب<sup>(٣)</sup> ما ظهر فهذا من بيع الثمر فلا يحل ﴿ قلت ﴾ أرايت المعادن اذا عمل الرجل فيها فأدرك نيلاً أ يكون له أن يمنع جميع ما أدرك من نيلها في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الماء لأن هذا لم يحج فيه مثل ما جاء في فضل الماء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فنمت من بيعها لأن للناس فيها حقاً ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن عبد الجبار ابن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأساً باشتراء تراب المعادن الذهب بالورق والورق بالذهب \* وعن يحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة لا يجوز من بيع المعادن ضريبة يوم ولا يومين وذلك بمنزلة المخاطرة (وقال) الليث ومالك مثل قول ربيعة من رواية ابن وهب

### — في بيع الابل والبقر الموادي —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال تباع الابل الموادي في الزرع والبقر كيف هذا (قال) قال مالك اذا كانت الابل تعدو في زرع الناس أو بقر تعدو في زرع الناس أو رمك قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت في الابل هاهنا بالمدينة فأشرت أن تغرب وتباع في بلاد لا زرع فيها (قال) فسألنا مالكاً عن البقر بمصر والرمك ووصفناها له فقال أراها مثل الابل ﴿ قلت ﴾ أفرأيت النعم (قال) ما سمعت من مالك في النعم شيئاً ولكن اذا قال في الابل والبقر والرمك فأرى النعم والدواب بمنزلة الابل والبقر في ذلك تباع الا أن يحبسها أهلها عن الناس

حج في البيع الى الحصاد والدراس

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصير أو الى  
 العطاء أو الى النيروز أو الى المهرجان أو الى فصح النصارى أو الى صوم النصارى  
 أو الى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصير فذلك  
 جائز لأن ذلك معروف (قال مالك) وإن كان العطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائز  
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولم نسأل مالكا عن النيروز والمهرجان وفصح النصارى ولا صوم  
 النصارى ولا الميلاد ولكن اذا كان وقتا معلوما فذلك جائز لا بأس به ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان اشترى رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر  
 كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت مالكا عنها فقال ينظر الى  
 حصاد البلد الذي تبايعا فيه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر الى أوله ولا الى  
 آخره فيكون حوله عند ذلك ﴿ قلت ﴾ الحصاد في البلدان مختلف بعضها قبل بعض  
 (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وإنما أراد حصاد البلد الذي فيه تبايعا ﴿ قلت ﴾  
 فخرج الحاج عند ذلك أجل من الآجال اذا تبايعا اليه معروف (قال) أرى انه  
 أجل معروف وخروج الحاج عندي أيمن من الحصاد (قال) ولقد سئل مالك وأنا  
 عنده قاعد عن رجل اشترى سلمة الى رفع جرن بئر دريوق فقال مالك وما بين  
 بئر دريوق قال بئر يسمى بئر دريوق وعليها زرع وحصاد (قال مالك) لا بأس بذلك  
 وهذا أجل معروف ﴿ قلت ﴾ فان اشترى رجل الى الحصاد فأخلف الحصاد في  
 ذلك البلد عامه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه اذا حل أجل  
 الحصاد وعظمه وان لم يكن لهم حصاد سنتهم تلك فقد بلغ الاجل محله ﴿ ابن وهب ﴾  
 وأخبرني ابن جريح أن عمرو بن شبيب أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عندنا ظهر  
 فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتناع ظهرا الى خروج المصدق فابتاع عبد الله  
 البعير بالبعيرين وبالأبصرة الى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسليان بن يسار وابن قسيط وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا لا بأس بذلك (وأخبرني) ابن وهب عن ابن لهيعة عن ابن أبي جعفر عن نافع أن ابن عمر كانت يبتاع البيع ويشترط على صاحبه أن يمطيه إذا خرجت غلته أو إلى عطائه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي قال كن أمهات المؤمنين يشتري إلى عطائهن ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شيء مأمون لا يكاد أن يختلف فلا بأس أن يشتري ويباع إليه مثل الرجل يبتاع إلى العطاء أو إلى خروج الدرق وأشباه ذلك من الزمان ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن بلال عن عمرو ابن نافع عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع إلى العطاء بأساً

﴿ في بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن باع حيتانا محظراً عليها في الآجام أيجوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع برك الحيتان فيبيع صيدها من الحيتان فكره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف تباع الحيتان في الماء (قال) ولا أرى لأهلها أن يمنعوا أحدا الصيد منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قلت لرجل اعصر زيتونك فقد أخذت منك زيتك كل رطل بدرهم ففعل أيلزمني البيع في قول مالك (قال) ان كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل القمح يشتري منه وهو في سنبله قد يبس واستحصد كل قفيز بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وان كان الزيت مختلفا اذا خرج من عصره فلا خير في ذلك عندي الا أن يشترط ان خرج جيداً أخذه بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا يتعد ويكون عصره قريبا الايام اليسيرة العشرة وما أشبهها فلا أرى بذلك بأساً (قال) لاني سألت مالكا عن الرجل يأتي عند الحصاد إلى الزراع وقد استحصد قححه فيشتري منه وهو يحصده على أن يدفع إليه ثمنه يتقدمه وهو يمكث في ذلك العشرة الايام والخمسة عشر في حصاده

ودراسه وتذريته (قال مالك) هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به بأس (قال) وان كان الزيت مأمونا في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف حاله كما يعرف حال القمح (قال) لا أرى بالنقد فيه بأسا اذا كان عصره قريبا مثل حصاد القمح وان كان يختلف لم أر النقد يجوز فيه الا أن يبيعه اياه على أنه ان خرج على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمر قريب وليس فيه دين بدين ولا سلعة مضمونة بعينها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب بيع الزيت على الكيل اذا عرف وجه الزيت ونحوه لا أرى به بأسا وأما بالرطل فان كان القسط يعرف كم فيه من رطل ولا يختلف فلا بأس به وان كان يختلف فلا خير فيه لانه لا يدري ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول

﴿ في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الزبل هل يحيز مالك يمه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى بيمه بأسا ﴿ قلت ﴾ فل سمعت مالكا يقول في بيع رجيع بني آدم شيئا مثل الذي يباع بالبصرة (قال) سمعت مالكا يكرهه (وقال أشهب) في الزبل المشتري أعذر فيه من البائع يقول في شراؤه وأما بيع الرجيع فلا خير فيه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل مات في داره ميتة فاستأجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك وقال لم يكن يرى به بأسا أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدراهم ولكن انما كره هذا لانه لم يكن يرى أن تباع جلود الميتة وان دبت (قال) وسألت مالكا عن بيع العذرة التي يزبلون بها الزرع (فقال) لا يعجنى ذلك وكرهه (قال) وانما العذرة التي كره رجيع الناس ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك في زبل الدواب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أنه عند مالك نجس وانما كره العذرة لأنها نجس فكذلك الزبل أيضا ولا أرى أنا به بأسا ﴿ قلت ﴾ فبعر النعم والابل وخشاء البقر (قال) لا بأس بهذا عند مالك وقد رأيت مالكا يشتري له بعر الابل ولقد سئل مالك عن عظام الميتة أترى أن يوقد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ فلغير الطعام (فقال) انما

سألتاه عن الطعام فقال لا يجبني أن يسخن بها الماء للمعجن ولا للوضوء ولو طبخ بها الجبر والطوب لم أر بذلك بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت مالكا هل كره الانتفاع بمظالم الميتة (قال) مالك لا أرى أن تشتري عظام الميتة ولا تباع ولا ثياب الفيل ولا يتجر بها ولا يمشط بأمشاطها ولا يدهني بدهنها وقال مالك كيف يجعل الدهن في الميتة ويمشط لحيته بمظالم الميتة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها

— ﴿ في اشتراء الصبرة على كل فوجدها تنقص ﴾ —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت من رجل صبرة طعام على أنها مائة أردب فدفعت إليه الدراهم وقلت لربها كلها ففكها فوجدناها تنقص عن مائة أردب هل يلزم البيع أم لا (قال) قال مالك إذا اشتراها على أن فيها مائة أردب فوجد فيها مائة أردب الا شيئا يسيرا لزمه البيع فيما أصاب في الصبرة من عدد الارادب بحصة ذلك من الثمن (قال) وافضكان الذي نقض من الصبرة الشيء الكثير لم يلزمه البيع الا أن يشاء لان المشتري يقول ليس هذا حاجتي وانما أردت طعاما كثيرا فهذا يعلم أنه اذا أصاب في الصبرة شيئا قليلا أنه لم يقصد قصدها وانما قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سمي مائة أردب فهو حينئذ أصابها تنقص شيئا قليلا لزمه البيع وان أصابها تنقص شيئا كثيرا لم يلزمه ﴿قلت﴾ فان اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب أكان مالك يجيز هذا ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع (قال) نعم كان يجيزه ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع ﴿قلت﴾ لم (قال) قال مالك كانه اشتري من هذه الصبرة مائة أردب فهو وان قال على أن فيها مائة أردب شبيه بهذا ولا يفسد البيع ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتري الصبرة على أن فيها مائة أردب فأعطاه غرائره يكيل فيها أو أمره أن يكيلها في غرائره ويرفعه في موضع من المواضع وغاب عنه المشتري فلما أتاه قال قد كتلتها وضاعت وكانت تسعين أردبا أو كانت تمام المائة وكذبه المشتري فقال لم تكل أو قال قد كتلت وكانت عشرة أروادب أو عشرين أردبا ذكر من ذلك شيئا قليلا (قال) أرى في قول مالك أنه لا يلزم المتابع ما قال البائع الا أن تقوم البيئة أنه قد كال مائة أردب

أو كلها فوجد فيها أقل من المائة بشئ يسير فهذا يلزم المشتري ﴿قلت﴾ ولم لا يلزم المشتري إذا قامت بينة أنه قد كلها فلم يجد فيها الا شيئاً يسيراً لم لا يلزم المشتري ذلك اليسير (قال) لانه لا يلزمه ذلك البيع الا ان يشاء اذا لم يكن في الصبرة من الطعام الا شئ يسير ﴿قلت﴾ فهل يستل المبتاع هل قبل ذلك الشئ اليسير فان قال قد قبلته أترثه بحصته من الثمن (قال) هو يدفع عن نفسه الضمان ولا أراه يرضى أن يقبله الا ان بعد ما تلف ﴿قلت﴾ فان كلها والمشتري حاضر فأصاب فيها شيئاً يسيراً أي يكون الخيار للمشتري في أن يأخذ ما وجد فيها بحصته من الثمن وان شاء ترك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولا خيار في ذلك للبائع قال نعم ﴿قلت﴾ وإذا كان في الصبرة أكثر من المائة الارdeb الا شيئاً يسيراً لزمهما جميعاً ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في قول مالك (قال) نعم

في الرجلين يجمعان سلعتين لهما فيبيعانها صفقة واحدة

﴿قلت﴾ أرايت ان جمع رجلان ثوبين لهما فيباعهما صفقة واحدة من رجل أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك الساعة ولا يعجبني هذا البيع لاني أراهما جميعاً لا يعلم كل واحد منهما بما باع به سلعته فكل واحد منهما باع سلعته بما لا يعلم ما هو والمبتاع أيضاً لا يدري لمن يتبع كل واحد منهما لو استحققت واحدة منهما الا بعد القيمة ﴿قلت﴾ وكذلك لو استاجرت داراً سنة أسكنها وعبد فلان يخدمني سنة صفقة واحدة بمائة درهم (قال) هذا مثل ما قبله من مسائلك وهو كما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت ان باعوا هذه الاشياء التي سألتك عنها صفقة واحدة على أن بعضهم حلاء عن بعض أيجوز أم لا (قال) لا أراه جائزاً وان تحمل بعضهم عن بعض لاني أرى المشتري كأنه انما اشترى سلعة هذا على أن يتحمل بهذا وعلى ان يشتري سلعة هذا على أن يتحمل بهذا يتحمل مليؤهم بمعدمهم فكأنه انما اشترى من الملىء سلعته على أن يتحمل له بما اشترى من هذا المعدم فلا يصلح وكذلك قال لي مالك في الذي يشتري من الرجل سلعة على أن يتحمل له بمال على رجل آخر

(قال مالك) هذا لا يصلح ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان أجاز أن يجمع الرجلان السلعتين فيديماهما جميعا ﴿ وقال أشهب ﴾ هو جائز إذا جمع السلعتين وباعهما بمائة دينار إن ذلك جائز وهو قول سحنون أنه جائز

﴿ في البيع على الحمل بمئته والبيع على الرهن بمئته وبغير عينه ﴾  
﴿ وما يخاف فيه الخلافة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن بنته يما أو أقرضته قرضا على أن يعطيني فلانا حملا بمئته أيجوز ذلك (قال) انتهى ذلك جائزا أن رضى فلان فان أبى فلان فلا بيع بينهما ولا قرض إلا أن يشاء البائع أن يمضى البيع فحميل غيره إن طاع بذلك أو بغير حميل فيجوز ذلك (قال) وهذا إذا كان الحمل الذى اشترط في البيع قرب النسبة أو بحضرتهم ولم يتباعد ذلك ﴿ قلت ﴾ كيف النكاح في هذا (قال) لا أعرف النكاح في هذا ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزا لأن النكاح لا خيار فيه والبيع فيه الخيار ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن مالك قال في الرجل يتزوج المرأة على أنه إن لم يأت بالهر إلى أجل يسميه فلان نكاح بينهما (قال مالك) ليس هذا بنكاح ولا نكاح بينهما ﴿ قلت ﴾ لملك فالرجل يبيع السلعة على أنه إن لم يأت بالثمن إلى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما (قال) شرطهما باطل والبيع لهما لازم فهذا مما يدل على الضرر في مسئلتك ﴿ قلت ﴾ كيف هذا في الخلع (قال) إن لم يررض فلان بالكفالة في زوجته ﴿ قلت ﴾ والدم العمد كذلك يكون على حقه في القصاص إن لم يررض فلان بالكفالة (قال) نعم كذلك قال مالك في الدم العمد على أن يعطيه مالا فان أعطاه مالا ولا ضرب عنقه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو بنت سلمة على أن يعطيني حملا رجلا سواه له والرجل غائب (قال) إن كانت غيبته قريبة فالبيع جائز إن رضى فلان أن يتحمل بالثمن (قال) وإن كانت غيبته بعيدة فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أبى فلان أن يتحمل بالثمن (قال) فالبايع بالخيار إن شاء أمضى البيع ولا حميل له بحقه وإن شاء أبطل البيع وأخذ سلعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن بنت جندب على من رجل على

أن يرهني من حق عبداً له غائبا عنا (قال) البيع جائز وانما هو بمنزلة ما لو اشترى  
 سلعة غائبة بسلمة حاضرة وتوقف الحاضرة فان وجدت الغائبة بحال ما كانت تعرف  
 جاز البيع بينهما وكذلك الرهن ﴿قلت﴾ فان قال المشتري حين تلفد العبد الذي  
 سماه رهنا أنا أعطيك مكان العبد رهنا وثيقة من حقك ولا تنقض البيع أي يكون له  
 ذلك (قال ابن القاسم) لا ينظر الى قول المشتري ها هنا وانما ذلك الى البائع ان شاء  
 قبل وان شاء نقض البيع لانه لو أن رجلا باع رجلا سلعة على أن يرهنه عبداً بعينه  
 ففعل ذلك فلما رهنه اياه قال صاحب العبد أنا أحتاج الى عبيدي وأخاف عليه الفوت  
 وهذه دار أرهنتك اياها ثقة من حقك والدار خير من العبد لم يكن ذلك له الا أن  
 يرضى المرتهن كذلك قال لي مالك فكذلك مسئلتك انما باع على رهن بعينه  
 فليس له أن يصره الى غيره ﴿قلت﴾ أرايت لو اشتريت سلعة من رجل على أن  
 أرهنه عبداً لي ففعلت فدفعت اليه العبد الرهن وأخذت السلعة فمات العبد عنده  
 أي بطل هذا البيع أم لا (قال) لا يبطل البيع ويكون جائزاً ولا يكون له أن يرجع  
 عليك برهن آخر ويكون حقه عليك الى أجله ان كان لذلك أجل أو حالا اذا لم  
 تكونوا سميتم أجلاً ﴿قلت﴾ فالذي اشترى على أن يرهنه عبده فهلك العبد قبل أن  
 يصل اليه لم أبطلت البيع بينهما ان أراد ذلك البائع ولم يجعل البيع جائزاً بمنزلة الذي  
 قبض الرهن فمات عنده (قال) لان هذا انما باعه على أن يوصل اليه الرهن فهو لما لم  
 يصل اليه لم يكن رهنا فهو غير (قال) ومما يبين ذلك أنه لو فلس الرجل المشتري  
 صاحب العبد الذي سماه رهنا والعبد غائب لم يقبضه المرتهن لم يكن البائع الذي  
 اشترطه رهنا أحق به وكان أسوة الغرماء لانه رهن غير مقبوض وانما باعه على أن  
 يوصله اليه ولانه لم يقع في الرهن ولا في البيع موضع خطر فلذلك أجازه ولا يشبه  
 المسئلة الاخرى لان الرهن في مسئلتك الاخرى قد وصل الى صاحبه وتم البيع ثم  
 هلك الرهن بعد تمام البيع فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة  
 الى أجل على أن أعطيه بالثمن رهنا ولم أتم له الرهن أي جاوز هذا البيع أم لا (قال)



هذا البيع جائز وعليه أن يعطيه ثقة من حقه رهنا لانه من اشترى على أن يعطى رهنا فانما الرهن في ذلك الثقة ولم يقع الثمن على شيء من الرهن فيفسد به البيع فالبيع جائز ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى بعت من رجل سلمة على أن يرهنني عبده فلانا فلما بايعته أبي أن يدفع إلى العبد (قال) يجبر على أن يدفع اليك العبد ﴿قلت﴾ ولا تراه من الرهن الذي لم يقبض (قال) لا ويجبر على أن يدفع اليك العبد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في الكفالة اذا تكفلت به على أن يعطيني عبده رهنا قال نعم ﴿قلت﴾ فان أبي أن يعطيني عبده رهنا جبرته عليه قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان شرط عليه أن يعطيه حميلا بحقه ولم يسمه فالبيع جائز ويجبر على أن يعطيه حميلا ثقة قال نعم ﴿قلت﴾ ولا عذر له ولا يفسخ (قال) نعم وهذا مثل الرهن ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا بأس بالبيع بالنسيئة وزنه مع ذلك وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرده ضيف له فأقنى يهوديا فرهنه درعه وقال حتى يأتينا شيء ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني حفص بن غياث عن زيد بن أسلم أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقاضاه فأغاظ فقال له رجل من القوم ألا أراك تقول لرسول الله ما تقول قال دعه فإنه طالب حق ثم قال للرجل انطلق إلى فلان فليعينا طعاما إلى أن يأتينا شيء فأقنى اليهودي فقال لا أيسره إلا بالرهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب إليه بدرعي أما والله اني لأمين في السماء وأمين في الأرض

### ٧٨ - في الذرية والخلافة

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت ثيابا فرقتها أكثر من شرائي ثم بعتها من الناس برقومها ولم أقل قامت على بذلك أيجوز هذا البيع أم لا (قال) سألت مالك عن هذا غير مرة وسمعت سئل عنه غير مرة فكرهه كراهية شديد وخاف في ذلك الذرية إلى الخلافة وإلى ما لا يجوز

ما جاء فيمن باع سلعة فان لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما ٥

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشتريت عبداً على أني أن لم أقدمه إلى ثلاثة أيام فلا بيع بيننا ( قال ) مالك لا يعجبني أن يمتد البيع على هذا ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك ( قال ) لموضع الفرر والمخاطرة في ذلك كانه زاده في الثمن على أن تقدمه إلى ذلك الاجل فهي له والا فلا شيء له وهذا من الفرر والمخاطرة ﴿ قلت ﴾ ويكون هذا من البيع الفاسد ويكون سبيله سبيل البيع الفاسد في الفوت وغير الفوت ( قال ) مالك لا يكون سبيله سبيل البيع الفاسد ولكن يطل الشرط ويجوز البيع فيما بينهما ويفرم الثمن الذي اشترى به ( قال ) فقلت للمالك فلو كان عبداً أو دابة فلم يقبضها المبتاع حتى هلك في يد البائع قبل أن يأتي الاجل الذي شرط ( قال ) أراها من البائع ولا يشبه هذا الذي اشترى على وجه النقد على أن يذهب يأتيه بالثمن ويحبس البائع السلعة حتى يأتيه المبتاع بالثمن . هلاك هذه السلعة اذا كان انما حبسها البائع على أن يأتيه المبتاع بالثمن أراها من المبتاع وهذه السلعة الاخرى التي اشترها إلى أجل فان لم يأتيه بالثمن فلا بيع بينهما قال مالك أراها من البائع ( قال ) فقلت للمالك آتخير هذا البيع ( قال ) أكرهه ولكن ان نزل رأيت المصيبة من البائع حتى يقبضها المبتاع وأرى الشرط باطلا والبيع لازماً اذا وقع البيع ﴿ قلت ﴾ فأصل قول مالك في هذه المسئلة أن البيع اذا وقع بينهما على هذا ان لم يتقدم إلى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما اذا وقع البيع بطل الشرط . وجاز البيع والمصيبة من البائع قبل أن يقبضها المبتاع ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وفرق مالك بين هذا وبين البيع الصحيح ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وجعل البيع الصحيح المصيبة بعد عقدة البيع من المشتري ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن باع سلعة من رجل على أنه ان لم يتقدمه إلى يوم أو يومين أو إلى عشرة أيام فلا بيع بينهما ( قال ) قال مالك أكره هذا البيع أن يقدمه على هذا الشرط فان عقدا البيع على هذا الشرط بطل الشرط وجاز البيع بينهما







فهرست الجزء التاسع من المدونة الكبرى

(رواية الامام سعدون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم اجمعين)



الصحيفة

صحيفة

- |  |                                       |
|--|---------------------------------------|
| ١٨ في السلف في الجلود والرقوق          | ٢ كتاب السلم الاول                    |
| والقراطيس                              | ٣ في تسليف السلم بعضها في بعض         |
| ١٨ في السلف في الصناعات                | ٥ في التسليف في حائط بعينه            |
| ١٩ في السلف في تراب المعادن            | ٧ في السلف في نسل اغنام بأعيانها      |
| ٢٠ في التسليف في نصول السيوف           | واصوافها والبائها                     |
| والسكاكين                              | ٨ في السلف في تمر مرمية بعينها        |
| ٢٠ في تسليف الفلوس في الطعام والنحاس   | ٩ في السلف في زرع أرض بعينها أو       |
| والفضة                                 | حديد معدن بعينه                       |
| ٢٠ تسليف الحديد في الحديد              | ١١ في السلف في الفاكة                 |
| ٢٣ في تسليف الثياب في الثياب           | ١٢ في السلف في الجوز والبيض           |
| ٢٤ باب جامع الفرض                      | ١٤ في السلف في التمار بغير صفة        |
| ٢٥ تسليف الطعام في الطعام والفروث      | ١٣ في السلف في أصناف من الطعام كثيرة  |
| ٢٦ في الرجل يتلف الطعام في الطعام      | صفة واحدة                             |
| ٢٧ في السلف في سلمة بعينها يتقبضها الى | ١٤ في السلف في الخضر والبقول          |
| أجل                                    | ١٥ في السلف في الرأس والاكارع والاعم  |
| ٢٨ في السلف في السلع في غير إبانها     | ١٥ في السلف في الحيتان والطير         |
| تقبض في إبانها                         | ١٧ في السلف في المسك واللؤلؤ والجوهر  |
| ٢٩ في الرجل يسلف في الطعام المضمون     | ١٦ في السلف في الزجاج والحجارة والزنج |
| الى الاجل القريب                       | ١٨ في السلف في الحطب والخشب           |

صنيفه

صنيفه

- ٣٠ في المسلم اليه يصيب برأس المال عينا  
أو يتلف قبل أن يقبضه البائع
- ٣١ فيمن كان له دين على رجل فأمره أن  
يسلفه له في طعام أو غيره
- ٣٢ فيمن سلف في طعام إلى أجل فأخذ  
في مكانه مثله من صنفه أو باع طعاما  
إلى أجل
- ٣٣ ﴿كتاب السلم الثاني﴾
- ٣٤ في الرجل يسلم في الطعام سلفا فاسدا  
فيريد أن يأخذ برأس ماله ثمرا أو طعاما  
أو يالحه على أن يؤخره برأس ماله
- ٣٥ في التسليف إلى غير أجل أو يقدم  
بعض رأس المال ويؤخر بعضه
- ٣٦ في التسليف الفاسد
- ٣٧ القضاء في التسليف
- ٣٨ في الرجل يسلف ببلد ويشترط أن  
يقضى ببلد آخر
- ٣٩ في الرجل يسلف في الطعام إلى أجل  
يقضى قبل محل الاجل
- ٤٠ في الدعوى في التسليف
- ٤١ في التبايين يدعي أحدهما حلالا  
والآخر حراما أو يأتي بما لا يشبه
- أحدهما
- ٤٢ في الدعوى في التسليف
- ٤٣ ما جاء في الوكالة في السلم وغيره
- ٤٤ في وكالة الذمي والعبد
- ٤٥ في وكالة العبد ووكالة الوكيل
- ٤٦ في تعدى الوكيل
- ٤٧ في الرجل يوكل الرجل يتابع له طعاما  
فيفعل ثم يأتي الآمر ليقبضه فيأتي البائع  
أن يدفع ذلك اليه
- ٤٨ الرهن في التسليف
- ٤٩ الكفالة في التسليف عن الذي عليه  
الحق
- ٥٠ في الرجل يسلف رجلا في ثوب إلى  
أجل ثم يأتيه قبل الاجل أو بعده  
فيفيده عليه على أن يجعله أطول أو  
أجود من صنفه أو من غير صنفه
- ٥١ في التسليف في الثياب
- ٥٢ في الرجل يسلف في الطعام إلى أجل  
ثم يزيد المسلم اليه المسلف في طعامه  
إلى الاجل أو أبعد أو أدنى
- ٥٣ في الاقالة في الصرف
- ٥٤ الاقالة في الطعام

صحيفه

٧٥ ﴿كتاب السلم الثالث﴾

٧٥ في اقالة المريض

٧٥ ما جاء في الرجل يسلف الجارية في طعام

قتله أولاداً ثم يستقبله فقيهه

٧٦ ما جاء في الرجل يبيع السلعة ويتقدمها

ثم يستقبله فأوله وأخذ الثمن

٧٧ ما جاء في الرجل يسلف الثوب في

طعام الى أجل، ثم استقاله قبل الاجل

فأقاله

٧٨ ما جاء في الرجل يسلف في ثياب

موصوفة الى أجل فلما حل الاجل

استقاله فأقاله من النصف على أن

يأخذ النصف الآخر

٧٨ في الرجل يسلف ثوبا في حيوان الى

أجل فإذا حل أو لم يحل فأخذ

الثوب بمنه وزيادة ثوب معه من

صنفه أو من غير صنفه على أن أقاله

من الحيوان

٧٩ ما جاء في الرجل يتابع المدين صفقة

واحدة بكل واحد بدشرة دراهم

واستقال من أحدهما على أن يكون

الآخر بأحد عشر درهما

صحيفه

٨٠ ما جاء في الرجل يتابع من الرجل

السلعة أو الطعام فيشرك فيها رجلا

قبل أن يتقدم أو بعد ما تقدم

٨١ ما جاء في الرجل يتابع السلعة أو الطعام

كيلا يتقدم فيشرك رجلا قبل أن يكتال

الطعام أو يقبض السلعة

٨١ ما جاء في الرجل يتابع الطعام يتقدم فيشرك

فيه رجلا بمن الى أجل

٨٢ ما جاء في الرجل يتابع السلعة ويشرك

فيها رجلا فتلف قبل أن يقبضها

٨٢ ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك

فيها رجلا ولا يسمى شركته

٨٢ ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك

فيها رجلا على أن يتقدم عنه

٨٣ ما جاء في التولية

٨٥ ما جاء في بيع زريعة البقول قبل أن تستوفي

٨٦ ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفي

٨٦ ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفي

٨٦ ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام

الى أجل فيريد أن يبيعه منه أو من

غيره قبل أن يستوفيه

٨٧ ما جاء في الرجل يكرى على الحولة

صحيقه

صحيقه

- ٨٧ ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي  
٨٨ ما جاء في بيع الطعام يشتري جزاء  
قبل أن يستوفي  
٨٩ ما جاء في الرجل يصالح من دم عمد  
على طعام الى أجل فيريد أن يبيعه  
قبل أن يستوفيه  
٩٠ ما جاء في الرجل يتبع الطعام بعينه  
أو ينير عينه فيريد أن يبيعه قبل أن  
يقبضه  
٩١ في الرجل يبيع الطعام بعينه كإلام  
يستهلكه  
٩٤ في الرجل يتبع الطعام جزاء فيتلف  
قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع  
٩٥ ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي  
٩٦ ما جاء في رجل ابتاع سلعة على أن  
يدعى ثمنها ببلد آخر  
٩٧ ما جاء في الرجل يشتري الطعام  
بالفسطاط على أن يوفيه إياه بالريف  
٩٩ ما جاء في الاتضاء من الطعام طعاما  
١٠١ ما جاء في بيع الرطب والتمر في رؤس  
النخل  
١٠١ ما جاء في بيع الطعام بالطعام غائبا محاضر  
١٠٢ ما جاء في التمر بالرطب والبسر  
١٠٣ ما جاء في اللحم بالخوان  
١٠٤ ما جاء في بيع الشاة بالطعام الى أجل  
١٠٤ ما جاء في اللحم بالدواب والسيباع  
١٠٤ في اللبن المضروب بالحليب  
١٠٥ في بيع السمن بالشاة اللبون والشاة  
غير اللبون بالجبن والسمن الى أجل  
وباللبن والصوف  
١٠٦ في بيع القصيل والقرط والشعير  
والبرسيم  
١٠٧ في الزيتون بالزيت والمصير بالعنب  
١٠٧ في رب التمر بالتمر ورب السكر بالسكر  
١٠٧ في الخل بالخل  
١٠٨ في خل التمر بالتمر  
١٠٨ في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة  
١٠٩ في الحنطة المبلولة بالمقلوة والمبلولة  
١٠٩ في الحنطة المبلولة بالقطاني  
١١٠ في اللحم بالاجم  
١١٣ في البقول والفواكه كلها بمضها بمض  
١١٣ في الطعام كله بمضه بمض  
١١٣ في الصبرة بالصبرة والاردب



صحيحة

بالاردب

١١٥ في الفلوس بالفلوس

١١٥ في الحديد بالحديد

١١٧ كتاب الاجال

١١٧ ماجاء في الاجال

صحيحة

١٣٧ في البيع والسلف الرجل يبيع السلعة

بثمن على أن يسلف المشتري البائع أو

البائع المشتري أو متى ماجاء بالثمن

فالسلفة

١٣٣ في السلف الذي يجر منفعة

١٣٥ في رجل استقرض أردبا من قح ثم

أقرضه رجلا بكيله

١٣٦ في رجل أقرض رجلا طعاما ثم باعه

قبل أن يقبضه

١٣٧ في رجل أقرض رجلا دنانير ثم اشترى

بها منه سلعة حاضرة أو غائبة

١٣٨ في قرض العروض والحيوان

١٣٩ في هدية المديان

١٣٩ في رجل استقرض رطلا من خبز

الفرن على أن يعطى من خبز التنور

١٤٠ في رجل استسلف حنطة ثم اشترى

حنطة فتضاها قبل أن تستوفي

١٤٠ في رجل أقرض رجلا ديناراً أو طعاما

على أن يوفيه ببلد آخر

١٤١ في قضاء من سلعتين حل أجلهما أو

أحدهما أو لم يحل

١٤٥ كتاب البيوع الفاسدة

١٢٣ في الرجل يسلف دابة في عشرة أثواب

فيأخذ قبل الاجل خمسة أثواب ويردونا

أو خمسة أثواب وسلعة غير البردون

ويضع عنه مابقى

١٢٦ في الرجل يبيع عبده من الرجل بعشرة

دنانير على أن يبيعه الآخر عبده بعشرة

دنانير

١٢٨ في الرجل يكون له الدين الى أجل

فاذا حل أخذ به سلعة ببعض الدين

على أن يؤخره بقيته الى أجل آخر

١٢٨ في الرجل يكون له الدين الحال على

رجل أو الى أجل فيكثر منه به دره

سنة أو عبده

١٣١ في الرجل يسلف الرجل الدنانير في

طعام محمولة الى أجل فيلقاه قبل الاجل

فيسأله أن يحملها في سمر الى الأجل

بعينه

صحيفة

١٤٥ في البيوع الفاسدة

١٤٨ في اشتراء التفصيل والقرط واشترط  
خلقته١٥١ في الرجل يشتري ما أطعمت المقتاة  
شهر أبشر طين وفي البيع بالثمن المجحول١٥٢ في الرجل يتابع العبد على أن يعتقه  
أو الجارية على أن يتخذها أم ولد١٥٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين  
حالا أو الى أجل فيتابع به متابعه  
بعينه فيتفرقان قبل أن يقبضها١٥٤ في الرجل يتابع السلعة بعينه بدين الى  
أجل فيتفرقان قبل أن يقبض السلعة١٥٤ في الرجل يتابع السلعة بغيرها أو  
بحكمها أو بحكم غيرها

١٥٥ في اشتراء الآبق وضمانه

١٥٦ في بيع الماعن

١٥٧ في بيع الابل والبقر الموادي

١٥٨ في البيع الى الحصاد والدراس

١٥٩ في بيع الحيتان في الآجام والزيت

صحيفة

قبل أن يعصر

١٦٠ في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة  
والمذرة١٦١ في اشتراء الصبرة على كيل فوجدها  
تنقص١٦٢ في الرجلين يجمعان سلعين لهما  
فيفيعةاهما صفقة واحدة١٦٣ في البيع على الحمل بعينه والبيع على  
الرهن بعينه وبغير عينه وما يخاف  
فيه الخلافة

١٦٥ الذريعة والخلابة

١٦٦ ما جاء فيمن باع سلعة فان لم يأت  
بالنقد فلا بيع بينهما١٦٧ المريض يبيع من بدض ورثته في  
مرضه

١٦٧ في بيع الاب على ابنته البكر

١٦٧ في اشتراء الامة لها الولد الصغير حر

ترضعه واشترط رضاعته أو على أنها حامل

﴿ تمت ﴾











